www.kassiounpaper.com

822

الاحد 06 آب 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

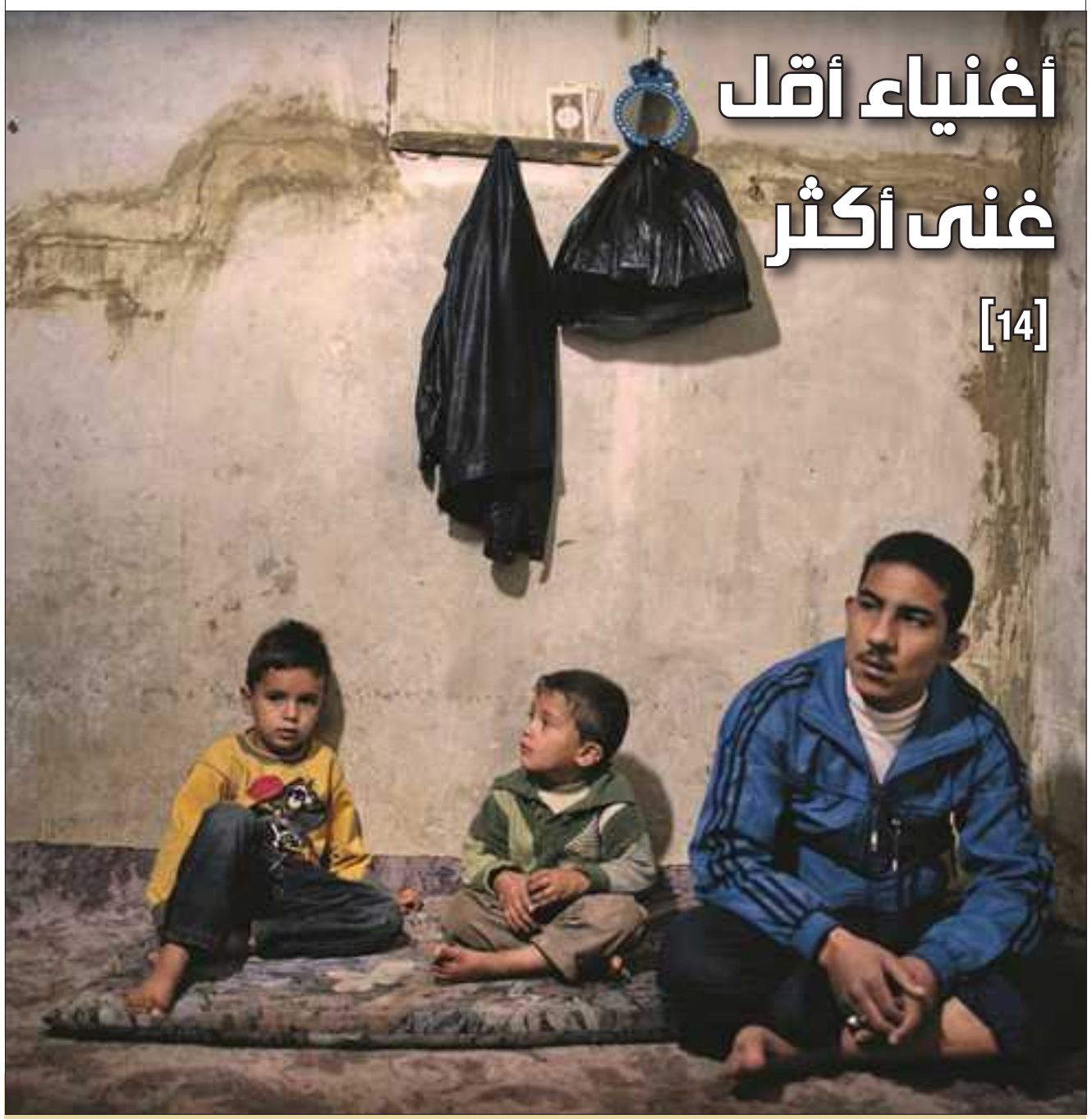

أغنياء أقل غنى أكثر [14]

الافتتاحية

بين القديم والجديد

من أبرز خصائص وسمات الأزمات الكبرى في التاريخ، كالتي نمر بها الآن، أنها تكون بداية مرحلة جديدة في تطور المجتمع البشري، تشل دور كل قوى العطالة التي تقف عائقاً أمام ضرورات الواقع الموضوعي، وتفتح الطريق أمام قوى جديدة، بمعنى أوضح، تكون بداية موت الفضاء السياسي القديم، وولادة فضاء سياسي جديد على أنقاضه.

ولم يعد الحديث عن هذه العملية في عالم اليوم، مجرد تنبؤ سياسي، أو رأياً لهذه الجهة السياسية أو تلك، بل بات أمراً مسلماً به يتجلى على المستوى الدولي، وداخل كل بلد حسب خصائصه، وظروفه ومستوى تطوره.

إن تعمق الانقسام داخل الإدارة الأمريكية، و تفاقم الخلافات بينها وبين حلفائها التقليديين، وتراجع دور هذه المنظومة في التحكم والسيطرة، وتقدم دور القوى الصاعدة «روسيا – الصين»، كلها وقائع تؤكد صحة هذه الحقيقة وتبلورها على المستوى الدولي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن تأثير هذه العملية سيشمل جميع البلدان بلا استثناء، ومنها سورية، انطلاقاً من حجم التشابك، ومستوى الاشتباك في العلاقات الدولية من جهة، وبسبب درجة التدويل التي وصلت إليها الأزمة السورية من جهة أخرى.

يعتبر تقدم خيار الحل السياسي، والتوافق على كونه الخيار الوحيد لحل الأزمة السورية أحد تجليات ميزان القوى الدولي الجديد، والفضاء السياسي الذي يحمله معه هذا الميزان، وبالتالي من الطبيعي أن تكون سورية أولى البلدان التي ستشهد تكون وتبلور فضاءها السياسي الجديد، بعد أن استنفذ القديم نفسه، سواء بسبب كونه من وضع بسياساته مقدمات الأزمة، أو بسبب طريقته في إدارة الأزمة خلال سنواتها الست.

إن الفضاء السياسي الجديد الذي يتشكل في البلاد، يتجاوز كل التصنيفات والتقسيمات المشوهة الظاهرة، فهو لا يعني النظام لوحده، ولا المعارضة لوحدها، بل يعني اصطفافاً حقيقياً جديداً، قائم على أساس الموقف من التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، الذي يعتبر الحل السياسي على أساس القرار 2254 إحدى ضروراته التي لا غنى عنها، ومن هنا فإن الدور اللاحق لأية قوة سياسية في سورية بما فيها استمرار وجودها الفعلي من عدمه في الخريطة السياسية السورية يمر عبر موقفها الفعلي من الحل السياسي، بغض النظر عن اصطفافها المعلن الراهن، بما فيها قوى تحسب نفسها على المعارضة، كونها تنتمي برنامجاً وممارسة وسلوكاً إلى الفضاء السياسي القديم، و تحاول يائسة أن تلعب دور المعرقل أمام استحقاق موضوعي لا راد له، وتسعى إلى التشويش على الحل السياسي وقواه الجدية والفاعلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحدود بين القديم والجديد لا تتحدد بالعمر الزمني لهذه القوة أو تلك، بل بمدى توافق مواقفها العملية وسياساتها مع الاستحقاقات التاريخية التي تفرض نفسها على جدول الأعمال.. الجديد يولد رغم آلام مرحلة المخاض كلها، والجميع أمام امتحان تاريخي، إما الدخول إلى التاريخ أو الخروج منه.

شؤون عمالية

التأمينات الاجتماعية: لا تنازل عن أموال العمال

02

ملف «سورية 2017»

الحد الأدنى المشترك وفق 2254

06

شؤون عربية ودولية

فنزويلا والممرات الآمنة

18

شؤون استراتيجية

رياضتنا... حبيسة النظام الرأسمالي العالمي

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ليس كل ما يلمع ذهباً

الناظر إلى القرارات الحكومة وتصريحاتها بتلاوينها وأشكالها كلها يصاب بالدهشة في الوهلة الأولى، والحيرة المستمرة في كل الأحيان، فالحكومة حسب تصريحات أعضائها المعنيين بالشأن المعيشي للمواطنين يقولون: بأنهم يسعون لتحسين الوضع المعيشي الذي يعترفون بسوءه المستمر، وأن الناس يعانون معاناة شديدة منه، ولكن لم يقولوا لنا كيف ومتى سيحسنون ما يصرحون بشأنه، وهم لا يملكون من أدوات التحسين إلى هذه اللحظة ما يجعلنا نصدق حسن نواياهم تجاهنا، أي تجاه تحسين مستوى معيشتنا التي لا تسر العدو قبل الصديق.

في جانب آخر، وهو شديد الأهمية، في هذه اللحظات العصيبة وهو القرار القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية عن المواد الأولية الداخلة في الإنتاج والإنتاج كما يعلم القاصي والداني يعيش مرحلة حرجة لأسباب كثيرة، وأهمها: السياسات التي تتبعها الحكومة تجاه الاقتصاد الحقيقي، والذهاب بشكل كلي مع رجال الأعمال، واستثماراتهم السياحية وغيرها بينما الإنتاج هو آخر همها، وقد عبر الصناعيون عن غضبهم من اعتبار الحكومة للعديد من المنتجات الجاهزة مثل الأقمشة والكابلات هي مواد أولية، تخضع للتخفيض بالرسوم الجمركية وهي ليست كذلك، وستضر بالإنتاج المحلي الذي ينافسه التجار بمستوراداتهم المحمية بقوة القرارات الحكومية، بينما الصناعة في قطاعيها الخاص والعام تنوء بثقل همومها وعجزها عن الإقلاع، وهذا له منعكساته الخطيرة بتشغيل المصانع، وبالتالي تشغيل اليد العاملة وتحقيق الموارد للخزينة وغيرها من منعكسات أخرى خبرتها الأزمة الوطنية، أين هو الدعم المعلن عنه للمنتج الوطني ؟.

إن المضي قدماً في السياسات الاقتصادية الليبرالية، يعني التسريع بإعادة إنتاج عناصر الأزمة ومواجهة هذه السياسات بكل مسمياتها كالتشاركية، هي مسؤولية القوى السياسية والاجتماعية كلها التي لها مصلحة حقيقية في الخروج من الأزمة الحالية، وليس الدخول بأزمات أخرى أشد وقعاً وضرراً على وطننا وشعبنا الذي يقول: لهذه الأزمة كفى، ويريد الخلاص من جميع الكوارث التي جلبتها له القوى المتشددة، والتي لها مصلحة في استمرار أوجاع الناس، فهي كالعلق تعيش على دماء الفقراء والمهمشين وأبناء السبيل، فالخلاص في اقتلاع تلك القوى الناهبة وتجريدهم من أدواتهم التي عاثت فساداً في أرزاق البلاد والعباد.

هل يفعلها أبناء ال90% من الشعب السوري الفقراء....

نعيش ونرى

التأمينات الاجتماعية: لا تنازل عن أموال العمال

في مساعيها إلى تسليط مزيد من الضوء على واقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقت جريدة «قاسيون» المدير العام للمؤسسة يحيى أحمد وناقشت معه جملة من القضايا تناولتها الأسئلة المكتوبة التالية:

■ غزل الماغوط

● تَقَّدر ديون مؤسسة التأمينات الاجتماعية على جهات القطاع العام بمليارات الليرات السورية، ما هي الإجراءات التي ستتَّبعها المؤسسة لاسترداد هذه المبالغ الضخمة والتي هي من حق العمال؟

تقدم مؤسسة التأمينات الاجتماعية جملة من الخدمات الاجتماعية، المتمثلة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة و إصابات العمل، وهي ما يقارب نحو 10 مليار ليرة سورية لأكثر من نصف مليون مستحق. وقد استطاعت أن تتجاوز وبكفاءة عالية الصعوبات المالية والفنية، وفقدان الوثائق والمستندات وخروج بعض الفروع عن الخدمة بشكل كامل «إدلب والرقة» وبشكل جزئي «حلب، دير الزور، درعا، حمص..»، ومع ذلك حصل جميع أصحاب المستحقات والمتقاعدون على كامل مستحقاتهم في المناطق الآمنة، وغير الآمنة ما لعب دوراً كبيراً في حفظ الأمن والسلم الاجتماعي.

وتتكون موارد المؤسسة من الاشتراكات التأمينية المقررة بموجب أحكام القانون بواقع 24% من أجر العامل وهي تشمل العاملين كافة في القطاع العام والخاص والتعاوني والمشترك، والتأمين إلزامي بالنسبة للعامل ولصاحب العمل استناداً لأحكام المادة 16 من قانون التأمينات الاجتماعية، ويجب أن يسدد صاحب العمل الاشتراكات التأمينية في الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر، عن الشهر الذي سبق، إلا أن بعض الجهات العامة لم تسدد الاشتراكات التأمينية في مواعيدها، مما أدى إلى تراكم الديون عليها، حيث بلغت ديون المؤسسة على جهات القطاع العام لغاية 31\ 12\ 2016 مبلغ 225 مليار ليرة سورية.

● سبق أن حذر المجلس العام لاتحاد العمال من إمكانية إفلاس المؤسسة نتيجة تراكم ديونها على الجهات العامة، ما الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لتفادي الوصول إلى هذه المرحلة؟

قامت المؤسسة بكل الإجراءات اللازمة لتحصيل الديون المتراكمة على الجهات كافة ، وهي:

مطالبة جميع الجهات العامة والخاصة بسداد الاشتراكات والديون المتراكمة وإجراء المطابقات مع الجهات كافة ، إلى جانب طلب المؤازرة من الجهات المعنية كافةً لتحصيل أموال المؤسسة «رئاسة الوزراء والوزارات والاتحاد العام لنقابات العمال، والهيئة المركزية للرقابة المالية ..» إضافة إلى توجيه فروع المؤسسة كافةً بإنجاز الإجراءات القانونية لتحصيل أموال المؤسسة.

ولا يمكن التنازل عن ديون المؤسسة لأنها أموال خاصة ذات نفع عام، وهي أموال الطبقة العاملة «اشتراكات تأمينية» بواقع 24% من كتلة الرواتب والأجور.

● ينص المرسوم رقم 78 لعام 2001 لمؤسسة التأمينات استثمار الأموال المودعة لديها بمشاريع ذات عائدية، ما هو حجم العائدية التي تجنيها المؤسسة اليوم من استثمار أموالها، وإلى أي مدى عادت عليها هذه الاستثمارات بالنفع؟

سمح القانون بموجب أحكام الفقرة «و» من المادة \3\ من قانون التأمينات الاجتماعية لمجلس الإدارة باستثمار فائض أموال المؤسسة في مجالات مختلفة« منشآت سياحية، شراء أراض، عقارات..» بما يحقق ريعية جيدة وآمنة .

وفي عام 2016 حققت المؤسسة عوائد تقدر بنحو 4،9 مليار ليرة سورية، من باب تنوع الاستثمار، وتقديم الخدمة الاجتماعية للمتقاعدين، إذ سمحت لهم بالحصول على قرض حده الأقصى 300 ألف ليرة سورية، وهي عملية ناجحة حققت عائداً جيداً يقدر بـ 175 مليون ليرة.

وتبذل المؤسسة الجهود لاستعادة أموالها واستثمار الأموال المتاحة بهدف تدعيم المركز المالي للمؤسسة، ما ينعكس إيجاباً على خدماتها ويحقق أفضل النتائج عند تحصيل ديونها المتراكمة .

● بخصوص العقارات التابعة لمبنى التأمينات والتي يتم تأجيرها بمبالغ زهيدة بناء على المرسوم 111 لعام 1952، مع إعطاء الحق للمستأجر بتأجيرها لأطراف أخرى بمبالغ مجزية، هل هناك توجه لحل هذه الإشكالية بحيث تصبح هذه الأرباح من حق المؤسسة بالدرجة الأولى؟

قامت المؤسسة بتشكيل لجنة لدراسة واقع العقارات المؤجرة، حيث أجرت اللجنة دراسة تهدف إلى تنظيم عقود جديدة، وفق الأسعار الرائجة، وتم رفع مقترحات إلى الجهات المعنية بتعديل القانون \111\ لعام 1952 الذي يحكم العلاقة الإيجارية بين المؤسسة والتاجر، إلى جانب توجيه إنذارات للمستأجرين، وستقوم المؤسسة بكل الإجراءات اللازمة لتنظيم عقود جديدة وفق الأسعار الرائجة.

مع الإشارة إلى أنّ معظم العقارات هي لجهات القطاع العام، وتوجد بعض العقارات للقطاع الخاص.

● كيف ترون دور الاتحاد العام لنقابات العمال، وما مدى إسهامه في استعادة هذه الأموال التي هي من حق العمال؟

إن اتحاد العمال شريك كامل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، ويوجد عضوان من المكتب التنفيذي لاتحاد العمال في مجلس إدارة المؤسسة، ويلعب اتحاد العمال دوراً متميزاً في مؤازرة المؤسسة لتحصيل أموالها.

● هل لديكم إحصائيات يمكن أن تزودونا بها فيما يتعلق بموضوع إصابات العمل والأمراض المهنية التي يتعرض لها العمال سنوياً؟

تقدم المؤسسة الخدمات التأمينية المتمثلة في تامين الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل لجميع المؤمن عليهم، ويوضح الجدول الآتي إصابات العمل خلال السنوات الست الماضية.

وقد بلغت قيمة النفقات والتعويضات المختلفة لعام 2016 حوالي 491،135،581 ليرة سورية، كما بلغت قيمة المعاشات المخصصة نتيجة إصابات العمل والأمراض المهنية لغاية 2016 نحو 2،746،576،201 ليرة سورية، وقامت المؤسسة بواجبها تجاه العمال الذين تعرضوا لإصابات عمل وأمراض مهنية في مختلف المحافظات.

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد إصابات العمل	4505	3016	3324	3257	2900	2887
الأمراض المهنية منها	1155	594	569	809	989	1267

كل ما يدفع لقاء عمل فهو أجر

يحدد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة، ولا يجوز أن تدفع أجرة أي عامل في أيةِ صناعة كانت، أو أي مشروع من المشاريع الصناعية، أو في أي متجر بمعدل يقل عن الحد الأدنى المحدد.

■ ميلاد شوقي

كيف انتزع العمال حقوقهم

يراد من لفظة الأجر كل راتب أو أجرة من أي نوع كانت تدفع لقاء عمل، ويدخل في الأجور الراتب الأساسي، وكل توابعه من ضمائم ومنح من أي نوع كانت، هذا ما نص عليه المرسوم التشريعي رقم «268 الصادر عام 1942» من القرن الماضي الذي أصدرته الحكومة آنذاك، بضغط من العمال وبعد نضالات وإضرابات عديدة نتيجة لتردي الأوضاع المعيشية للعمال، وانخفاض أجورهم بسبب الغلاء الفاحش، واحتكار السلع والمواد من قبل بعض التجار، فلجأ العمال إلى الاحتجاجات وعمت الإضرابات في مختلف انحاء البلاد.

كما جاء قانون العمل رقم 91 لعام 1959 ليعرف الأجر على أنه : 1 – يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة، أو أعباء العائلة.

2 – كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاءته أو ما شابه ذلك.

تعريف الأجر في القوانين الحالية

اليوم وبعد مرور 75 عاماً على المرسوم رقم 268 الذي استطاع العمال انتزاعه تحت ضغط إضراباتهم وبعد قانون العمل رقم 91 لعام 1959، الذي أكد حق العمال في كل ما يتقاضونه من تعويضات لقاء عملهم، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأجر، تصدر قوانين عمل رجعية تسلب العمال حقوقهم، وتخفض من قيمة أجورهم الفعلية، ولا تحدد الحد الأدنى من الأجر، ولا تلزم رب العمل به، فبحسب قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 لعام 2004: الأجر هو المبلغ الشهري المقطوع الذي يستحقه العامل مقابل أدائه العمل المحدد في صك تعيينه دون اعتبار تعويض غلاء المعيشة: ولا تعويضات العائلية أو المكافآت من أصل الراتب ، وكذلك عرف قانون العمل رقم 17 لعام 2010 الأجر على أنه كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه نقداً أم عيناً مضافاً إليه جميع العلاوات المقررة للعامل بموجب عقد العمل الفردي أو اتفاقات العمل الجماعية، ولا يدخل في مفهوم الأجر بدلات السفر والمصاريف اليومية التي يتكبدها العامل في معرض أدائه لعمله، وهكذا لم تثبت هذه القوانين حق العامل بالمكافآت والتعويضات، ولا تعتبر من أصل الأجر أو الراتب وبالتالي لا يحق للعامل المطالبة بها و يمكن الغاؤها في أي وقت: ولا تحسب له عند تسجيله بالتأمينات، فالقانون رقم 28 لعام 2014 الذي عدل بموجبه قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 تبنى تعريف الأجر المحدد وفق قانون العاملين الأساسي وقانون العمل رقم 17 مما يخفض كثيراً من تعويض العامل فى نهاية الخدمة ومن معاشه التقاعدي.

تسجيل العمال بالحد الأدنى للأجور

أصحاب العمل يسجلون عمالهم في التأمينات بالحد الأدنى للأجور ويخفون قيمة أجورهم الفعلية لسنين طويلة، حارمين العمال من العلاوات والزيادات، واستفادتهم منها بعد التقاعد مخالفين بذلك قانون التأمينات الذي يلزم أصحاب العمل بتسجيل عمالهم بأجورهم الفعلية، ولكن مؤسسة التأمينات لا تقوم بمحاسبة أرباب العمل ولا بتدقيق الاستمارات التي من المفترض أن يرسلها أرباب العمل في بداية كل عام، ووفق ما يتقاضاه عمالهم في شهر كانون الثاني ، فهنا من السهل كشف صورية هذه الاستمارات، وعدم صحت بياناتها، أو أن العمال لا يتقاضون علاوات دورية كما ينص قانون العمل، ولا الزيادات التي تصدر بها مراسيم رئاسية، وفي كلتا الحالتين يجب ملاحقة رب العمل ومحاسبته.

حسب قانون العمل فإن رب العمل ملزم بتسجيل عماله بالتأمينات أصولاً أي: وفق ما تنص عليه القوانين النافذة وذلك بالفقرة «م» مادة 93، وقد نصت المادة 260 من قانون العمل على جزاء مخالفة رب العمل لهذه المادة بغرامة مقدارها 1,5الحد الأدنى من الأجور عن كل عامل.

من الطبيعي أن يكون للعمال الحق بالتعويضات والمكافآت كافةً وبكل ما يدفع لهم نقداً كان أم عيناً، مقابل عملهم، طالما يتصف بصفة الديمومة والاستمرار، وأن يحسب من أصل الأجر، فهذه القضية من المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة، وحقهم القانوني أن يسجلوا بالتأمينات على أساس رواتبهم الفعلية، لا على الحد الأدنى من الأجور، وأن مراقبة التأمينات لهذه القضية لا تتطلب سوى تفعيل نصوص القانون ومراقبة استمارات أرباب العمل السنوية.

الطبقة العاملة

بريطانيا - موظفو المصارف

دخل موظفو «بنك انكلترا» يوم 1 آب، إضراباً استمر لثلاثة أيام، وهو الأول في البنك المركزي البريطاني منذ أكثر من خمسين سنة، في إطار خلاف حول الأجور. وقالت نقابة عمال المصرف «يونايت»: إن العاملين في أقسام الصيانة والأمن والاستقبال أضربوا احتجاجاً على منحهم زيادة «واهية» في الأجر، هي أقل من مستوى التضخم للسنة الثانية. ودعا المسؤول عن النقابة حاكم المصرف إلى التدخل شخصياً في الخلاف مهدداً بالتصعيد في حال عدم التوصل إلى تسوية.

بدأ الإضراب بتظاهرة صغيرة أمام مقر المصرف، ووضع المتظاهرون قناعاً يمثل حاكم المصرف مارك كارني، ورفعوا لافتات كتب عليها «العاملون في بنك انكلترا يطالبون بأجر عادل.

مصر - شهداء لقمة العيش

تحت عنوان شهداء لقمة العيش وقع العديد من النقابيين والحقوقيين بياناً تضامنياً مع عمال مصنع إسمنت أسوان، تناول البيان الظروف القاسية التي يعمل في ظلها عمال الشركة، وحادثة تفحم ثلاثة من عمال إسمنت ميديكوم أسوان، ومصرع اثنين آخرين حتى الموت في المستشفى، نتيجة سقوط مادة خام حارقة عليهم يوم الأحد 23 تموز الماضي، وتناول أيضاً أضراب العمال بعد موت زملائهم وطريقة تعاطي أجهزة الأمن مع العمال، حيث هاجمت قوات الأمن العمال المعتصمين، وألقت القبض على العشرات يوم الخميس 27 تموز الماضي، وقررت النيابة حبس ثمانية منهم. أربعة أيام بعد اتهامهم بإتلاف ممتلكات، والامتناع عن العمل، والتحريض على الإضراب.

أمريكا - عمال فيسبوك

يطالب 500 عامل من عمال كافتيريا شركة فيسبوك العملاقة بزيادة على أجورهم تتوافق مع غلاء الأسعار في مدينة مينلو بارك بولاية كاليفورنيا، تم توظيف العمال من قبل شركة الخدمات «Flagship Facility»، وهي واحدة من الشركات التي تتعاقد معها «فيسبوك» لتوفير عمال النظافة وموظفي الأمن.

وقال متحدث باسم فيسبوك : إن الشركة لا تعارض مطالب العاملين، لكنها رفضت أن تصرح ما إذا كانت ستعيد تقييم الحد الأدنى للأجور، البالغ 15 دولاراً في الساعة، أو عدد أيام الإجازة السنوية المسموح بها، والذي يصل إلى 15 يوماً، وهي الشروط التي تطلب فيسبوك من شركائها الخارجيين المتعهدين توفيرها.

كندا - عمال

أضرب يوم 25 تموز 700 عامل في مطار تورنتو في كندا، بعد أن رفضوا عرضاً من شركة سويسبورت، وهي شركة للخدمات الأرضية تقدم خدماتها لـ 30 شركة طيران في المطار، من بينها: الخطوط الجوية البريطانية والخطوط الجوية الفرنسية، وأوضح نائب رئيس هيئة المطار في مؤتمر صحافي: أن العمال المضربين وهم عمال مناولة الأمتعة ومناولة البضائع ومنظفات المقصورة وغيرهم من الموظفين الأرضيين، رفضوا مقترح عقد من شركة سويسبورت بنسبة 95%.

وصرح نقابيون في الشركة: أن إدارة الشركة تحاول فرض تجميد الأجور لمدة ثلاث سنوات على غالبية العمال، وتطلب من الموظفين العمل لمدة 30 ساعة على الأقل أسبوعياً، للحصول على كامل مستحقاتهم.

من أول السطر

■ نبيل عكام

وسائل الوقاية الفردية

تصنف أدوات ووسائل الوقاية الفردية إلى خط الدفاع الأخير لوقاية العامل من الخطر أو الضرر المنتشر في بيئة العمل، حيث يتم استخدام هذه الوسائل الشخصية غالباً في الحالات والظروف الاستثنائية، والأعمال التي يستغرق أداؤها وقتاً قصيراً نسبياً، أو في الحالات التي لا نستطيع منع تواجدها بعد استخدام كل الطرق الفنية والضرورية بالأمن الصناعي منع الخطر داخل أماكن العمل، وعدم وصوله إلى العمال في بيئة العمل.

وتختلف ضرورة أدوات ووسائل الوقاية الفردية حسب طبيعة المهنة ونوع الخطر الذي يتعرض له العامل، فهناك بعض المخاطر تتطلب استخدام هذه الوسائل بشكل دائم، لأنها تكون هي المصدر الوحيد للعامل في الوقاية. مثل العمال الذين يقومون بأعمال اللحام، أو بعض العمليات الكيماوية.

ما هي المواصفات التي يجب أن تتمتع بها أدوات ووسائل الوقاية الفردية.؟؟

أولاً: يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة الفنية بحيث تلبي الغرض المطلوب منها في حماية العامل من المؤثرات التي صنعت من أجلها.

ثانياً: سهولة استخدامها من أجل إنجاز المهمة المطلوبة، وبشكل لا تحد من نشاط العامل أو تقيد حركته، الأمر الذي يتطلب من العامل زيادة في بذل الجهد في العمل، وهذا الضغط يسبب نقص كفاءة العامل أثناء أدائه للعمل.

ثالثاً: درجة تحمل العامل لَها بحيث تؤمن الراحة في العمل ويستطيع العمل فيها لفترات زمنية أطول،فإذا لم تكن ملائمة من حيث وزنها وحجمها،وطريقة تثبيتها. تنخفض درجة أداء العامل.

رابعاً: سهولة تنظيفها بعد الاستخدام مباشرة وخاصة يمكن أن يستخدمها أكثر من عامل.

ومن أهم أدوات ومعدات الوقاية الفردية واقيات الرأس والأذن، واقيات الوجه والعين والتي تتضمن نظارات ضد الصدمات ونظارات الكيمائيين وعدسات الأشعة والضوء،معدات التنفس، واقيات الأرجل، وأدوات الوقاية الكهربائية «ستاتيك»

لقد تشكلت اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية من ممثلي عدد من الوزارات، بالإضافة إلى مندوب عن الاتحاد العام للنقابات ومندوب عن أصحاب العمل وأعطيت الصلاحيات كافة لمتابعة المهمة الموكلة لها ولكن هل.....؟؟

كما ألزمت المادة 239 من قانون العمل 17 صاحب العمل سواء في الدولة أو الخاص بتوفير معدات الوقاية الشخصية للعامل لحمايته في مختلف الظروف، كما ألزم القانون صاحب العمل في كلا القطاعين بتشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية في المنشأة.

لماذا الطبقة العاملة؟

مع بدايات الإنتاج الرأسمالي الكبير ظهرت الطبقة العاملة،وظهرت معها الضرورات للتخلص من علاقات الإنتاج التي تستغل الإنسان بالإنسان،وظهرت معها ضرورة تحرير الطبقة العاملة .

■ عمر السويداني

الإنتاج في المعمل الربح كيف يتحقق؟

فإذا أخذنا بعين الاعتبار دور الآلة بالصناعة، والتقسيم الكبير للعمل، نجد أنه ممكن في أحد المعامل الضخمة ومن أول يوم إنتاج ينتج العمال أجورهم الذي يحصلون عليها جراء عمل 30 يوماً أي: بمعنى أخر: هم يحصلون على أجر يوم واحد ويعملون 29 يوماً مجانياً. إن مجرد الإمعان بهذه الفكرة وبالاستغلال القائم ممكن تخيل سبب بؤس الطبقة العاملة. لآن أي رب عمل غرضه الأساسي من الإنتاج هو زيادة ربحه والإنتاج بأرخص التكاليف، مما يدفعه إلى زيادة عدد ساعات العمل وزيادة المكنة للتخفيف من اليد العاملة، هذا الأمر بدوره يؤدي إلى زيادة درجة الاستغلال على العامل والاستغناء عن عدد من العمال، وبالتالي زيادة البطالة وبالتالي إخضاع قوة العمل إلى العرض والطلب في السوق، والإنقاص من الأجور الحقيقية.

ولكن أحدهم قد يسأل إن كان رب العمل محق في هذا وهذه أمواله وهل يحق له أن يربح؟؟

فإذا اعتبرنا بالفعل أن هذا الكلام محق بغض النظر أن نعرف من أين أصل رأسماله فإن المشكلة تكمن بالقانون الذي يحكم رب العمل، بسعيه نحو الربح الأعلى على حساب العمال وتداعيات هذا القانون.

قانون تمركز الثروة

إن نتيجة هذا القانون الموضوعي الذي يتحكم بالإنتاج يؤدي إلى تكدس الثروة عند الأقلية من أرباب العمل، وسوء حال الطبقة العاملة، وبالتالي ضعف القدرة على الاستهلاك عند الأغلبية. التراجع في الربح عند أرباب العمل، وحرية المنافسة بالسوق تؤدي بحيتان السوق من أرباب العمل إلى ابتلاع أرباب العمل الصغار بالإضافة إلى تدهور أحوال الفلاحين والصناعيين الصغار، وبدء نشوء طبقتين واضحتين هما طبقة العمال وطبقة أرباب العمل.

فإذا كانت الطبقة العاملة نتيجة الصناعات الضخمة، ونتيجة ظهور الآلات، وإذا كانت نتيجة ظهور الصناعات الضخمة تترافق معها مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإن حرية المنافسة بالسوق اقتضت ابتلاع حيتان الاموال لغيرهم وتكديس الثروة بيدهم، بالمقابل أغلبية شعبية لا تملك شيئاً إلا قوة عملها يمكنها من خلالها أن تعيش حتى تعمل ثانية..

إلغاء الأستغلال وتنمية القوى المنتجه طريق واحد

إن حل هذه المشاكل، و إلغاء الاستغلال، وتنمية القوة المنتجة، وضبط الإنتاج بالسوق، وإلغاء المنافسة، أي: بمعنى التوجه نحو العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. لا يمكن تحقيقها ضمن سيادة طبقة أرباب العمل التي تحكم مصيرها قانون سعيها نحو الربح الأعلى، وبالتالي لابد من سيادة الطبقة العاملة، وامتلاكها لوسائل الإنتاج، أي: بمعنى تحرير الطبقة العاملة، وانتقالها إلى طبقة تعي ذاتها، وتعمل على تحرير نفسها.

من هنا تظهر فكرة السؤال لماذا الطبقة العاملة؟؟ ولماذا تظهر فكرة تحرير الطبقة العاملة؟؟

حيث نستطيع أن نقول: إن البشرية على مفترق طرق بين الحروب واستغلال الإنسان للإنسان، وبين عودة الإنسان لإنسانيته، وبداية تاريخ جديد للبشرية بسبب طبيعة الإنتاج الرأسمالي التي قامت بحرق البشر والحجر، وإن تحرير الطبقة العاملة يعني تحرير البشرية وتأمين الحاجات المادية وتحرير إمكانيات للانطلاق.

ومن هنا تظهر ضرورة تنظيم وتوعية الطبقة العاملة ونضالها، سياسياً واقتصادياً لتحريرها من القيود التي تتحكم بها وتتحكم بمصير البشرية وتطورها.

ولكن السؤال الآن: هل من الممكن أن تعي الطبقة العاملة ذاتها لوحدها؟؟ وإن كان لا يمكن أن تعيها لوحدها فما العمل؟

ضرورة الوعي الاشتراكي

«««إن الوعي الاشتراكي عنصرٌ يؤخذ من الخارج، وينقل إلى نضال البروليتاريا الطبقي لا شيء ينبثق منه بصورة عفوية»» «لينين كتاب ما العمل».حيث إن العمال بنضالهم اليومي ضد أرباب العمل يكتسبون وعياً بإدراك مصالحهم المتعلقة بساعات العمل والأجور والضمان الصحي والضرائب، ولكن الوعي للنضال ضد طبقة أرباب العمل والقوانين والأنظمة التي تختبئ وراءها طبقة أرباب العمل لا يمكن إلا بتشكل الوعي السياسي الاشتراكي، القادر على تقديم الحلول الجذرية، وتحرير العمل من سلطة رأس المال،وإن الطبقة العاملة بسبب ظروفها في العمل تستطيع أن تبني تلك المعارف المبنية على أسس علمية، والتي هي بيد الطبقة المثقفة من البرجوازية، لذلك تظهر الضرورة لوجود أحزاب ثورية في المجتمع تقود النضال مع الطبقة العاملة، وتنقل هذا الفكر إلى أكثر العمال تطوراً من الناحية الفكرية.

الاتفاق على الحد الأدنى المشترك وفق 2254

قدم تلفزيون الغد برنامجاً حوارياً شارك فيه الرفيق مهند دليقان، رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة، بالإضافة إلى ممثلي منصة القاهرة، ورئيس الوفد السابق لمنصة الرياض، وذلك بتاريخ 31\7\2017.

الميزة منذ جنيف بجولته الرابعة وحتى الآن هي الانتهاء نهائياً من مسألة أيهما أولاً الانتقال السياسي أو مكافحة الإرهاب؟

و في إطار الحديث عن التقدم في التوافق بين منصات المعارضة، قال دليقان: « نعتقد أن ما جرى عملياً في الجولات التقنية جولتين في لوزان، ومن ثم جولة جنيف السابعة هو تقدم جدي بما يخص تقارب المعارضات فيما بينها، وكما ذكرتم في تقريركم فعلاً جرى التوافق ضمن وفود المعارضات على عدة أوراق من بينها سلة الدستور عملياً، وبشكل كامل تقريباً وبالتالي نحن نأمل أن اللقاء الملموس المباشر بين المعارضات فيما بينها، عملياً أسقطت الكثير من الأوهام والأحكام المسبقة، التي كانت موجودة سابقاً فتأكد عملياً أن هنالك إمكانية لدى هذه المعارضة، بعد كل هذه السنوات من الانقطاع، أن تنجز وخلال فترة قصيرة جداً اللقاءات المباشرة بين أطرافها، لم تتجاوز حتى الآن فترة ستة أسابيع، ورغم ذلك أنجز شيء جدي ومهم، وبذلك نحن متفائلون بأنه هنالك إمكانية جدية للمضي تماماً نحو تشكيل وفد واحد للمعارضة والمهمة التي أمامنا بإنجاز وفد واحد هي ليست مهمة شديدة الصعوبة، لأن المطلوب ليس التوافق على البرامج السياسية كاملةً المطلوب فعلياً التوافق على طريقة تفسير القرار 2254 باعتبار أنه القاسم الأساسي المشترك الأدنى بين كل هذه المنصات المعارضة، وبالتالي نحن متفائلون بأن هنالك إمكانية جدية للوصول إلى جولة مفاوضات مباشرة قريبة جداً، يقال أنها ستكون في أيلول»

وحول بعض الاتهامات التي توجه، إلى كل من منصة موسكو والقاهرة: «هنالك اتهامات متبادلة كثيرة، كانت موجودة، هنالك أطراف متشددة تسعى إلى إلقاء وتراشق الاتهامات» وأضاف قائلاً: « ينبغي الوقوف عند الاتهامات، لأنني لا أرى أن الكلام الذي قاله السيد أسعد الزعبي هو الرأي الرسمي لمنصة الرياض، ليس هذا ما سمعناه من الوفد التفاوضي لهذه المنصة، في كل الأحوال منصة موسكو تتألف من قوى معارضة جدية تاريخية، وليست طارئة بأي شكل من الأشكال على المعارضة السورية، وضمن قيادة منصة موسكو يوجد سياسيون قضوا عشرات السنين في السجون السورية كمعتقلين سياسيين، وبالتالي المزاودات في هذا المجال، ومحاولة لعب دور الحزب القائد هي مسألة تنتمي إلى الماضي، ونتمنى أن يتم تجاوزها»، وشدد رئيس وفد منصة موسكو على إمكانية التوافق قائلاً «إن إمكانية التوافق على أساس القرار 2254 هي إمكانية جدية، ومن يطرحون الشروط المسبقة هم في نهاية المطاف يخدمون المتشددين في النظام، والمتشددين في المعارضة وفي النظام لا يريدون حلاً سياسياً، يقال أن هنالك القتلى والشهداء وإلى آخره، هذا الكلام يمكن أن يتكرر اليوم وغداً وبعد غد طالما لا يوجد ذهاب باتجاه الحل سياسي ولكن بالذهاب باتجاه الحل السياسي على أساس هذا القرار 2254 الذي يضمن انتقالاً سياسياً جدياً وحقيقياً يمكن إنهاء كل هذه المعاناة، أما البقاء عند الآراء المتشددة و القرارات والشروط المسبقة، بات من الواضح تماماً أنها لن تؤدي إلى مكان..» وأوضح دليقان: «الميزة منذ جنيف بجولته الرابعة وحتى الآن هي الانتهاء نهائياً من مسألة أيهما أولاً الانتقال السياسي أو مكافحة الإرهاب؟ جرى التوافق على بحث السلال الأربع بالتوازي وبالتزامن... ناقش دي مستورا معنا عملياً السلال الأربع، وكذلك ناقش مع منصة القاهرة أكثر من سلة، هنا تجري عملية تمهيد باتجاه مناقشة السلال جميعها معاً، ما نفعله الآن كمعارضة هو الوصول إلى توافقات بالأوراق، بمعنى أن نتفق على السلال الأربع فيما بيننا، وبعدها نذهب إلى تشكيل الوفد الواحد، وبالتالي يكون وفد الحكومة مضطراً إلى مناقشة السلال جميعها على أساس التوافق الذي وصلنا إليه في الوفود المعارضة مع بعضها البعض. وعن ضرورة تشكيل وفد واحد قال دليقان: « من أجل الذهاب إلى اتفاق سياسي ينبغي أن يكون هناك مفاوضات مباشرة، ومن أجل المفاوضات المباشرة ينبغي أن يكون هنالك وفد واحد للمعارضة، وبالتالي نحن اليوم ننجز الحصة التي علينا بمسألة توحيد وفد المعارضة، كي لا تبقى الكرة في ملعب المعارضة وإنما تذهب إلى حيث ينبغي أن تذهب منذ البداية»

لقاء
ميخائيل بوغدانوف د. قدري جميل

التقى اليوم، الإثنين 31 تموز الممثل الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية مع ممثل جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة، رئيس منصة موسكو د.قدري جميل
وجرى خلال اللقاء بحث الوضع في سورية وحولها، واتفق الطرفان على عدم وجود بديل عن قرار مجلس الأمن الدولي 2254 للوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية.
وشدد الطرفان على أهمية مواصلة الجهود الدولية عبر أستانا وجنيف في إيجاد سبل لتهدئة وتعزيز وترسيخ وقف الأعمال العدائية ومكافحة الإرهاب وإيقاف الكارثة الإنسانية، ودفع العملية السياسية إلى الأمام.

لقاء بين جميل وجابري أنصاري

جرى، يوم الأربعاء 2017/8/2، لقاء بين رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، ومساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية، وكبير المفاوضين الإيرانيين في لقاءات آستانا، حسين جابري أنصاري، في محل إقامة الأخير في العاصمة الروسية موسكو.
وخلال اللقاء، قدَّم جميل شرحاً حول آخر التطورات المتعلقة بمفاوضات جنيف، فضلاً عن المحادثات الجارية حالياً بين منصات المعارضة الثلاث «موسكو والقاهرة والرياض».
أكد الجانبان خلال اللقاء على الحل السياسي للأزمة السورية، وضرورة الحفاظ على وحدة سورية، والتزام الأطراف جميعاً بالحق الحصري للشعب السوري وحده في تحديد مصيره.

رسالة مفتوحة إلى السيد فاتح جاموس

ارتأت قيادة جبهة التغيير والتحرير تكليف بعثة رئاسة منصة موسكو والوفد المفاوض بالرد على رسالة السيد فاتح جاموس.

لم تكن مفاجئة أبداً الرسالة المفتوحة المطولة جداً، التي نشرها السيد فاتح جاموس على صفحته الشخصية يوم الإثنين 24 تموز، ووجهها لجبهة التغيير والتحرير وللرأي العام، علماً أنّه حاول اختزال أطراف الجبهة كلّها بحزب الإرادة الشعبيّة، وخاطبه وحده، دون غيره، وهو أمر لافت وغريب شكلاً ومضموناً.

وهنا سنحاول أن نوجز في ردنا قدر الإمكان عبر المرور على النقاط الأساسية التي تضمنتها رسالة السيد فاتح.

أولاً: الداخلي والخارجي:

– يتهم السيد فاتح مكونات الجبهة بالخروج عن «خط الجبهة ووثائقها»، مستنداً إلى أن وثائقها التأسيسية التي تعود لعام 2014 قالت بالحوار الداخلي كمخرج من الأزمة في حين أنها تصب كل جهودها اليوم في مسار جنيف. إذا افترضنا جدلاً أنّ قوى الجبهة جميعها «عدا السيد فاتح كما يقر هو نفسه» قد خرجت عن الوثائق التأسيسية «وليس هذا واقع الحال»، فإن ذلك أمر طبيعي جداً ضمن أي تحالف بين مجموعة من القوى، تتحرك مواقفها بتحرك الواقع وفهمها له، وتبقى في إطارها التحالفي ما دامت متفقة على «الموقف الجديد» الذي تتبناه معاً. وعليه فإنّ من خرج عن خط الجبهة، ليس اليوم أو بالأمس، بل منذ فترة طويلة، هو السيد فاتح نفسه!

– إنّ المقصود بالحوار الداخلي، ومنذ اللحظة الأولى، هو الحوار بين السوريين أنفسهم، وهذه مسألة يمكن تحقيقها نظرياً في دمشق –وهو ما اشتغلنا به طويلاً دون الوصول إلى نتائج حقيقية– أو في أي مكان آخر، بما في ذلك جنيف.يسبغ السيد فاتح قيمة إيجابية على كل ما هو «داخلي» وسلبية على كل ما هو «خارجي»، في فصل تعسفي وغير علمي، ناسياً –ربما– أنّ السياسات الليبرالية المتوحشة التي كانت مسبباً أساسياً للأزمة هي سياسات داخلية وخارجية في آن معاً، وناسياً أنّ ضمن تركيبة النظام الطبقية فاسدين كباراً، وتجار حروب، يمثلون مصالحهم ومصالح الخارج أيضاً، والخارج الغربي الفاشي خصوصاً! سواءً بسواء مع المعارضة وتركيبتها في الداخل والخارج، وهو الأمر الذي دفع الجبهة منذ أيامها الأولى للتأكيد على أنّ الفرز الحقيقي ضمن المعارضة والنظام هو بين الوطنيين وغير الوطنيين، وليس بين داخل وخارج. إنّ تركيزنا على البعد الداخلي للأزمة، لا يمكن أنْ يصرف اهتمامنا بحالٍ من الأحوال، عن البعد الخارجي لها، وعن الدور التخريبي الذي تمارسه بعض الأطراف الدولية والإقليمية والعربية، وتزويدها الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تمارس قتل السوريين وتدمير ممتلكاتهم العامة والخاصة، بالمال والسلاح والإعلام والدعم اللوجستي وتجنيد المقاتلين و تدريبهم. فالأزمة السورية أصبحت مركبة الأبعاد، فبالإضافة إلى البعد الداخلي، هنالك أبعاد دولية وإقليمية وعربية، وهنا تكمن التعقيدات في إيجاد حلولٍ ومخارج لها، وهنا أيضاً يظهر مدى وهمية الحديث عن «حوار داخلي» بالمعنى الجغرافي الذي يطرحه السيد فاتح، كمخرج من الأزمة. من الغريب حقاً، حديث السيد فاتح المتكرر عن «العمل الكفاحي والنضالي الداخلي»، والذي يتهم مكونات الجبهة بأنها تخلت عنه لأنها تركز جهدها على «مسار خارجي» أي: جنيف، في حين تعمل مكونات الجبهة بشكل يومي بين جماهير الشعب السوري بشرائحه المختلفة، بين العمال وفي النقابات وبين الفلاحين وفي الأحياء وفي جميع المحافظات السورية، ولا تصرف جهدها «الداخلي» على نشاطات نخبوية بين مجموعة قوى سياسية صغيرة وأغلبيتها أو جزء كبير منها بلا فاعلية...

ثانياً: فهم الموقف الروسي

أهم مشكلات السيد فاتح هي فهمه الخاطئ للدور الروسي في سورية، ولكل التوازن الدولي الجديد بطبيعة الحال، فهو يرى روسيا – كما يراها المتشددون في النظام والمعارضة– حليفة للسلطة، لا حليفة للشعب السوري، بل يمكن للمرء أن يقرأ في تقييمه لذلك الدور، أنه دور استعماري يعمل بمنطق «تقسيم الكعكة» و«التحاصص» كما سيظهر من الاقتباس الذي سنورده. وعليه، ينظر إلى القرار 2254 وإلى مسارات أستانا وجنيف بوصفها مراوغات روسية، الهدف منها تضييع الوقت ريثما يتم الحسم العسكري، وإنْ لم يقل هذه الأخيرة صراحة، إذ استبدلها بعبارة: «إعطاء فرص للحليف]أي السلطة السورية، لا الشعب[لتقوية وتثبيت أوضاعه، للاستفادة من ذلك في أي مسار سياسي محتمل للمستقبل، من أجل أكبر حصة ممكنة في عملية نسميها «عملية اقتسام الكعكة» لو حصلت".

– رغم هذا الفهم، لكنه يعود ليناقض نفسه حين يعوّل على ضغط روسي على «السلطة السورية» من أجل حوار داخلي، يتوهم بعض المتشددين أنهم يستطيعون عبره نسف جنيف ونسف 2254. وذلك في الوقت الذي تؤكد فيه روسيا، صباح مساء، وقولاً وفعلاً، أنها ملتزمة بالقانون الدولي وبالقرارات الدولية، وأنّ نموذج العالم الجديد، لا سورية الجديدة فحسب، ينبغي أن يُبنى استناداً لشرعية قانونية حقيقية ليس فيها أي مكان لبلطجة أي قوة كانت.

إنّ مصلحة روسيا هي في استقرار المنطقة ككل، ومفتاح ذلك هو استقرار سورية ووحدتها وسيادتها، والذي لا يمكن تحقيقه دون مسألتين متلازمتين: الحرب المستمرة على الإرهاب حتى إنهائه، بالتوازي مع حل سياسي يوحد بنادق السوريين ضد الإرهاب، ويضع قرار السوريين بين أيديهم. هاتان المسألتان تجدان تطبيقهما العملي في مساري أستانا وجنيف، وفي المركز منهما القرار 2254 الذي فرضته القوى الصاعدة فرضاً على المنظومة الغربية المتراجعة.

ثالثاً: التقارب مع «المعارضات الخارجية"

يجتهد السيد فاتح – أسوة بما يفعله ويحلم به متشددو النظام والمعارضة– في تشويه عملية التقارب الجارية فعلاً مع منصتي القاهرة والرياض، غامزاً ومصرحاً، بأنّ ذلك تنازل عن الثوابت الوطنية لجبهة التغيير والتحرير، والتحاقٌ بمنصة الرياض ومواقفها وأجنداتها. وواقع الحال شيء آخر كلياً، تفسره النقطتان التاليتان:

– إنّ الأساس الموضوعي للتقارب هو الضعف المزمن الذي يعانيه المتشددون ضمن صفوف المعارضة

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

«بالتلازم مع ضعف أقرانهم المتشددين في النظام» وتراجع طروحاتهم وشروطهم المسبقة، كنتيجة لضعف وتراجع المنظومة الغربية ككل، وحلفائها الإقليميين خاصة وما يعيشونه من أزمات. أي: أنّ منصة موسكو وكذلك العقلانيين في المنصات الأخرى، والذين يريدون إنهاء الأزمة حقاً، ومحاربة الإرهاب واستعادة السيادة السورية حقاً، هم الذين يتقاربون بذلك مزيداً من الضعف والتراجع للمتشددين، وتالياً للأجندات الإقليمية والدولية التي يرتبط بها هؤلاء المتشددون.

– إن عملية التقارب إذ تستهدف الوصول لوفد واحد وصولاً للمفاوضات المباشرة، فإنها مبنية على الحد الأدنى المشترك الضروري، وهو القرار 2254 الذي يضمن محاربة الإرهاب ووحدة سورية وسيادتها وحق شعبها في تقرير مصيره بنفسه.

رابعاً: الموقف من أمريكا والفاشية

يكيل السيد فاتح –أسوة بمتشددي النظام– الاتهامات للدكتور قدري جميل بناء على لقائه مع فورد –وبالمناسبة نقدم لهؤلاء لقاء جديداً مع مايكل راتني صرحنا عنه في وقته خلال الجولة الأخيرة من جنيف. إنّ الفهم السطحي لمسألتي الداخل والخارج، يتكرر هنا، إذ لا يرى السيد فاتح في مُطبّقي توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين في سورية امتداداً للأمريكان، بل ويرى التحاور معهم، ما داموا «في الداخل»، حواراً وطنياً بامتياز، بينما يعيب علينا أننا التقينا علناً مع الأميركيين عدة مرات، بوصفهم أحد الراعيين الأساسيين لحل الأزمة السورية، ولم نطرح في هذه اللقاءات سوى خط الجبهة ذاته الذي نطرحه أياً كان من نلتقيه .ينسحب الفهم السطحي السابق على مسألة محاربة الفاشية– الإرهاب، والبحث عن «جبهة داخلية لمحاربة الفاشية»، إذ يكمن خلل الفهم في مسألتين: الأولى هي الفهم الجامد للفاشية بوصفها مسألة خارجية بالكلية، وليس لها من يعاونها من الفاسدين الكبار وتجار الحروب من السوريين معارضة ونظاماً، والثانية: هي الفصل التعسفي بين محاربة الإرهاب وبين الحل السياسي. وقد قلنا مراراً بأن الحلول العسكرية ضد الإرهاب ضرورية ولكنها تبقى جزئية، في حين أنّ الحل السياسي هو سلاح التدمير الشامل في وجه الإرهاب، إذ يحقق توحيد بنادق السوريين في وجهه، ومن جهة ثانية يحقق إغلاقاً فعلياً للحدود أمام التمويل والتسليح والمسلحين، «وهو أمر لا يمكن تحقيقه في دمشق حتى لو اتفقت القوى السورية جميعها على كل شيء»، أي: أنّ محاربة الإرهاب دون اتفاق دولي تعني استمرار هذه المحاربة –واستمرار الأزمة ضمناً– عقوداً وعقوداً مؤدية لخدمة الفاشية ولتحقيق المشروع الأمريكي بالفوضى الخلاقة ومؤدية لانهيار الدولة السورية.

خامساً: مغالطات بالجملة

ضمنت رسالة السيد فاتح عدداً كبيراً من «المغالطات» فيما يتعلق بالشؤون التنظيمية الداخلية لجبهة التغيير والتحرير، كقوله مثلاً بغياب اجتماعات الجبهة، إن اجتماعات الجبهة قائمة ومستمرة وهذه الاجتماعات تجري في الداخل، وأعضاء قيادة الجبهة متفقون جميعاً على المواقف السياسية وربما هذا ما يؤرق السيد فاتح.

– أما الحديث عن «اتفاقاتنا على أن تكون المواقع دوارة» في المناصب القيادية في العمل الجبهوي، فحقيقة الأمر، أنه لم يتم أي اتفاق بهذا المعنى يوماً في الجبهة والوثائق الداخلية لا تحتوي أي شيء عن ذلك، والسيد فاتح جاموس قدم اقتراحاً بذلك ولم يجر إقراره في منصة موسكو أو في قيادة الجبهة ولا نعرف لماذا يعتبر السيد فاتح جاموس اقتراحاته اتفاقات، ربما فعلا هي عقلية الحزب القائد .

إن السيد فاتح جاموس قد حضر جولات جنيف التي انعقدت في عام 2016 جميعها، وقد وافق على اقتراحات منصة موسكو المقدمة خلال تلك المفاوضات، والتي تتعلق بمواضيع التفاوض، وهو يعرف أن المشاركة في جولات جنيف تعني الموافقة على العمل على تنفيذ القرار 2254 وليس أي شيء آخر وذلك متضمن في نص الدعوة لحضور مؤتمر جنيف ولا نعرف لماذا يحاول السيد فاتح التنصل من هذه المواقف فيما يتعلق بالاتهامات الخاصة بحزب الإرادة الشعبية، والتوصيفات حول«الانتهازية والاستيزار...» وما إلى هنالك، تركنا للحزب – بناءً على رغبته– الحق بأن يرد عليها في مكان منفصل عن هذه الرسالة.

سادساً: إن مما يدعو للتساؤل والاستغراب، هو التوقيت الذي اختاره السيد فاتح لتوجيه رسالته المفتوحة، ذلك أن ما فيها من طروحات سياسية ليس جديداً البتة، وكذلك فإنّ مواقف الجبهة من هذه الطروحات ليست جديدة هي الأخرى... وإنْ كان التشكيك في جدوى مسار جنيف قابلاً للفهم قبل سنة من الآن –ونقول قابلاً للفهم لا للتبرير– فإنّ رسالة السيد فاتح اليوم، في ظل تسارع مسار جنيف والاقتراب من تشكيل وفد واحد للمعارضة ومن مفاوضات مباشرة، وتراجع وضعف المتشددين في كل الأطراف، والأزمة الخليجية، وتقدم مسار أستانا، وتقدم التوافق الروسي– الأمريكي، إن كل هذه المعطيات، والظروف ترسم علامات استفهام كبرى حول رسالة السيد فاتح وتوقيتها...

سابعاً: آفاق العلاقة إنّ موقف جبهة التغيير والتحرير، وحلفائنا الآخرين ضمن منصة موسكو، ثابت فيما يتعلق بدعم مسار جنيف وصولاً لتطبيق القرار 2254 بكامل بنوده. وكذلك فيما يتعلق بضرورة التقارب مع المنصات الأخرى على أساس مشترك أدنى هو القرار 2254 وصولاً لوفد واحد ولمفاوضات مباشرة. وعلى السيد فاتح أن يحدد موقعه من الجبهة بناء على ذلك.

– د.يوسف سلمان: أمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي– عضو قيادة الجبهة – عضو قيادة منصة موسكو

نمرود سليمان: مستقل – عضو قيادة منصة موسكو فهد حسن: عضو قيادة تيار طريق التغيير السلمي – عضو قيادة الجبهة – عضو قيادة منصة موسكو.

حيقار رشيد عيسى: عضو قيادة تجمع شباب سورية الأم – عضو قيادة الجبهة – عضو قيادة منصة موسكو

– حمزة منذر: عضو رئاسة حزب الإرادة الشعبية –رئيس وفد منصة موسكو في الجولة الرابعة

– مهند دليقان: أمين حزب الإرادة الشعبية – رئيس وفد منصة موسكو في الجولات 5 و6 و7.

سامي بيتنجانة: عضو المكتب السياسي في التيار الثالث لأجل سورية – عضو قيادة الجبهة – عضو في الوفد المفاوض.

– عباس الحبيب: منسق عام مجلس العشائر العربية – عضو قيادة الجبهة – عضو في الوفد المفاوض

لا نريد صراعاً مفتوحاً مع قوة كبيرة

أعلن وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، أن بلاده تسعى لتسوية الخلافات مع روسيا من دون الدخول معها في صراع مفتوح ، وأعلن أن واشنطن لا تريد علاقات سيئة مع قوة نووية كبيرة.

وقال في مؤتمر صحفي عن حصيلة عمله على رأس الخارجية الأمريكية، منذ تسلمه مهامه قبل 6 أشهر: «السؤال خلال الأسبوع الأخير، هو ما إذا كانت العلاقات قد تدهورت، أو أننا قادرون على تحقيق مستوى معين من الاستقرار في العلاقة، والاستمرار في البحث عن سبل للعمل وفق مصالحنا المشتركة والتعامل مع خلافاتنا دون أن تصبح صراعات مفتوحة».

وأكد وزير الخارجية، أن الأميركيين يريدون علاقات جيدة مع روسيا، وقال «أنا لا أعتقد أن الأمريكيين يريدون أن تكون لدينا علاقة سيئة مع قوة نووية كبيرة، ولكن أعتقد أنهم مستاؤون، والكثيرون يتحدثون عن هذا الاستياء، لأننا في أجواء مضطربة، نحن لا نرى أن العلاقات مع روسيا تسير إلى التحسن، بالشكل الذي نرغب به ».

وأشار تيلرسون إلى استعداده للعمل من أجل تحسين العلاقات بين البلدين.

وأضاف « قلت للرئيس «الروسي فلاديمير» بوتين ... وأظل أقول لوزير الخارجية «الروسي سيرغي» لافروف: إن الوضع سيئ، ولكن صدقوني، إنه يمكن أن يزداد سوء، وهذا ما حدث بالفعل».

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي عن أن الرئيس دونالد ترامب، وهو شخصيا، «غير سعداء» بالقانون الجديد الذي يفرض عقوبات ضد روسيا. وقال «لا الرئيس ولا أنا سعداء حقا بذلك . لقد قلنا بوضوح أنه «هذا القانون» لا يساعد جهودنا، ولكن هم «اعضاء الكونغرس» من قرروا اعتماده. لقد أقروه بأغلبية ساحقة، والرئيس قبل بهذا، وجميع المؤشرات تدل على انه سيوقع هذا القانون، وسنعمل بموجبه».

التعليم الجامعي الخاص سلعة غير مُسعّرة!

تصريح ملفت صدر مؤخراً عن معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة، من أن الوزارة لا تتدخل في تحديد أقساط الجامعات الخاصة، إلا أن مهمة الوزارة تتمثل بضمان تخرج الطالب على القسط الذي سجّل عليه أول مرة، وبأن تحديد الرسوم يتم من مجلس أمناء كل جامعة على حدة، والطلبة لهم الخيار بين 22 جامعة خاصة تتنافس فيما بينها، فعملية التسعير مرتبطة بالتكلفة.

■ سمير علي

دهشة وتساؤلات!

أمام هذا التصريح نقف مشدوهين من ترك الطالب وذويه عرضة للاستغلال المكشوف عبر سوق العرض والطلب في التعليم الجامعي الخاص، غير المحكوم بأي ضابط رسمي على مستوى الرسوم والتكاليف، باستثناء حرية الاختيار بين المستغل والأكثر استغلالاً من هذه الجامعات، طالما أمر تحديد الرسوم يعتبر حكراً على مجلس أمناء الجامعات الخاصة، ولمصلحتها ومصلحتهم حكماً، دون رقابة لا على التكاليف، ولا على التسعير، ولا على هوامش الربح، وربما دون مرجعية لكل ذلك أيضاً!.

ولنقف متسائلين، مع الطلاب وذويهم، حول الجهة الرسمية التي من الممكن أن يكون من واجباتها مراقبة التكلفة، وإضافة هوامش الربح المقوننة، كي تكون الرسوم المستوفاة من الطلاب بعيدة عن الاستغلال العشوائي لدى الجامعات الخاصة؟ في حال كان هناك أية قوننة للتكلفة والربح لديها، أو لدى الجهة الرسمية المعنية، طالما أن الأمر متروك طيلة السنوات السابقة لمجلس أمناء كل جامعة على حدة بهذا الشأن، هكذا...

وبهذا الشأن علق أحد المواطنين قائلاً: «معناها وزارة الكهربا هي المسؤولة عن تحديد أقساط الجامعات الخاصة لأنو العلم نور.. والنور بيجي من الكهربا!!».

السلع مسؤولية حماية المستهلك!

ربما تكون هذه المهمة من مهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، باعتبار أن الجامعات الخاصة تم ترخيصها باعتبارها شركات استثمارية خاصة، ووزارة التجارة هي المعنية بإصدار التراخيص لمثل هذه الشركات، وهذه الشركات تقدم التعليم كسلعة في سوق العرض والطلب، ووزارة التجارة هي المعنية بموضوع تسعير السلع في الأسواق.

ولكن ضمن حسابات التكلفة والتسعير في الجامعات الخاصة، هناك مدخلات لها علاقة بالكثير من الجوانب العلمية والتقنية والفنية، وهي على ذلك من خارج اختصاصات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتصب باختصاصات وزارة التعليم العالي، أو غيرها من الجهات ذات الاختصاص، كون هذه الجوانب تعتبر فنية واختصاصية.

ولكن ذلك لا ينفي بأن هذه الشركات تتعامل بنوع من السلع واجبة الرقابة على جودتها ومواصفاتها وتسعيرها، وهو ما يجب أن يكون من مسؤولية جهة عامة ما.

تسليع ليبرالي

على جميع الأحوال، التصريح أعلاه يلقي الضوء على واقع سوق التعليم الجامعي الخاص من أحد جوانبه فقط، باعتباره يقدم سلعاً للاستهلاك في سوق العرض والطلب والمنافسة، لكنها خارجة عن حدود الرقابة والمتابعة ببعض جوانبها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الإضاءة لوحدها تؤكد بأنه ما هناك من شك بأن التعليم الجامعي بين أيدي الشركات الاستثمارية ليس سوى سلعة غايتها الربح أولاً وآخراً، بغض النظر عن أي شيء آخر، وهذا يصب عملياً في خانة تسليع التعليم، القائمة على قدم وساق في ظل الاستمرار بالسياسات الليبرالية المعمول بها رسمياً منذ عقود، بمستويات التعليم ومراحله كافةً، وأكبر دليل على ذلك هو ترك الحبل على الغارب بهذا الشأن لسوق العرض والطلب، والمنافسة الاستغلالية طيلة السنوات السابقة، مع انعدام الرقابة على الرسوم والتكاليف وضبطها وقوننتها، وربما هناك قضايا كثيرة غير ذلك مغفلة حتى الآن، وقد تكشفها قادمات الأيام.

النوط والملخصات ليست المشكلة

بصدد التصريحات اللافتة هذه الأيام على مستوى التعليم الجامعي فقد صرح عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق قائلاً: إن «الطالب يستسهل اللجوء إلى الملخصات، ويحمل أستاذ المقرر مسؤولية رسوبه، علماً أن السبب الأساسي للرسوب هو الاعتماد على النوطات المغلوطة والخاطئة، كاشفاً عن وجود شبكة منظمة تتاجر بالموضوع وتغرر بالطلاب، حيث تستخدم الفيسبوك للدعاية».

■ نوار الدمشقي

بعض الحقيقة

تصريح العميد أعلاه ربما فيه بعض الحقيقة، ولكن ليس كلها، فنسب الرسوب المرتفعة ليست مرتبطة بموضوع الملخصات والنوط المغلوطة التي يتداولها الطلاب، بل هناك جملة من الأسباب الجوهرية الأخرى المرتبطة بمجمل السياسة التعليمية المتبعة، وخاصة على مستوى المدخلات، اعتباراً من المناهج المقرة والمعتمدة، مروراً بالكتاب الجامعي، وليس انتهاءً بمساعدات العملية التعليمية والكادر التدريسي والطرق الامتحانية المتبعة وغيرها الكثير، وكل هذه القضايا مترابط ومتشابكة مع بعضها البعض، وقد بات من الواجب والضروري إعادة النظر بمجمل هذه المدخلات، في حين أن موضوع الملخصات والنوط، رغم أهميته وتأثيره، إلا أنه يعتبر هامشياً أمام هذه القضايا الجوهرية مجتمعة.

مسؤولية

أمّا عن تبرئة العميد لأساتذة المقررات فهذا شأن آخر، ربما نورده ضمن إطار حرصه على سمعة الأساتذة، وهو حق مشروع على مستوى مسؤوليته وواجباته تجاه زملائه ومرؤوسيه، خاصة بعد صدور قرار من وزارة التعليم العالي بعدم قبول نسب نجاح تقل عن 20% بأية مادة، وذلك على ضوء ظاهرة نسب النجاح المتدنية التي يعاني منها الطلاب منذ سنين.

ولكن ما يثير الاستغراب هو أن جامعة دمشق، بحسب عميد كلية الحقوق، نسقت مع المحافظة لإيجاد حل جذري للتعامل مع الأكشاك والمكتبات التي تتاجر بالملخصات، مشيراً إلى ضرورة صدور مخالفات تجاه من يتعامل مع الأكشاك، مضيفاً أنه: يحمل المسؤولية لمن يتاجر بهذه الملخصات، إضافة لمن يشتريها ويقبل أن يكون ألعوبة بيد الأكشاك.

واقع طلابي

بالمقابل لسان حال الطلاب يقول غير ذلك، حيث يتم الاضطرار للاعتماد على الملخصات والنوط من قبل بعض الطلاب وذلك لعدم تمكنهم من الحضور الجامعي المنتظم، أو تكريس ساعات طويلة للدراسة من الكتاب الجامعي، وخاصة بالنسبة للكليات النظرية، ومنها كلية الحقوق، والسبب الرئيس بذلك لم يعد بخاف على أحد، حيث بات الواقع الاقتصادي المعيشي يفرض على الطلاب أن يعملوا من أجل لقمة العيش، ما يعيق إمكانية الحضور، وخاصة في ظل الظروف الحالية، طبعاً مع عدم إغفال أنّ بعض المدرسين يعمدون إلى إضافة بعض المعلومات من خارج الكتاب الجامعي خلال المحاضرات، ولعل ذلك يعود لعدة أسباب، منها أن مدرس المادة ليس بالضرورة أن يكون هو مؤلف الكتاب الجامعي المعتمد، بالإضافة لكون بعض الكتب الجامعية باتت بحاجة للتعديل حسب الإضافات التي يرتئيها أستاذ المادة، ما يعني قصور الكتاب الجامعي أحياناً عن كونه عصرياً ومحدثاً، ناهيك عن أن بعض الأساتذة يؤكدون على أن ما يوردونه في المحاضرات من معلومات هي المعلومات المطلوبة من المقرر، وليس الكتاب سوى مرجعٍ عامٍ عن المادة، وغيرها من الأسباب الأخرى.

إعادة الاعتبار للنوطة الجامعية

وعن علمية وصوابية مضمون الملخصات والنوط الجامعية فلعله من السهل معالجتها، حيث سبق وأن كان هناك مركزٍ جامعي معتمد لهذه النوط والملخصات، تحت إشراف الكليات والجامعات، ولكنه أخلى وجوده لمصلحة المكتبات الخاصة بهذا المجال منذ سنين طويلة، ومن غير العسير إعادة الاعتبار للملخصات الجامعية المعتمدة رسمياً، بما يحقق مصلحة الطلاب، منعاً لاستغلالهم مرتين، مرة بالمحتوى المشكوك بأمره، ومرة بالسعر المفروض، بمقابل فائدة مالية وعلمية تجنيها الكليات والجامعات من هذه الملخصات والنوط أيضاً.

علماً أن ذلك لا ينفي ما سبق ذكره أعلاه، من ضرورة إعادة النظر بجملة المدخلات والمخرجات على مستوى التعليم الجامعي، والسياسة المعتمدة به.

ثلاثة تجارب فاشلة لتوزيع المازوت ..

لسنا «فئران تجارب»

أبو رامي، لم يحصل على حصته من مازوت التدفئة منذ الشتاء الماضي، ورغم مراجعته لمركز حاميش مراراً، إلا أن الجواب كان يأتيه «انتظر دورك»، حتى فات الشتاء ودخل الصيف، وأوقفت الحكومة توزيع المازوت «لارتفاع درجات الحرارة وعدم وجود حاجة له، إضافة إلى نقص الكميات» بحسب تبريراتها.

■ حازم عوض

تصريحات «سادكوب» كانت تؤكد مراراً على أن من يتشاركون الهم مع أبي رامي، وهو رب عائلة مؤلفة من 3 أشخاص، لن يخسروا حقهم، وستكون لهم الأولوية في الحصول على مازوت التدفئة عند فتح باب التسجيل للشتاء القادم، لكن هذه الوعود تكسرت على نافذة مركز حاميش، حين جاءه الجواب منذ أيام «بلها وشراب ميتها» والقصد وصل استلام مستحقات المازوت المؤرخة بـ 2016، طالبين منه إعادة التسجيل من جديد وانتظار دوره.

وُعد أبو رامي بأن يستلم مخصصاته بعد 3 أيام مالم يحصل حتى لحظة إعداد هذه المادة في اليوم الرابع، وهو يخشى بأن يتكرر سيناريو العام الماضي مرة أخرى.

الذكاء ليس الحل!

منذ العام الماضي، والحكومة تروج لما تسميه بـ «البطاقة الذكية» التي لم تستخدم بعد بخصوص توزيع مازوت التدفئة، وتؤكد هذا العام أنها ستعممها، علماً أن توزيع المازوت قد بدأ بحسب تصريحاتها منذ 2 آب، مايعني: أن البعض سيحصل على المازوت بأسلوب ذكي والآخر بالأسلوب التقليدي، هذا إن تم تطبيق الآلية الجديدة.

الفائدة من البطاقة الذكية غير معروفة بعد، فالقضية الجوهرية بعدم حصول أصحاب الاستحقاقات على مستحقاتهم من مازوت التدفئة، هو عدم توفر كمية كافية، وذلك بحسب تصريحات الحكومة كل عام، وأن الأولوية في الشتاء ليست لدفء المواطن، بل للمشافي والمباني الحكومية والدوائر الرسمية، وما إلى ذلك من قطاعات عامة.

إذن، البطاقة الذكية لن تحل مشكلة توفر المادة، أو مشكلة بيعها في السوق السوداء، كون التجارة بالمادة تعتمد بالأساس على من يستلم المادة بداية، وعلى من يخزنها ويعدها للتوزيع وعلى من يوزعها أيضاً، فهم المعنيون بتسريب المادة عبر منافذ غير رسمية، أي: أن بقاء السوق السوداء هذا الشتاء، ونقص المادة، إضافة إلى عدم حصول المواطنين على حصصهم سيعلن فشل التجربة بشكل أو بآخر.

التاريخ يثبت الفشل

قبل عام 2009، كان الأسلوب المتبع لتوزيع مازوت التدفئة، هو القسائم، لكن رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري أعلن في شهر آذار من 2009: أن «تجربة توزيع القسائم للتدفئة المنزلية أثبتت عدم جدواها، لذلك تم اعتماد البديل النقدي عوضاً عنها، حيث سيتم توزيعه على كل مستحق من الأسر السورية»، على حد تعبيره.

بتاريخ 2009/11/19 أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم /29/ والذي يقضي بتوزيع مبلغ الدعم النقدي لمادة المازوت على المواطنين، وتحديد المبالغ المراد توزيعها بشكل نقدي على المواطنين السوريين، المقيمين إقامة دائمة، ومن في حكمهم من أرباب الأسر المستحقة للدعم ممن يحملون بطاقات عائلية، وبتاريخ 2009/12/15 أقرت الحكومة التعليمات التنفيذية للقانون، بحيث يوزع مبلغ الدعم على دفعتين، كل منهما خمسة آلاف ليرة سورية، يبدأ استحقاق الأولى منهما في منتصف كانون الأول، والثانية في الأول من شهر شباط لعام 2010.

وبموجب ذلك حصلت الأسر التي سجلت على شيكات بذات القيمة مهما كان عدد أفراد أسرتها وأينما وجدت، سواء بمناطق باردة أو دافئة، وبالتالي حرمت الكثير من الأسر من حقها بكميات أكبر، بينما استفادت أسر أخرى من المبلغ واستخدمته لغير مازوت التدفئة، كونها ليست بحاجتها عبر بيع الشيكات.

وفي عام 2013، وبعد تكشف فشل الأسلوب السابق، خرجت الحكومة بتطمينات كما كل عام حول «حرصها على تأمين مازوت التدفئة»، معلنة عن أسلوب جديد يقوم على أساس تخصيص كل عائلة بكمية 400 ليتر دفعة واحدة، عبر دفتر العائلة بسعر 61 ل.س/ ليتر، وأيضاً للجميع، ولو اختلف عدد أفراد العائلة، وبعد شكاوى عديدة من أن تأمين ثمن الـ 400 لتر دفعة واحدة يكون شبه مستحيل، تم تقسيمها إلى 200 على دفعتين، وبعد عام ألغيت الـ 200 الأخرى دون توضيح الأسباب وحصرت العائلة بـ 200 لتر، هذا إن استطاعت الحصول عليها في ذات العام، وفي بعض المناطق بمحافظات غير دمشق حصلت على الـ 200 بدفعتين، أو على 100 ليتر فقط.

لايهم المواطن إن كانت البطاقة «ذكية أم غبية» فهذا «التطور» الذي تراه الحكومة لن يقيه برد الشتاء كما لم تقهِ الخطط السابقة

وفي عام 2015 بدأ التلميح والحديث عن البطاقة الذكية، ثم في 2016 أشار مصدر في وزارة النفط إلى أن الوزارة بصدد إطلاق البطاقة الذكية للمحروقات لكل مواطن، بالتعاون مع المحافظات، وهي تشبه نموذج البطاقة الذكية للسيارات، حيث يتم تخصيص كل مواطن بكمية من المحروقات، سواء غاز أو مازوت أو بنزين، ليتم استخدامها كبديل من دفتر العائلة.

«ذكية أم غبية» المهم النتيجة

الغاية من البطاقة الذكية كان كما غاية الأساليب السابقة، وبحسب تصريحات رئيس مجلس الوزراء « لضبط الاستهلاك ومحاربة الهدر، وضبط وتنظيم عمليات توزيع المواد المقننة بشكل عادل، يطال المستهدفين كافةً»، أي: أنه إعلان شبه رسمي عن فشل التجارب السابقة كلها.

لايهم المواطن إن كانت البطاقة «ذكية أم غبية» فهذا «التطور» الذي تراه الحكومة، لن يقيه برد الشتاء، كما لم تقهِ الخطط السابقة التي أخذت الحكوماتَ المتعاقبة بتجريبها على المواطن «كفأر التجارب» منذ ماقبل العام 2008، بحجة توصيل الدعم لمستحقيه، ثم تعود لتعلن فشلها بعد فترة.

تعود هذه السنة «سادكوب» لتؤكد نيتها طرح البطاقات العام الجاري، علماً أنها بدأت بالتوزيع بناء على الأسلوب السابق، فهل ستخرج الحكومة بعد عام أو عامين لتعلن فشل هذه التجربة، ويبقى المواطنون دون دفء كما السنوات السابقة؟

كم من منسيين في الزحام؟!

«شام المعارف» هي منطقة منسية جنوب صحنايا في ريف دمشق، يوجد فيها عشرات العائلات النازحة من داريا، حيث استقرت هذه العائلات مؤقتاً في أبنية سكنية، تابعة لإحدى الجمعيات السكنية في المنطقة، وهي عبارة عن عدد من الأبنية السكنية على الهيكل.

■ مراسل قاسيون

هؤلاء لم تنتهِ تداعيات الحرب بالنسبة لهم، كما لم تنتهِ الحرب عليهم، حيث يعيشون في واقع مأساوي على جميع الأصعدة، وذنب هؤلاء الوحيد أنهم نازحون، تقطعت بهم السبل خارج مدينتهم وبيوتهم!.

رصد ميداني

قاسيون رصدت حال هؤلاء مؤخراً بزيارة ميدانية، وقد كان لافتاً أن معظم هؤلاء هم من النساء والأطفال، أما عن حال الأبنية فقد كانت على الهيكل، لا تقي برد الشتاء ولا حر الصيف، أبوابها عبارة عن بطانيات وقطع أقمشة وشوادر معلقة على الجدران، ونوافذها مغلقة بالنايلون والكرتون.

في كل شقة يوجد بين 3- 5 أسر، حسب عدد الغرف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل طابق فيه شقتين.

لا يوجد أي شكل من الخدمات العامة، أو البنية التحتية، حيث لا شبكات كهرباء، ولا مياه شرب، ولا صرف صحي، ولا حاويات قمامة، ولا أي شيء يشي بوجود دور لإحدى الجهات العامة في المنطقة.

أقرب نقطة اتصال مع العالم الخارجي المُخدم تقع على بعد 1500 متر تقريباً، ما يعني أن الحاجة لتأمين أية خدمة، سلعة أو مواصلات، تضطر هؤلاء للمشي على الأقدام بحدود 3 كم ذهاباً وإياباً، سواء في حر الصيف، أو في برد الشتاء.

الواقع المعيشي!

عن الواقع المعيشي لهؤلاء فقد قالوا بأن الهلال الأحمر قام بتأمين بعض الحاجات الضرورية بادئ الأمر، ثم بالاعتماد على المعونات التي يقدمها استناداً لدفتر العائلة، وهي غير كافية لسد الحاجات المعيشية اليومية، حيث وتحت ضغط الحاجة لتأمين لقمة العيش، لجأت بعض النساء والشابات إلى العمل في المعامل القريبة، في ظروف عمل صعبة ولساعات طويلة، وبأجور زهيدة، وذلك لغياب الرجال لأسباب عديدة «وفاة- اعتقال- سفر- ...».

ومنذ قدومهم للمنطقة يعتمدون على تعبئة المياه عبر الصهاريج، بسعر 200 ليرة للبرميل، وعندما سجلوا على مادة المازوت في الشتاء الماضي، منحت كل أسرة حصة أقل من 10 ليترات، حسب ما أفادونا به، وقد طالبوا مراراً بتزويدهم بالكهرباء، إلا أنّ طلباتهم لم تلق الاستجابة، وعند محاولتهم لاستجرارها من أقرب عمود، رغم معرفتهم بمخالفتهم، ولكن للضرورة أحكامها، يصار إلى قطعها.

الأسر الموجودة بغالبيتها مكونة من النساء والأطفال، حيث قالوا بأنهم عندما وفدوا إلى المنطقة نزوحاً من داريا القريبة، قامت إحدى الجهات الأمنية باعتقال ما يقارب الـ 20 شاباً ورجلاً كانوا بصحبتهم، وحتى الآن لم تعرف هذه الأسر أسباب الاعتقال ولا مصير أبنائهم وأزواجهم.

تهديد بالإخلاء!

مأساة هؤلاء حالياً، بالإضافة لما تعايشوا معه من مآسٍ سابقاً، تتمثل بتهديدهم بالإخلاء من المباني التي اعتبروها موطنهم المؤقت، ريثما يسمح لهم بالعودة إلى بلدتهم وبيوتهم، حيث أتى إليهم البعض، مدججين بالأسلحة، ممن يدعون تبعيتهم للجهات الرسمية، طالبين منهم إخلاء الأبنية، كما قاموا بسحب دفاتر العائلة من بعض الأسر، كأسلوب ضغط مباشر عليهم، ولم تستطع هذه الأسر معرفة الجهة التي يمثلها هؤلاء.

هؤلاء النازحون، وحسب أقوالهم، ليس لديهم نية الاستقرار في هذه الأبنية، ولكن بالمقابل هذا لا يعني طردهم إلى الشارع والعراء، خاصة وأنه لم يقدم لهم أية حلول بديلة للإيواء، لا في المنطقة نفسها ولا بغيرها، فإلى أين سيلجؤون، ففي المنطقة القريبة في صحنايا أجرة الغرفة الواحدة لا تقل عن 30 ألف ليرة شهرياً، وهم دون دخول.

الأسوأ بالنسبة للأسر التي تم سحب دفاتر العائلة منها، أنها ستفقد المعونات التي يقدمها الهلال الأحمر، باعتباره لا يقدم هذه المعونات إلا بموجب البطاقة العائلية، ما يعني المزيد من التردي المعيشي، السيئ أصلاً.

إحداهن قالت: «لماذا لا يعيدوننا إلى داريا؟ وإن كانت بيوتنا مدمرة ننصب خياماً ونسكن، هي أفضل من عيشتنا هذه!».

لا بديل عن العودة!

لعل ما سبق هو بعض من المشاهدات والشهادات البعيدة عن أعين المسؤولين وواجباتهم في الكثير من المناطق، وللكثير من الآلام والمآسي التي يعيشها المواطنون، وخاصة النازحون، والتي لم تسجلها عدسات الإعلام الرسمي المتفرغ لتغطية أخبار هؤلاء المسؤولين وضحكاتهم ووعودهم.

ختاماً: يكفينا أن نقول: أعيدوا النازحين إلى مدنهم وبيوتهم، وكفاكم قفزاً وتعالياً على آلام هؤلاء، وهو مطلب حق على ألسنتهم، كما هي رغبة حقيقية بالعودة والاستقرار ومعاودة الحياة الطبيعية، وهو الحل الوحيد للكثير من التداعيات التي ظهرت وتنامت على هامش الحرب والأزمة، خاصة وأن الكثير من المناطق أعيد لها الأمن والاستقرار، وتم الحديث الرسمي عن إمكانية العودة إليها، ويبقى السؤال: لكن إلى متى؟؟.

أمبيرات «الشمال» والجيوب المستنزفة!

بنتيجة الحرب والأزمة التي تمر بها البلاد، وكتداعيات لها وعلى هامشها، ظهرت أنواع وأشكال عديدة من الأزمات الأخرى التي تمس حياة المواطنين اليومية، ومنها أزمة الكهرباء، وخاصة على مستوى ساعات التقنين، التي كان لمحافظة الحسكة النصيب الأكبر منها.

■ مراسل قاسيون

فأزمة الكهرباء في المحافظة هي أزمة حقيقية، باعتبار أن التيار الكهربائي ليس حالة ترفية، بل هو من أساسيات الحياة اليومية وضروراتها، المعيشية والاقتصادية والخدمية.

انقطاع شبه دائم!

ما من شك بأن المعاناة على مستوى قطاع الطاقة الكهربائية هي معاناة عامة، على مستوى البلاد، ولكن كانت حصة محافظة الحسكة من هذا التقنين في توزيع الطاقة الكهربائية هي الأكبر على ما يبدو، حيث يعاني سكان المحافظة من انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي، ما دفع بسكان المحافظة إلى اللجوء إلى أساليب أخرى، كبدائل مؤقتة، مثل« المخزنات واللدات والمولدات»، وذلك لسد بعض الحاجات الضرورية جراء هذا التقنين.

بدائل احتكارية مكلفة!

تلك الضرورة الحياتية التي فُرضت للاعتماد على البدائل، كانت فرصة مربحة لبعض التجار والمستوردين، وتجار الحرب والأزمة، فقد نشطت تجارة وبيع تلك البدائل، حتى أصبحت مصدراً احتكارياً للبعض منهم، حيث يجني هؤلاء الأرباح الطائلة استغلالاً للحاجات، وخاصة مع فسح المجال أمامهم للاستثمار في توليد الطاقة عبر المولدات الكهربائية، والذين باتوا يعرفون بـ «تجار الأمبيرات»، حيث يقوم هؤلاء بوضع مولدات كهربائية في الأحياء السكنية والصناعية، لتباع كمية الطاقة المولدة بـ «الأمبيرات».

وقد يصل سعر الأمبير الواحد إلى الـ 1200 ليرة سورية، وفي بعض الأماكن إلى الـ 1500 ليرة سورية شهرياً، مقابل 8 ساعات عمل يومياً، هذا طبعاً في حال توفرت كميات الوقود الكافية للتشغيل والتوليد، وهو ما يتذرع به «تجار الأمبيرات» أحياناً، من أجل فرض أسعار أعلى في كل مرة.

واذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل أسرة تستهلك بالحد الأدنى 4 أمبيرات كي تستطيع سد احتياجاتها الأساسية والضرورية اليومية، فهذا يعني: أن ما تتكبده كل أسرة يعادل 6000 ليرة شهرياً بالحدود الدنيا من أجل الكهرباء فقط، ما يعني بالنتيجة عبئاً جديداً يتحمله المواطنون على حساب معيشتهم اليومية، إضافة إلى أعباء الحياة الأخرى، التي فاقت إمكاناتهم وقدرتهم، وخاصة الأكثرية المتمثلة بأصحاب الدخل المحدود والفقراء والمعدمين.

ترهل ولا مبالاة!

وعلى الرغم من مرور وقت ليس بالقصير على هذه المعاناة المستمرة، منذ سنين، وعلى الرغم من الكثير من المطالبات الأهلية من أجل تحسين واقع الحال على مستوى كمّ الطاقة الكهربائية المخصص للمحافظة، وعلى مستوى تخفيض ساعات التقنين والعدالة فيها، إلا أن الجهات المعنية لم تقم بأية خطوة ملموسة في هذا المجال، رغم الكثير من الوعود والتصريحات المكررة والممجوجة، فواقع الكهرباء ما زال على حالة من التردي في المحافظة، كما ما زالت أساليب الاستغلال قائمة من قبل تجار ومستوردي البدائل، كما من قبل «تجار الأمبيرات»، وذلك أيضاً بسبب عدم الجدية بوضع الحدود لجشع هؤلاء، وغياب عين الرقابة، أو تغييبها، على ممارساتهم الاستغلالية على حساب المواطنين وحاجاتهم.

نازحو الرقة معاناة لا تنتهي

معاناة أهالي محافظة الرقة لم تنته بخروج من استطاع منهم، نزوحاً، من تحت نير الإرهاب الداعشي الذي فرض عليهم منذ عام 2013، فالنازحين من أهلنا من محافظة الرقة استمرت مسيرة معاناتهم بعد النزوح، ولكن هذه المرة بأوجه وأشكال جديدة.

■ مراسل قاسيون

المشكلة الأهم التي يعاني منها هؤلاء، تتمثل بإمكانية حصولهم على الوثائق الشخصية «البطاقة الشخصية، البطاقة الأسرية «دفتر العائلة»، إخراجات القيد، تسجيل الوقائع المدنية في سجلات القيد والأحوال المدنية»، وغيرها الكثير.

رغم النزوح الأولوية للوثائق!

مما لا شك فيه أن سني العزلة التي فُرضت على هؤلاء من قبل التنظيم الإرهابي «داعش»، والتي قاربت السنوات الأربع، قد حملت في طياتها الكثير من الواقعات المدنية، التي لم يتم تسجيلها بسجلات الأحوال المدنية الرسمية، وما زاد الطين بلة على هؤلاء أن التنظيم الإرهابي عمد إلى مصادرة الكثير من هذه الوثائق وتجريدهم منها، وخاصة البطاقات الشخصية، الأمر الذي فرض عليهم أن تكون أولويتهم بعد خروجهم من المحافظة، ونزوحهم إلى بقية المحافظات والمدن الآمنة، هي الاستحصال على وثائق جديدة، بالإضافة إلى تسجيل الوقائع المدنية «زواج- ولادة- طلاق- وفاة» وغيرها، كونها مرتبطة بحياتهم اليومية، وبسبل تنقلهم وبعملهم وبمستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

المحامي العام لمحافظة الرقة، ومقره دمشق حالياً، أعلن عبر إحدى وسائل الإعلام مؤخراً، بأن 80% من أهالي المحافظة قد نزحوا منها، خاصة خلال الفترة الأخيرة، مقدراً أعداد هؤلاء بالمحافظات والمدن التي توزعوا بها على الشكل التالي: بدمشق يتراوح عددهم بين 50- 60 ألف مواطن، في حماة بحدود 20 ألف، وفي اللاذقية بحدود 8 آلاف، وفي حلب بحدود 5 آلاف، بالإضافة إلى الموجودين من هؤلاء في الأرياف، وقد تم إحداث محاكم شرعية مخصصة لأهالي الرقة في كل من دمشق وحماة، وذلك من أجل تثبيت وقائع الزواج والطلاق، وغيرها من الوقائع الأخرى.

معاناة واستغلال!

في مديرية الشؤون المدنية في الرقة، العاملة في محافظة حماة، كانت المعاناة بالنسبة للأهالي كبيرة، وخاصة على مستوى الحصول على بطاقة الشخصية، حيث يضطر هؤلاء للانتظار عدة أيام، قد تطول لتصل لحدود الأسبوع أو العشرة أيام، من أجل الحصول على البطاقة الشخصية، أو غيرها من الوثائق الأخرى، فيما هم مضطرون للمبيت في الفنادق أو في العراء، طيلة هذه الأيام بانتظار تلك الوثائق، مع ما يترتب على ذلك من معاناة إضافية، سواء على مستوى الإنفاق، أو على مستوى التشرد.

هذه الحال أوقعت البعض من هؤلاء النازحين فريسة للاستغلال من قبل بعض الأشخاص تحت مسمى: معقبي معاملات، أو الوساطات وسواها، عبر تسديد مبالغ مالية قد تصل أحياناً لمبلغ 25 ألف ليرة، من أجل تسريع عمليات الحصول على كل وثيقة من الوثائق المطلوبة، وكلما زاد المبلغ تم اختصار المدة، والتي ربما لا تتجاوز الساعات في بعض الأحيان، حسب المبلغ الذي يُجبى، استغلالاً وجشعاً وفساداً، ما يعني عملياً المزيد من التكاليف الإضافية التي ينوء بحملها غالبية هؤلاء، مما يعني استمراراً لمعاناتهم.

مدير الشؤون المدنية لمحافظة الرقة بحماة قال: بأن مدة الحصول على البطاقة الشخصية لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة أيام، وذلك حسب ما صرح به عبر إحدى القنوات الفضائية السورية، مشيراً إلى الكثير من أوجه المعاناة التي يعاني منها كادره العامل في المديرية، اعتباراً من النقص بتعداد العاملين بالمقارنة مع تعداد مقدمي الطلبات من الأخوة النازحين، مروراً بضيق المكان المخصص للمديرية، وليس انتهاءً بالتقنيات المتوفرة والاعتماد على الكهرباء فيها.

إجراءات واجبة:

بالمقابل لا بد من القول: بأن المبررات الرسمية أعلاه، والأيام الثلاث التي تم الحديث عنها من أجل الحصول على البطاقة الشخصية، وحدها كفيلة بإيجاد هذا الهامش من الاستغلال والفساد: الذي يقوم به ويمارسه البعض، على حساب حاجات النازحين ومعيشتهم في نهاية المطاف، وهو ما يجب أن يتم تداركه بالتسريع بالإجراءات الرسمية، عبر زيادة أعداد العاملين وزيادة المساحة المخصصة للمديرية، وتأمين التقنيات اللازمة كافةً من أجل ذلك، والأهم من ذلك كله هو القطع أمام شبكات الفساد التي نشأت على هامش هذه المعاناة.

الأيام الثلاث التي تم الحديث عنها من أجل الحصول على البطاقة الشخصية وحدها كفيلة بإيجاد هامش من الاستغلال والفساد الذي يقوم به ويمارسه البعض

رغيف الخبز مشكلة أخرى!

النازحون من محافظة الرقة في محافظ حماة، إضافة إلى معاناتهم جراء النزوح والتشرد، وفقر الحال والعوز، والاضطرار للمبيت في العراء من أجل الحصول على بعض الوثائق الرسمية، واجهتهم مشكلة تمثلت برغيف الخبز أيضاً.

فأمام واقعة التوجه المتمثل بتخصيص كل حي بقاطنيه من أجل تأمين مادة الخبز، فقد تم الاعتماد على مندوبين لتوزيع مادة الخبز على الأسر النازحة من محافظة الرقة، الموجودين في حماة، ومعاناة هؤلاء حالياً تتمثل بأن الكميات المخصصة لهم غير كافية لسد حاجتهم الفعلية.

حيث وبسبب الضغط الحاصل على محافظة حماة بنتيجة زيادة أعداد الوافدين اليها، نزوحاً من الكثير من المناطق والمحافظات الساخنة، سابقاً وحالياً، أصبحت كميات الخبز المنتج، أو المتوافرة في الأسواق، غير كافية لسد الاحتياجات اليومية لأبناء المحافظة والوافدين إليها، خاصة في ظل وجود سوق سوداء للمادة، يتحكم بها البعض استغلالاً لحاجة المواطنين، وما زاد الطين بلة هو الإجراء الأخير المتمثل بآلية توزيع مادة الخبز في المحافظة.

توجه وزاري بشأن الخبز!

فقد صرح مدير فرع المخابز بحماة، عبر إحدى وسائل الإعلام، بأنه لا يوجد نقص بمادة الخبز، ولكن هناك إعادة نظر بآلية توزيعه، حيث كان الأهالي يحصلون على المادة من الأفران، وحالياً من مراكز التوزيع المعتمدة، أي: أنه سيتخصص كل حي بقاطنيه، لأن المواطن يسجل دوراً لدى المعتمد ويذهب ويأخذ من الفرن أيضاً، مشيراً إلى وجود خطة مبدئية هي التوزيع بصالات السورية للتجارة، وبسيارات المخابز الجوالة، والأكشاك التابعة لفرع المخابز الآلية بحماة، وسيتم إلغاء دور المعتمد، وهذه الخطة هي قيد الدراسة».

وأمام التوجه العام لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عبر الشركة العامة للمخابز، بإلغاء المعتمدين، والاعتماد في التوزيع المكاني عبر السورية للتجارة، أو الأكشاك والسيارات الرسمية، يتبادر السؤال حول الإمكانية الحقيقية لهذه الإجراءات، بالحد من الاستغلال الجاري بحق المواطنين على مستوى رغيف الخبز من قبل البعض في السوق السوداء، ومن خلفهم من شبكات فساد، على حساب حاجة المواطنين؟

سننتظر لنرى!.

حتى الثمانينيات كانت لا تزال مهمة إيصال الكهرباء موضوعة على جدول أعمال بعض المحافظات السورية لبعض القرى والبلدات، وفي العقد الماضي في سورية بدأت تظهر بوضوح أثر إخفاقات هنا وهناك في مواجهة الأحمال على الشبكة، مع توسع الأحياء والنشاطات الاقتصادية التي تولد في الظل، وتسرق حاجاتها الكهربائية أما اليوم فالكهرباء المقننة أصبحت المقياس الأهم على شدة التدهور...

2016: تراجع التراجع الكهربائي

نشرت بعض البيانات الجديدة عن واقع القطاع الكهربائي في سورية من تقرير صادر عن البنك الدولي «the toll of war» قاسيون تستطلع بياناته مع الأرقام والمعلومات الرسمية السابقة للوقوف على المعالم الأساسية لقطاع الطاقة الكهربائية في سورية اليوم.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

يبدو أن عام 2016 سيكون ذروة التراجع في الإنتاج الكهربائي خلال الأزمة، فالعام الحالي ورغم عدم صدور أيةِ معطيات أو مؤشرات أو تصريحات حكوميةٍ تدل على تحسن مستوى الإنتاج، إلا أن واقع التغطية الحالي في بعض المدن والتجمعات الكبرى، والذي لم يشهد توقفات طويلة في الصيف الحالي، يشير إلى تحسن نسبي في إنتاج الكهرباء وتأمين الوقود اللازم لها.

تم توليد إجمالي 19 مليار كيلو واط ساعي في عام 2016، بتراجع بنسبة 4% فقط عن إنتاج 2015، وهي أقل نسبة تراجع خلال سنوات الأزمة، بينما كانت نسبة التراجع السنوي الأكبر في عام 2013 عندما خسر الإنتاج الكهربائي نسبة تقارب 31% من إنتاجه في عام 2012.

بينما أنتجت وزارة الكهرباء نسبة 92% بمقدار 17,6 مليار كيلو واط ساعي من الكهرباء في عام 2016 عبر المؤسسة العامة للتوليد بتراجع بنسبة 7% تقريباً عن إنتاج عام 2015 البالغ 18,9 مليار كيلو واط، والباقي أنتجته السدود المائية ووزارة النفط بشكل أقل، بينما لا يرد عبر خطوط الربط مع الجوار أية كمية من الطاقة الكهربائية.

وعملياً فإن إنتاج الكهرباء مطلع العام الحالي شكّل نسبة 38% تقريباً من إنتاج الذروة في عام 2011 البالغ: 49 مليار كيلو واط، بينما خسرنا ما يقارب 30 مليار كيلو واط ساعي من الكهرباء القابلة للإنتاج خلال السنوات الست.

الملفت أن التوليد من وزارة الري قد ارتفع في عام 2016 بنسبة 125% عن 2015، لتنتج السدود المائية 9,2 مليار كيلو واط مقابل 4,9 في 2015، مع تضاعف الإنتاج التابع للمؤسسة العامة لسد الفرات التي تستمر بالعمل.

ولكن في كل الأحوال لا تزال الفجوة بين الطلب الإجمالي والتوليد كبيرة، فرغم تراجع الطلب الإجمالي من 50,7 مليار كيلو في عام 2011 إلى 32 مليار أي: بنسبة 37%، إلا أن الفجوة بين التوليد والطلب قد ازدادت، فتلبية الطلب الحالي في عام 2016 تحتاج إلى زيادة قدرة التوليد الإجمالية بنسبة 68%، وزيادة قدرة المؤسسة العامة للتوليد بمقدار 90% تقريباً، بينما كنا نحتاج في عام 2011 إلى زيادة بنسبة 3% لتغطية الطلب الكلي.

وعموماً كانت ذروة تراجع الطلب في عامي 2013– 2014، ثم استمر التراجع ولكن بوتائر أقل، فالطلب في الذروة في عام 2016 كان أقل بنسبة 2,6% فقط عن الطلب في الذروة في عام 2015.

بنى التوليد مستمرة والنقل والتوزيع أكثر تضرراً

ثلاثُ من المحطات العاملة خارج الخدمة في عام 2016، وهي حلب وزيزون والتيم، بينما وبحسب بيانات من وزارة الكهرباء في أواخر عام 2015 فإن المحطات بمجموعها كانت تعمل ولو جزئياً باستثناء التيم، والإنتاج كان يتوقف بنسب مختلفة بين المحطات لأسباب تتعلق بتوفر الوقود، حيث قدرنا مجموع أوقات التوقف للمحطات العاملة لتشكل بمجموعها ثلاثة أشهر خلال السنة، بينما ترتفع نسبة التوقف في ريف دمشق لتصل إلى مدة مجموعها عشرة أشهر خلال السنة في محطات ريف دمشق الأساسية: الدير علي وتوسعها، تشرين، والناصرية، مقابل ساعات عمل لم تتجاوز الشهرين في عام 2015، ليتبين بأن كلًا من الدير علي والناصرية عادت إلى العمل بنسب أعلى في عام 2016 الأمر الذي تدل عليه حصتها التي ارتفعت من استهلاك الغاز.

أما معلومات تقرير البنك الدولي في بداية العام الحالي فتقول: بأن المحطات المتوقفة كلياً هي ثلاث حلب، وزيزون في إدلب والتيم في دير الزور، كما تشير إلى أن اثنان من السدود المائية الثلاث تعمل بالكامل، وواحد جزئياً، مقابل خمس من المحطات الأساسية مستمرة بالعمل بالكامل، بينما المحطات الباقية تعمل جزئياً، كما تشير المعلومات الدولية إلى أن قدرات شبكة النقل لم تتأثر، ولا تزال إمكانية التوزيع والنقل عبر البلاد متاحة.

ولكن حتى في الأماكن التي يعتبرها التقرير الدولي الأكثر تضرراً فإن الضرر الكامل في البنى التحتية والشبكة يبلغ نسبته القصوى في حلب بنسبة 6,8% من البنى التحتية، بينما المدمرة جزئياً تبلغ نسبتها 3,8% وهي أعلى نسبة ضرر ودمار في البنى التحتية الكهربائية في المحافظات السورية، ما يجعل نسبة الاعتماد على الحلول البديلة في حلب عالية، فنسبة 49% من المستبينين في حلب يعتمدون في تأمين الكهرباء على الشراء من المزودين الخاصين بالطاقة، أي: من مالكي الأمبيرات، أما من يعتمدون على المولدات: فيشكلون نسبة 18,7%، بينما 4,7% فقط لا زالوا يعتمدون على الكهرباء الحكومية فقط.

البيانات الرسمية تشير إلى أن المجموع التراكمي للخسائر والأضرار المباشرة في قطاع الكهرباء قد بلغت 850 مليار ليرة منذ بداية الأزمة، جزء هام منها هو في قيمة الكهرباء التي لم تنتج نتيجة التوقف بمقدار 30 مليار كيلو واط ساعي تقريباً، وجزء آخر هو في أضرار البنى التحتية. التي يمكن القول: إنها موزعة ضمن اتجاهين الأول: هو إمكانات التوليد التي لم تتعرض لخسائر هامة، من حيث أضرار المحطات والعنفات وغيرها، بينما الثاني فهو في أضرار النقل والتوزيع حيث تشير البيانات الرسمية نهاية عام 2016 إلى أن نسبة 27% من خطوط النقل خارج الخدمة، بينما نسبة المحولات الخارجة عن الخدمة تبلغ 19% من المجموع، والضرر الأكبر في خطوط النقل ومحولات التوتر العالي 400 ك.ف.

إن خسائر قطاع الكهرباء الأساسية هي في خسائر قطاع النفط، وفي عدم توفر الوقود الكافي، ويدل على هذا أن نسبة تراجع استهلاك الوقود لإنتاج الكهرباء تتساوى مع نسبة تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية، فكمية الغاز المستهلكة كهربائياً تراجعت بنسبة 62%، وكذلك تراجع استهلاك النفط «الفيول والمازوت» في إنتاج الكهرباء بنسبة 60% بين عامي 2011– 2016، ومقابل هذه النسب تراجعت كمية الكهرباء المنتجة بالنسبة ذاتها 61% بين العامين. ما يدل على أن وزن تراجع الوقود محوري في تراجع إنتاج الكهرباء بينما حال البنى التحتية تأثيرها غير ملموس على تراجع إنتاج الكهرباء.

المفارقة أن الكهرباء كانت تحصل على حصة أكبر من الغاز المنتج محلياً في عام 2011، فقد حصلت الكهرباء في عام 2016 على نسبة تقارب 70% من الإنتاج التقديري للغاز محلياً خلال العام، بينما كانت تحصل على 80% في 2011، ما يشير إلى إمكانية زيادة مخصصات الغاز لإنتاج الكهرباء وتوسيع تشغيل البنى التحتية القادرة على التوليد.

تراجع الإنتاج الكهربائي سنوياً بالكم والنسبة

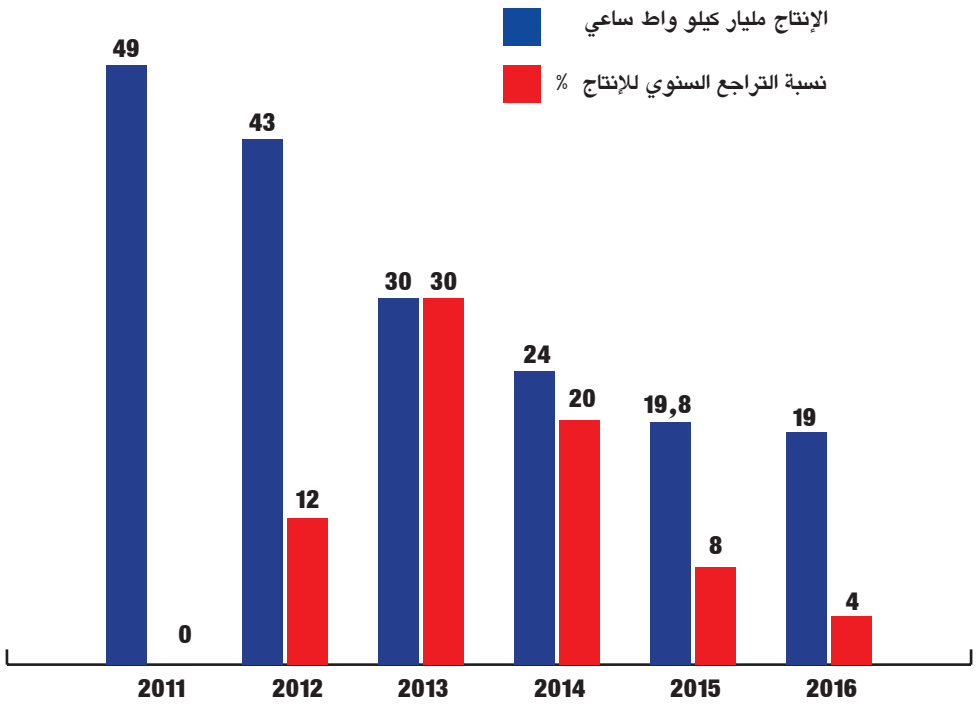

هل يمكن إنتاج 40 مليار دون المليار الأول؟!

تراجع الناتج السوري بنسبة 63% وتراجع إنتاج الكهرباء بنسبة 61% خلال ست سنوات من الأزمة، ولهذا التقارب في النسب دلالاته الهامة التي ينبغي الانطلاق منها عند الحديث عن التعافي الاقتصادي.

■ ليلى نصر

يرتبط إنتاج الكهرباء عميقاً بالتعافي الاقتصادي والناتج الإجمالي، فمقارنة المؤشرات الإجمالية لتراجع النمو الاقتصادي، وتراجع إنتاج الطاقة الكهربائية خلال سنوات الأزمة وتراجع كميات النفط والغاز المستخدمة في توليد الكهرباء تشير إلى نسب تراجع متقاربة حد التطابق.

كل دولار يقابله أقل من واط ساعي

بالتأكيد هناك علاقة بين النمو الاقتصادي الإجمالي وإنتاج الكهرباء، ويعبر عنها بالربط المباشر كأن نقول: بأن إنتاج كل دولار في الاقتصاد السوري في عام 2010 كان يحتاج إلى إنتاج 0,8 كيلو واط ساعي.

وبأخذ تقديرات الناتج الإجمالي وإنتاج الكهرباء في عام 2016 فيمكن القول: بأن هذه النسبة لم تشهد تغيرات كبرى: فكل دولار ناتج في سورية عام 2016 قابله إنتاج كهربائي يقارب 0,7 كيلو واط ساعي، ولكن هذا لا يدل على زيادة فعالية الاقتصاد واستهلاكه لطاقة أقل بطبيعة الحال، بل يعكس أن نسبة من أرقام الناتج تأتي من المساعدات الدولية، ونسبة من الناتج الحقيقي: فيما تبقى من الإنتاج الصناعي والزراعي تعتمد على الكهرباء المنتجة عبر المولدات الخاصة.

ولكن عدم وجود تغير كبير في العلاقة بين رقم الناتج ورقم إنتاج الكهرباء يدل على الإمكانات الكامنة في زيادة الناتج مع زيادة الإنتاج الكهربائي، وعودته إلى مستويات الأعوام السابقة، وتحديداً مع وجود إمكانية نتيجة عدم تأثر البنى التحتية بمستويات كبيرة، بل إن تراجع إنتاج الكهرباء مرتبط بتراجع توفر الوقود بالدرجة الأولى.

الكهرباء الشرط اللازم الضروري

وإذا ما أردنا أن نجري مقاربة بسيطة ونظرية لنحاول أن نشير إلى أثر الإنفاق على مخصصات الطاقة على الناتج عموماً. نستطيع الاعتماد على التصريحات الرسمية التي تقول بأن تكلفة وقود الكهرباء اليومية تبلغ مليار ليرة بداية العام الحالي، ومضاعفتها بمليار ثاني يومياً، تعني كلفة وقود كهرباء سنوية تقارب 1,4 مليار دولار، ولكنها تعني بالمقابل مضاعفة مخصصات الوقود للكهرباء، وبالتالي مضاعفة الإنتاج الكهربائي تقريباً ليعود إلى مستويات قريبة من 35 مليار كيلو واط ساعي، وبمقاربة نظرية أولية: فإن هذا قد يرفع الناتج تدريجياً إلى مستوى يقارب 40 مليار دولار خلال فترات قصيرة، أو نستطيع القول: أنه يتيح للناتج الاقتصادي العودة إلى هذا الحد، ودونه لن يستطيع التعافي الاقتصادي أن يصل إلى هذا المستوى المنخفض. فإنتاج الكهرباء هو حد لازم لزيادة الناتج، رغم أنه لن يكون بالضرورة الحد الكافي، فقد يزداد إنتاج الكهرباء وتمنع عراقيل أخرى زيادة الناتج الحقيقي، ولكن دون زيادة إمكانات تأمين الطاقة الكهربائية فمن غير الممكن توقع تعافي في الإنتاج الحقيقي.

ضيق الأفق المالي أم أكثر من ذلك؟!

الحسابات الحكومية تتعامل مع أرقام الموازنة فقط، أي: تأخذ بعين الاعتبار الكلف المدفوعة على الكهرباء مقابل العائدات المباشرة من مبيعاتها، ولذلك تراها تلجأ لرفع سعر الكهرباء، وتخفيض مخصصاتها من الوقود سنوياً. بينما الحسابات المنطقية يفترض أن تنطلق من أثر الإنتاج الكهربائي على النمو والناتج الإجمالي، وأثر هذا على الإيرادات الحكومية لاحقاً.

أما لماذا لا تدرك السياسات الاقتصادية هذه الحقائق البدهية، ولا تستنتج بأن الجدوى الاقتصادية للإنفاق على وقود الكهرباء هي أعلى من حسابات التوازن المالي في الموازنة، وتؤدي إلى تحسن وضع الموازنة ذاتها لاحقاً؟! فالجواب لا يكمن في وجهات نظر اقتصادية، بل في وجهات نظر اقتصادية سياسية أي: مرتبطة بمصالح واتجاهات محددة، فهناك من لا ينفعه أن يخصص إنفاق الدولة لإنتاج مزيد من الكهرباء لأنها تعني زيادة مباشرة في دور الدولة الاقتصادي، في قطاع مفصلي وعالي الأهمية، وهؤلاء ينفعهم الترويج لفكرة أن الكهرباء تحتاج إلى استثمار، والاستثمار الخاص لن يأتي طالما بقيت أسعار التعرفة منخفضة، لذلك يتم الدفع نحو تحجيم الإنفاق العام القادر على حل المشكلة، ولو بنسب معينة، ورفع أسعار الكهرباء وتحريرها لتحقق عائداً للمستثمرين، وهذا ما ينصح به البنك الدولي في حديثه حول وضع الاستثمار الكهربائي اللاحق في سورية.

6-10 سنوات لخلق البدائل!

قد تحتاج سورية بطبيعة الحال إلى استثمار في البنى التحتية الكهربائية بشكل واسع في مرحلة إعادة الإعمار، وقد يحتاج هذا إلى شراكات اقتصادية، إلّا أنّ التقديرات الأولية لواقع البنى التحتية تشير إلى أن العودة إلى مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية المتاحة بذروتها في عام 2011، تكفي لإعادة مستوى الناتج إلى 60 مليار دولار تقريباً، وهو ما يعني نمواً بوسطي يقارب 15,5% سنوياً خلال ست سنوات، أو بمعدل نمو 9,8% خلال عشر سنوات تقريباً، وهذا نظرياً يعني: أننا قد لا نحتاج في عملية إعادة الإعمار إلى إنشاء محطات توليد جديدة وزيادة كبيرة للطاقة الكهربائية، إذا ما تمت إعادة عمل المحطات بطاقتها الكاملة، مزودة بالوقود الضروري، وبعمليات الصيانة والاستبدال الضرورية لعنفات يعود بعضها للثمانينيات!

أي: قد يكون أمامنا ست إلى عشر سنوات لنحتاج إلى محطات توليد جديدة، وهو وقت كاف لتنفيذ البدائل، سواء في الطاقات البديلة، أو في عقود الاستثمار الأفضل: أو في إمكانات استيراد حاجات الطاقة عبر استعادة وتوسيع الربط الإقليمي.

زيادة مخصصات الإنفاق العام على الوقود مفتاح أساسي لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية التي تعتبر محرك التعافي الاقتصادي، الذي يؤثر بدوره إيجابياً وبشكل أكثر فعالية وديمومة على واردات الموازنة العامة، ويغطي زيادة الإنفاق العام، ولكن أخذ هذا الخيار رهن تغير أوزان المصالح التي تسير المال العام، وقرار السياسة الاقتصادية، فكلما زاد وزن المصلحة العامة في القرار، كلما اقتربنا من عقلانية اقتصادية، والعكس بالعكس، كلما استمر الوزن السياسي والاقتصادي لأصحاب المصالح الخاصة الضيقة، كلما سادت اللاعقلانية الاقتصادية، وتعرقل التعافي الاقتصادي الاجتماعي للبلاد.

أغنياء أقل... غنى أكثر

تتضارب أرقام وتقديرات الفقر ومستوياته في سورية، ولكن الثابت الأكيد أن الغالبية العظمى من السوريين أي: ما يزيد على 90% أصبحوا يسعون للحاق بأسباب البقاء فقط، سواء كانوا داخل البلاد، وفي مواطئ اللجوء المؤقتة قرب الحدود في مخيمات دول الجوار، أو حتى في تلك «الكمبات» ومنازل اللجوء الأنيقة التي خصصها الغرب لمئات الآلاف القوى العاملة السورية التي نجحت في الوصول الصعب.

■ عشتار محمود

الفقر في سورية هو أهم وجه من وجوه الأزمة، عابر للاصطفافات السياسية والقومية والمذهبية، ويشكل هذه الكتلة الكبيرة من السوريين المنقسمين وضوحاً، وبالفقر عن القلة القليلة التي ملأت «بخوت» النجاة بكل ما غرق من أرزاقنا وكل ما ضاع من جهد المنتجين السوريين حيث يستمر هؤلاء باصطياد خسائرنا وتكديسها، ورغم الوضوح الجلي في انتعاش القلة المالكة من غرق البلاد وغالبيتها، إلا أنك لن تسمع أحداً من هؤلاء يقول: «لا نريد محاربة الفقر» بل ستسمع الآن وغداً إعلامهم وأحزابهم ومثقفيهم واقتصادييهم يرددون بحزم وأسى بضرورة إنهاء هذه الظاهرة.

نحن أيضاً نقول هذا، ونضعه أولوية في رؤيتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف يستطيع عموم السوريين أن يصدقوا فعلياً من يعبر عن مصلحة الأغلبية، ومن يبيع الكلام؟! لا بد من وجود معيار وورقة عباد شمس...

المفارقة أن الفقر لا يمكن مواجهته إلا بزيادة الغنى، حيث ينبغي أن يزداد الغنى الاقتصادي ويتسارع إنتاج الثروة بكل أشكالها، وينبغي أن تزداد إمكانات العمل، وفعاليته، وتزداد في الوقت ذاته إمكانات الترفيه ووقت الفراغ، لأنها مؤشر هام من مؤشرات زيادة إمكانيات التطور، فالشعوب تزداد غنى كلما ازدادت قدرتها على امتلاك الوقت، أي: تقلص الوقت الضروري لإنتاج الحاجات الأساسية، كي لا نبقى نقضي جل أعمارنا راكضين وراء اللقمة!

فكيف تحقق الهدف وتزيد الغنى؟!

هناك من يجيب بأن الأغنياء هم القاطرة، فهم بسعيهم القانوني نحو الربح الأعلى يوسعون الإنتاج الذي يملكونه، ويطورونه، ومما يغنمون يغنم المجتمع ويزداد غنى.

ولكن أعتى المتطرفين للأغنياء أصبحوا مضطرين للقول اليوم: بأن هذه النظرية لم تنجح، وقد سعى الأغنياء عبر العالم لزيادة أرباحهم دون أن يطوروا الإنتاج، ويوسعوا إمكاناته، بل من عمليات المضاربة العالمية المتمثلة بحركة رأس المال المالي عبر العالم، وبالفعل فأغنياء سورية على سبيل المثال لا الحصر كانوا يأخذون أرباحهم المنتجة في سورية من ملكيتهم لثرواتها، ويصبون معظمها في مصب المال العالمي، عبر المنظومة المصرفية ويودعونها في خزائن المال العالمي، وهذه فقط إحدى الطرق التي تصل فيها ثروات بلادنا إلى تلك المصبات، وليست الطريقة الوحيدة فنمط التجارة يساهم، والاستثمار العالمي يساهم وغيرها...

إن ورقة عباد الشمس التي تكشف أصحاب المصلحة الحقيقية بالتقدم هي الموقف من طريقة توزيع الثروة

أي: نستطيع أن نطبق ما يقال منذ ماركس بأن الأغنياء هم عثرة أمام النمو، وأمام الغنى الفعلي للمجتمع ككل، ويجب أن يكون الهدف المرحلي هو تقليص التكديس الخاص للثروة الاجتماعية، لأنها الطريقة الوحيدة لتقليل التحكم بالثروة وبقرارات تطوير الإنتاج وتوسيعه، ورفع كفاءته، ليزداد الغنى الفعلي للمجتمع، فالأثرياء لا يهمهم مصدر الثروة ولكن يهمهم كمها، وإذا لم يتحول الجزء الأعظم للثروة إلى ملكية جماعية، ويتحول قرار التحكم بالإنتاج وتطويره إلى قرار منتم للمصلحة العامة، إلى نوع النمو ونمطه وليس كمه فقط، فإن سورية وغيرها لن تستطيع أن تحقق نقلة اجتماعية نحو الأفضل نحو الغنى الجماعي.

لذلك فإن ورقة عباد الشمس التي تكشف أصحاب المصلحة الحقيقية بالتقدم، هي الموقف من طريقة توزيع الثروة، هل هي تعود للمجتمع أم أنها مرهونة لقلة؟! لأن هذا هو الطريق الوحيد لمحاربة الفقر محاربة جدية، ورفع مستوى المجتمع ككل، وليس النخبة المالكة فقط، المسألة ليست موقفاً أخلاقياً لمساندة الضعفاء فقط، بل هي ضرورة اجتماعية لنقل المجتمع إلى الأمام، إن لم ننجزها نحن، فإن إنجازها سيتأخر وستنجزها الأجيال اللاحقة بكلف أعلى.

زائد ناقص

النفط المنتج يتضاعف خلال العام الحالي

أشارت مصادر محلية إلى أن النفط المنتج محلياً وصل حتى الشهر الحالي من هذا العام إلى 16 ألف برميل يومياً وذلك بعد السيطرة على حقل الشاعر، وعودة الآبار النفطية الثلاث للإنتاج مع الانتهاء من أعمال الصيانة والتشغيل. واذا اعتمدنا هذا الرقم للإنتاج، فيمكن القول: إن إنتاج النفط السوري ارتفع عن عام 2016 بمعدل 100% حيث تم إنتاج 8 ألاف برميل نفط يومياً، وبمعدل 700% عن الربع الأول من هذا العام.. مع هذا التحسن الملحوظ وبانتظار عودة آبار أخرى قريباً للإنتاج، فإن الكثير من الاختناقات التي ولّدتها الأزمة لابد وأن تشهد انفراجاً، ولكن ذلك مشروط بحسن الإدارة..

آخر أرقام المركزي للإحصاء

في آخر رقم منشور للمكتب المركزي للإحصاء، وهو الرقم القياسي للأسعار في شهر أيلول من عام 2016 فإن التضخم الشهري بين آب وأيلول 2016 بلغ 6,2% بينما بلغ التضخم السنوي 52,8%، تصدرت البقول والخضار حسب المركزي للإحصاء القائمة حيث بلغ التضخم السنوي 57,6% يليه قطاع الصحة بمعدل تضخم 42,4%، بينما بلغ معدل التضخم السنوي للأغذية 5,5% فقط. الرقم الذي جاء متأخراً مع توقف المركز عن نشر إحصائيات حديثة، يبدو غير دقيق، فحسب مؤشر قاسيون للأسعار عن أيلول 2016 والذي بلغت فيه تكاليف المعيشة 290 ألف ليرة سورية، فإن معدل تضخم الأغذية عن بداية العام فقط بلغ 89%!

المصارف الخاصة مستمرة بالربح

تشير البيانات المالية للمصارف السورية الخاصة خلال الربع الأول من عام 2017، إلى أن الأرباح الإجمالية لتلك المصارف خلال الأشهر الثلاثة الأولى تخطت الـ3 مليارات ليرة سورية. تتناقل وسائل الإعلام الخبر، مضيفة: أن تلك المصارف استطاعت توريد خزينة الدولة بمبلغ 1,1 مليار ليرة مقابل الضرائب المفروضة عليها، وللأمانة تشكل نسبة الضرائب المدفوعة حتى الآن والتي تصل إلى حوالي 30% من مجمل الأرباح رقماً جيداً، إذا ما قورن بنسبة الضرائب المدفوعة عن كامل عام 2016 والتي بلغت ما نسبته 5,5% فقط من مجمل الأرباح، لكن علينا أن ننتظر حتى نهاية العام، ونرى إن كانت مزيد من التسهيلات والإعفاءات ستمنح للمصارف بهدف زيادة أرباحها..

كيف أصبح اقتصاد الهند الأسرع نمواً في العالم؟

في عام 2017 تفوقت الهند على الصين كأسرع اقتصاد نمواً في العالم، وتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,6% خلال عام 2017. كذلك ووفقاً للصندوق، فإن الهند تملك سابع أكبر اقتصاد في العالم بنمو 2,29 تريليون دولار.

■ ديمة كتيلة

ترتبط الصورة النمطية للهند بمشاهد فقر، الصورة التي ركز عليها الإعلام الغربي ضمن سعيه المستمر لتقسيم العالم بين دول مركز رأسمالي «متطور» ودول أخرى «متخلفة»، لكن للهند جوانب أخرى أكثر إشراقاً، فالبلد ذو الغنى الحضاري، والذي كان مستعمراً لعقود استطاع مؤخراً تحقيق معدلات نمو اقتصادية فاقت معدلات النمو لمستعمريه السابقين، ومن المتوقع أن يحافظ على موقعه كأسرع نمو في العالم خلال العقد القادم. فأين تكمن المعجزة؟

في أبعاد النمو

تعزي بعض الدراسات آفاق النمو السريع في الهند إلى استمرار التوسع في مجالات جديدة مع استمرار تراكم الخبرات، حيث استطاعت تحقيق نجاح في تنويع صادراتها، بالاعتماد على قطاعات جديدة وأعلى مستوى من التعقيد مثل الصناعات الكيماوية والالكترونية، وصناعة المَركبات، كما أن الهند تمتلك قوة عاملة كبيرة وشابة، حيث يزيد عدد سكانها عن المليار نسمة، ولذلك تمكنت في السنوات الأخيرة من استقطاب عدد كبير من الشركات العالمية التي تنتمي إلى مختلف القطاعات والصناعات، بدءاً من الإنتاج الدوائي، ووصولاً الى صناعات التعدين وتكنولوجيا الفضاء. من ناحية أخرى: فإن قطاعاً أساسياً كقطاع الزراعة هو قطاع متطور في الهند، حيث تشكل نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي لعام 2016 حوالي 17,4 % مما جعلها تحقق أمنها الغذائي وتصبح مصدراً صافياً للغذاء.

والشيء الملحوظ حول النهج الاقتصادي المتقدم في الهند خلافاً للاستراتيجية الآسيوية الكلاسيكية بتصدير السلع المصنعة كثيفة العمالة، وبأسعار منخفضة إلى الغرب، هو اعتمادها على سوقها المحلي أكثر من الصادرات، وعلى التكنولوجيا الفائقة أكثر من الصناعات ذات المهارات المنخفضة. مما يعني أن الاقتصاد الهندي كان معزولاً في معظمه عن الأزمات العالمية، مما استطاع تأمين قدر كاف من الاستقرار في ظل الأزمة الحالية. بالإضافة إلا أن 30 إلى 40 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى زيادة الإنتاجية وليس إلى زيادة في رأس المال، وهي علامة حقيقية على صحة الاقتصاد وتقدمه.

الهند أكثر مساواة من أمريكا

عند التذكير بالنمو الاقتصادي الهندي السريع وتطور قطاعاته، قد يجيب البعض: ولكن معدلات الفقر عالية جداً في الهند! في الحقيقة تشير البيانات إلا أنه وفي العقدين الماضيين، تضاعف حجم الطبقة الوسطى أربعة أضعاف «إلى ما يقرب من 250 مليون شخص»، و أن معدل الفقر انخفض اليوم إلى 12,4%، بعد أن كان حوالي 21% عام 2012، مع زيادة الإنتاج والتصنيع.

علاوة على ذلك، فإنه وحسب مؤشر جيني، وهو مقياس لعدم المساواة في الدخل على مقياس يتراوح بين صفر و 100، بلغ في الهند 33، مقارنة بـ 41 في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

اقتصاد مخطط

الأمر الذي لا تتم الإشارة إليه كثيراً عند محاولة تفسير التقدم الاقتصادي في الهند هو: أن اقتصادها هو اقتصاد مخطط قائم على وجود خطط خمسية يشرف على تنفيذها جهاز الدولة. طبقت أول خطة خمسية في الهند عام 1951 ضمن التوجه الاشتراكي لجواهر لال نهرو، أحد زعماء حركة الاستقلال، وأول رئيس وزراء بعد الاستقلال، نظام الخطة الخمسية المستوحى من الاتحاد السوفييتي، ساهم في دفع عجلة التنمية في الهند بعد الاستقلال، فقد دعمت أول خطة خمسية بقوة الإنتاج الزراعي، كما أطلقت التصنيع في البلد، وأمّنت دوراً كبيراً للقطاع العام، فضلاً عن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالنمو.

الخطة الخمسية الحالية «2012–2017» هي الخطة الخمسية الثانية عشرة التي تعتزم الحكومة من خلالها تحقيق معدل نمو بمعدل 8% على أساس مستدام، والحد من الفقر بنسبة 10%. بالإضافة إلى تحسين مشاريع البنية التحتية.

تقدم الهند نموذجاً جديداً لاقتصاد يخطو بخطى ثابتة نحو الأمام استطاع تحقيق معدلات نمو هي الأسرع عالمياً من خلال تعبئة القدرات والموارد المحلية

التوجه شرقاً

كانت الهند إحدى الدول المؤسسة لمجموعة البريكس عام 2009، وعضواً أساسياً فيها حتى الآن، وبانضمامها إلى هذا التكتل الذي يشكل أعضاؤه الخمسة أكثر من 5/2 من سكان العالم مع ناتج محلي إجمالي يزيد عن 16 تريليون دولار، استطاعت الهند رفع مكانتها في النظام الجيوسياسي والاقتصادي العالمي. كما أن بنك التنمية الجديد لدول البريكس منح الهند فرصة تمويل احتياجاتها للاستثمار في البنى التحتية، بعيداً عن المؤسسات المالية الغربية وشروطها المجحفة، مما أمّن لها قدراً أعلى من الاستقرار والنمو، وقدرة أكبر على مواجهة مؤسسات بريتون وودز وأكسبها نفوذاً أكبر على الصعيد الدولي.

تقدم الهند نموذجاً جديداً لاقتصاد يخطو بخطى ثابتة نحو الأمام، استطاع تحقيق معدلات نمو هي الأسرع عالمياً، من خلال تعبئة القدرات والموارد المحلية، ومن خلال رفع الإنتاجية والتصنيع في أكثر القطاعات تطوراً، وهو نموذج تحظى فيه الدولة بدور أساسي في الإشراف والتنفيذ، استطاعت من خلاله تحسين الموضع المعيشي لسكانه، وتحقيق قدر أكبر من المساواة، كما أن التوجه الشرقي للهند ضمن لها موقعاً أفضل على الخارطة الدولية، وأمّن لها قدراً أعلى من الاستقلالية، بمعزل عن الغرب ومؤسساته المالية المأزومة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2016

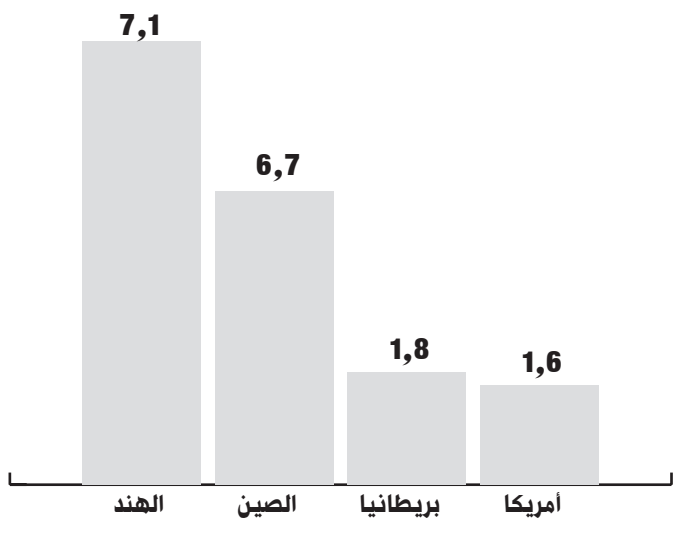

وجدتها

■ د. عروب المصري

«تشريح الجائحة»

يقدم الكاتب روبرت ويتاكر في كتابه «تشريح الجائحة» شرحاً تفصيلياً عن صناعة الأدوية النفسية وأهدافها التجارية وعلاقتها الحقيقية بالسوق والمستهلكين، القائمة على زيادة الأمراض النفسية.

تحدثت العديد من الكتب في السنوات الأخيرة عن الطب النفسي وصناعة الأدوية «أمة البروزاك ومخدرات الإمبراطور الجديدة». ومع ذلك، فإنه يقدم ما يتجاوز الاتهامات المعتادة من التربح والإفراط في وصفة طبية، وهو أن الإفراط في وصف الأدوية النفسية هو في الواقع واحد من الأسباب الرئيسة للارتفاع الحاد في الاضطرابات النفسية على مدى العقود الثلاثة الماضية. مما جعل هذا الكتاب المكتوب على غرار القصص البوليسية شعبياً جداً.

لا جدال في أن العديد من الناس يتم تشخيصهم بشكل خاطئ و / أو مفرط، ولا شك أن هذا هو إلى حد كبير ذنب صناعة الأدوية والعديد من الأطباء النفسيين ذوي الجيوب العميقة. يذكرنا الكاتب بأن صناعة المستحضرات الصيدلانية تشوه وتخفي البيانات الناجمة عن تجارب منتجاتها «المعجزة» من أجل الحفاظ على هوامش أرباحها غير المسبوقة في هذه الصناعة، وأن العديد من الأدوية «الاختراق» تتحول إلى أن تكون أفضل ، أو حتى أكثر خطورة من أسلافها الأقل ربحية. وأن العديد من الأدوية النفسية الموصوفة على نطاق واسع والمربحة إلى حد كبير توفر فعالية مشكوكاً فيها، وضرراً لا جدال فيه.

ليست فقط الوضعية العلمية لهذه الحجج التي تسبب التحديات هي المشكوك فيها، ولكنها المنهجية برمتها.

1» تجري التجارب العشوائية المراقبة للأدوية الجديدة بشكل عام فقط لفترات قصيرة من الزمن، حتى أنه حتى لو تم إثبات فعالية المدى القصير، فإننا نترك بدون معرفة بكفاءتها على المدى الطويل أو آثارها الجانبية.

2» مقارنة البيانات للأشخاص الذين يعانون من التشخيص نفسه، –حيث بعضهم تحت العلاج النفسي وبعضهم الآخر ليسوا كذلك،– تكون منحازة، في أن أولئك الذين يختارون عدم العلاج من المرجح أن يكونوا بأعراض أقل.

3» المقارنات التاريخية قبل وبعد، أو المقارنات بين الثقافات، تقتصر على الاختلافات في الطريقة التي يتم بها التشخيص، وأنواع العلاج غير الدوائية المتاحة لموضوعات الاختبار، وربما الأهم من ذلك، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي بموجبها قد تطور المرض العقلي الذي يعانون منه.

إن صناعة المستحضرات الصيدلانية النفسية لا تزال فريدة من نوعها في خلق أسواق لمنتجاتها، أو في الاستفادة من بؤس الناس. هذه هي طبيعة نظامنا الربحي.

aroub@kassioun.org

الفكري العنصري يتموه «علماً»

نعلم جيداً حين اشتهرت «علوم» معرفة الشخصية بكيفية تصرفات الفرد، لم تكن حول الكلام بصوت مرتفع، أو طريقة المشي فقط، بل اشتملت أيضاً على اي حركة عفوية يقوم أو لا يقوم بها الفرد. بينما يبتعد علم النفس السائد أكثر ليقول: إن أي فعل كان، هو مرتبط بمدى كبت الفرد الجنسي، تقوم هذه العلوم بربط اية حركة أو فعل بهذا الكبت، عازلين أي عامل آخر يمكن أن يؤدي إلى فعل أو ردة فعل ما.

■ مروى صعب

كان فرويد، كما ذكرنا سابقاً، أول من تحدث عن كيفية اكتساب الشخصية، وعلاقتها المباشرة بمراحل العمر الأولى، وربطها بالاضطرابات النفسية والجسدية. ولكن حتى مع عوائق فرويد العديدة، الذي أصرّ على التقليل من تاثير العامل الاجتماعي في تكون شخصيتنا، يبقى الحديث مهماً من ناحية الاقتراب من فهم علاقة الاضطرابات بحياتنا الاجتماعية واليومية. وفي الحديث عن الاضطرابات لا نعني فقط الأمراض على شتى أنواعها، بل ايضاً الاضطرابات الاجتماعية، والشخصيات التي تنشأ في أي مجتمع كان، نتيجة واقع هذا المجتمع، التعريف الذي لم يعترف به فرويد.

الفرويدية الجديدة

ولكن تثبيت هذا التصنيف مع صعود العلم السائد، الذي يمثله فرويد في علم النفس، والذي أعيد إنتاجه بصيغ مختلفة لاحقاً، تحت عنوان الفرويدية الجديدة، أدى إلى تثبيت شخصيات متشابهة في المجتمعات. فأصبح للتطرف الديني شخصية تمثله، وللـ«مناضل» من خلف الشاشات شخصية تمثله، مثلما أصبح للمثقف، والنباتي، والموسيقي، وإلى ما هنالك شخصيات تمثلهم، بغض النظر عن كيفية تحرك هذه الشخصية في يومياتها ومدى مرونتها أو عدمها. فما يريد تثبيته هذا التصنيف أن لكل «صنف» أو مهنة هناك شخصية تمثلها، لا تتقاطع مع جميع الشخصيات الأخرى، وتستطيع أن تكون نفسها في جميع المجتمعات، وجميع الظروف الراهنة للبلدان المختلفة. فإن لم تكن نفسها فهذا لكون شخصية المتخلف قد غلبت الشخصية الأخرى، أو لعارض ذاتي طغى على هذا الفرد فلم يستطع تكوين هذه الشخصية.

القدر المحتوم بالتخلف

وما يريد هذا الخطأ السائد تثبيته أيضاً، هو عدم وجود علاقة بين تكون الشخصية، والوعي والبيئة التي يعيش الفرد ضمنها. فالاضطرابات المرضية أو الاجتماعية، هي نتيجة قدرنا المحتوم بالتخلف حسب اعتبارهم، وليس الاحتلال والحروب والأنظمة السائدة في بلداننا، أو أي بلد آخر.

السيء ليس في تصنيف الشخصيات على النسق الفرويدي، فلا يمكننا لوم من يصنف أي عامل اجتماعي بعزله عن العوامل الأخرى بقصر النظر. السيء هو في مدى انتشار هذه الافكار، إن كنا نعي أو لا نعي ذلك، بين الأوساط «التقدمية». وباستعمالها كوسيلة للتهجم على الآخرين، ولتكوين موقف منهم. هؤلاء أولى بلومهم بقصر النظر ممَّنْ يحمل شعار التحرر الليبرالي، لكون تهمتهم جاهزة عند كل فعل وردة فعل، ليس بعزلهم العامل الاجتماعي فقط، بل أيضاً بنفيهم حركة الوعي وإمكان تقدمه عند الأفراد. ولكونهم حاملين شعلة التحرر بأشكاله كافة، بينما يصنفون الأفراد من كتاب أو فيديو جُهِّز في إحدى دول الغرب باستعمال وسائل الدعاية المسيطرة.

الثنائيات العلمية الوهمية

فحتى لو كرس الغرب أبحاثه جميعها ومنشوراته لينشر ذاتية اكتساب الشخصية، وعلاقتها الوحيدة بالتربية المباشرة بالأبويين، وحتى لو استفاض من يعي ومن لم يع بتصنيف الأفراد بمعزل عن وضعهم في الحياة، يبقى الواقع عصياً عن التشويه. وتبقى مهمة من يحمل شعلة التحرر الحقيقي بالخروج من هذه الثنائيات «العلمية» الوهمية، إلى علاقات تساعد الأفراد على الوجود، وبالتالي تقدم وعيهم وتكوّن شخصياتهم بشكل سوي.

مهمة التحرر الحقيقي الخروج من الثنائيات «العلمية» الوهمية إلى علاقات تساعد الأفراد على الوجود وتقدم وعيهم وتكوّن شخصياتهم بشكل سوي

كوريا: خارطة طريق روسية صينية

بعد التجربة الأخيرة لصاروخها الباليستي، قالت وكالة الأنباء المركزية لكوريا الديمقراطية، نهاية الشهر الماضي، إن الصاروخ هواسونغ-14 وصل إلى ارتفاع بلغ 3724,9 كم، وقطع مسافة 998 كم، قبل أن يسقط في المياه الواقعة قبالة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الكورية، ووصفت بيونغ يانغ صاروخها الأخير بالعابر للقارات، وهو ما فتح المجال لمستوى جديد من التوتير الأمريكي في تلك المنطقة، بحجة أن هذه الصواريخ قادرة على الوصول إلى عمق الأراضي الأمريكية...

■ فادي خضر

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن بيونغ يانغ أطلقت صاروخاً باليستياً متوسط المدى، وليس صاروخاً عابراً للقارات كما يزعم البنتاغون، وضمن البيان الذي أعلنته الدفاع الروسية، أكدت: أن مواصفات الصاروخ الكوري تتوافق مع المواصفات التكتيكية للصواريخ الباليستية متوسطة المدى، وأنه ارتفع إلى 681 كم، وحلق لمسافة 732 كم، وفي مكان آخر من هذا المقال سنورد زوايا الموقف الروسي الأخرى، لكن هذا الجزء بالذات سنخصصه للرد على العويل الأمريكي حول مدى خطورة التجربة الكورية، واحتمال وصولها إلى الأراضي الأمريكية...

فعل أم رد فعل؟

كلمة حق من مكان غير متوقع يوضح جزءاً مهماً من أسباب التجربة الكورية الأخيرة، حيث اعتبرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، أن «استعراض بيونغ يانغ لقوتها النووية الصاروخية، يظهر سعيها الجاد لإحداث تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاهها».

هذا المطلب لبيونغ يانغ، كما هو موصوف، يفتح الباب لجملة تساؤلات، لماذا تشتعل حرب التصريحات والمناورات العسكرية ودعوات إلى مجلس الأمن، بعد كل تجربة لكوريا الديمقراطية، وليس بعد كل تحرك للبحرية الأمريكية بالقرب من السواحل الكورية وإقامة التدريبات العسكرية هناك، أو بعد إرسال منظومات الصواريخ «ثاد»، إلى جيران بيونغ يانغ؟

بمعنى آخر، هل ما تقوم به كوريا الديمقراطية، عمليات فعل أم رد فعل على الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من حدودها؟ ومن جهة أخرى: نعم، صحيح أن التجارب الكورية تثير قلق جيرانها، وتهدد بالانزلاق نحو حرب واسعة النطاق في تلك المنطقة، لكن أيضاً، هل حل هذه الأزمة مقصور على الطريقة المعتادة التي تتعاطى فيها واشنطن وحلفاؤها مع هذا الملف الحساس، كما سنرى في العرض؟

الاستقواء بالعسكرة

في أعقاب التجربة الصاروخية الأخيرة لكوريا، قال مكتب رئيس كوريا الجنوبية، مون جيه إن: إن الرئيس أمر بإجراء مباحثات مع واشنطن بشأن نشر مزيد من وحدات منظومة الدفاع الصاروخي «ثاد». كما أعلنت كوريا الجنوبية أنها أجرت مع الولايات المتحدة، عمليات مشتركة لإطلاق صواريخ باليستية، رداً على تجربة بيونغ يانغ الأخيرة.

وفي السياق نفسه، أعلن قائد القوات الجوية الأمريكي في المحيط الهادئ، الجنرال تيرنس أوشنيسي، أن بلاده وحلفاءها يُعِدُّون لاستخدام «قوة سريعة وقاتلة ومدمرة» ضد كوريا الشمالية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وأيضاً، نفذت قاذفتان أمريكيتان من طراز «B-1B»، تحليقاً في أجواء شبه الجزيرة الكورية، وجاء في بيان صادر عن القوات الجوية الأمريكية بهذا الصدد أن طلعة القاذفتين كانت رداً مباشراً على تجربة الصاروخ الباليستي التي نفذتها بيونغ يانغ، إضافة إلى تهديدات هذا الحلف بالذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار المزيد من العقوبات الاقتصادية على كوريا الديمقراطية.

هذه الموجة من التصعيد يقابلها من الجانب الآخر أي: من كوريا الديمقراطية، تهديد بالمزيد من التجارب الصاروخية، طالما أن بينونغ يانغ تعتبر وجود واشنطن العسكري في تلك المنطقة تهديداً لها، وجاء هذا صراحة في البيان الذي نشرته بيونغ يانغ في أعقاب التجربة الصاروخية بالقول: إن هدف التجربة الأخيرة هو إرسال تحذير صارم إلى الولايات المتحدة التي تدلي بتصريحات غير منطقية، وتطلق حملة محمومة من أجل فرض عقوبات، وممارسة ضغوط على كوريا الديمقراطية.

هنا، يبدو العجز الأمريكي عن إخضاع كوريا الديمقراطية بالطرق التقليدية المعتادة، أي: الاستقواء بالعسكر والعقوبات الاقتصادية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تطور القدرات العلمية والصناعية العسكرية لدى كوريا الديمقراطية، يضع واشنطن في كل مرحلة ضمن إحراج أكبر طالما أنها بسياساتها الحالية لا تستطيع تحقيق أهدافها السياسية المعلنة، التي هي بالأصل صعبة التحقيق في ظل ارتفاع الكلفة البشرية والاقتصادية لأي حرب يمكن أن تخوضها واشنطن في تلك المنطقة، حتى أن الحلفاء الغربيين يبتعدون قدر الإمكان عن أجواء التهديد بعمل عسكري ضد بيونغ يانغ، وتقتصر مواقفهم على التنديد بالتجارب الكورية.

بدوره، صرح وزير الدفاع البريطاني، مايكل فالون، بعد لقائه نظيره الأمريكي جيمس ماتيس، بأن: «اللجوء إلى الخيار العسكري الذي تتحدث عنه واشنطن ضد كوريا الشمالية احتمال بعيد جداً».

من جهة أخرى، اقتصر موقف الاتحاد الأوروبي على التنديد، بإطلاق كوريا الشمالية صاروخاً جديداً، واعتبر أن ذلك يهدد جدياً السلم والأمن الدوليين.

أقلمة الأزمة أمريكياً

الملفت في أعقاب التجربة الأخيرة هو الصدام الدبلوماسي بين واشنطن وكل من موسكو وبكين، ذلك بعد تحميل واشنطن هاتين الأخيرتين المسؤولية عن إطلاق بيونغ يانغ صاروخها الباليستي.

وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، صرح بأن: واشنطن تحمّل موسكو وبكين المسؤولية عن التهديد الناجم عن بيونغ يانغ، ووصف الوزير الأمريكي الطرفين الروسي والصيني بأنهما، «داعمان اقتصاديان رئيسان لبرنامج بيونغ يانغ النووي الصاروخي». ومن جهة أخرى، قالت المندوبة الدائمة الأمريكية لدى الأمم المتحدة: إن وقت المفاوضات مع كوريا الشمالية قد انتهى...

وفي هذا الإطار، ردت الخارجية الروسية على التصريحات الأمريكية، معتبرة أن محاولات واشنطن تحميلها والصين مسؤولية التصعيد في شبه الجزيرة الكورية محض افتراء، داعية في بيانها إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى المزيد من التصعيد في حدة التوتر بالمنطقة.

وأشارت الخارجية الروسية إلى أن: هذه التطورات جاءت على خلفية تكثيف الأنشطة العسكرية الأمريكية والكورية الجنوبية واليابانية في المنطقة، حيث تستمر واشنطن في اتباع نهج يقضي بنشر درعها الصاروخية في كوريا الجنوبية.

هنا يبدو الرد الروسي على الاتهامات الأمريكية هجوماً معاكساً، يذكر صراحة أسباب تصعيد التوتر في المنطقة، والمتعلق بالنشاط العسكري الأمريكي هناك، وتستكمل الوزارة بيانها بالتذكير مجدداً بخارطة الطريق المطروحة من قبل روسيا و الصين، والتي تقضي إلى حل شامل لجميع الملفات القائمة في شبه الجزيرة الكورية، بما فيها المسألة النووية بطرق سياسية دبلوماسية، عبر إقامة الحوار دون طرح شروط مسبقة.

هذا الإصرار الروسي الصيني على المضي قدماً في مبادرة «خارطة الطريق»، يضع سياسات واشنطن ضمن خيارات أضيق، أفضلها الالتحاق بخارطة الطريق الروسية-الصينية، وهو ما يرجح أن يحدث طالما أن بيونغ يانغ باستمرار بتحديها المستمر والمتصاعد لواشنطن، تضع الأخيرة في موقف محرج من حيث مكانتها الدولية ونفوذها في تلك المنطقة.

لكن أيضاً من المرجح أن تأخذ عملية الالتحاق الأمريكي وقتها، دون نفي احتمال التصعيد أكثر في تلك المنطقة، وصعوبة التنبؤ هنا بالآجال الزمنية تعود إلى الصراع الحاصل والمشتد اليوم داخل الإدارة الأمريكية، حول مستقبل العلاقات الدولية وطرق حل القضايا العالقة في العالم.

الإصرار الروسي الصيني على المضي قدماً في مبادرة «خارطة الطريق» يضع سياسات واشنطن ضمن خيارات أضيق أفضلها الالتحاق بخارطة الطريق الروسية-الصينية

فنزويلا تبحث عن الممرات الآمنة من الأزمة

فصل جديد من الأزمة السياسية التي تعصف بفنزويلا بدأ بعد إنهاء التصويت على اختيار جمعية تأسيسية في الـ30 من شهر تموز الماضي، بمشاركة 8 ملايين ناخب، ووصلت المشاركة إلى 41,53%، حيث رفضت المعارضة الفنزويلية اليمينية إجراء التصويت من أصله، ثم رفضت نتائجه ودعت مناصريها إلى التزام خيار الشارع لـ«الدفاع عن الديمقراطية، وحق تقرير المصير للشعب الفنزويلي»، معتبرة أن الرئيس نيكولاس مادورو «يخطو خطوات على طريق الديكتاتورية»...

■ وائل سعد

يوضح السفير الفنزويلي لدى روسيا، كارلوس تورتوسا، الهدف من إنتخابات الجمعية التأسيسية بالقول «سيتم خلال الجمعية الدستورية في فنزويلا، مناقشة المسائل المتعلقة بنموذج المجتمع في المستقبل، في البلاد، وجميع المسائل التي تقلق المواطنين، وبعد ذلك سيطرح كل ما تقرر الجمعية الدستورية أمام الرأي العام ليقول كلمته الأخيرة»، هذا الطرح من قبل حكومة الرئيس مادورو يمثل الرؤية الرسمية الفنزويلية لمخارج الأزمة الحالية، فما هو التعبير السياسي عن توقيت هذه الانتخابات، وهل بإمكان هذه الجمعية الاستمرار في قيادة البلاد؟

بين الديمقراطية والديكتاتورية

النموذج «التشافيزي» من التجربة الديمقراطية لفت انتباه دول أمريكا اللاتينية، ويعتبر سابقة في تلك المنطقة، بالنظر إلى النماذج الأخرى من «الديمقراطية» المستوردة الشائعة في الكثير من مناطق العالم، وساعد على إحداث هذا النموذج التقدم الاقتصادي- الاجتماعي والواسع في العقود الأخيرة، والمحمول أساساً على مسألة النفط وتوافره في البلاد، لكن في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووصول التضخم إلى أرقام هائلة، واحتمال العجز عن سداد الديون، وانخفاض مستوى المعيشة في البلاد، تحاول المعارضة الليبرالية الاستفادة من الأوضاع الحرجة هذه لتقويض حكومة مادورو واستبدالها بنموذج النهب الغربي، وهو ما لا تقوى المعارضة على إخفائه في كل مناسبة تعرض فيها برنامجها السياسي والاقتصادي، لكن هذا الصراع بين التيارين يبقى ضمن حدود «الصراع الديمقراطي» فيما لو كانت المعارضة الفنزويلية قادرة بقواها الحية وبرنامجها المعلن مجاراة الحكومة، حتى في أسوأ أحوالها، لكن حقيقة الأمر تقول: إن المعارضة ترفض أية دعوة للحوار وتوحيد الجهود للخروج من النفق المظلم الذي تعيشه البلاد اليوم، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تهدد استقرار البلاد، وتعمل بازدواجية المعايير عندما تضرب بسيف «الديمقراطية»، بعد محاولاتها السابقة لعزل الرئيس نيكولاس مادورو، قبل اللجوء إلى حوار مفتوح مع حكومته، هنا يوضح الرئيس مادورو أنه: في شهر أيار الماضي، وعلى مدى ثلاثة أسابيع، سعى لحوار مباشر مع المعارضة، «لدفعهم إلى الدخول في المجلس التأسيسي، لكنهم رفضوا»، مشيراً إلى أن وضع المعارضة بدأ يتدهور منذ تلك اللحظة، والآن حلت أسوأ الأوقات بالنسبة للمعارضة...

من جهة أخرى، تتلقى المعارضة الفنزويلية الدعم المباشر وغير المباشر سياسياً وإعلامياً من واشنطن وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا والمكسيك، من هنا، يمكن الوصول إلى فهم أولي متعلق بمسألة الجمعية التأسيسية الفنزويلية...

على أساس الأزمة العميقة التي تحتاج إلى توافق مجتمعي واسع، و قرارات اقتصادية سريعة التطبيق والأثر، كان من الضروري مشاركة القوى السياسية الفنزويلية كافةً في هذه العملية، لكن في رفض المعارضة لخيار الحوار، وجدت الحكومة الفنزويلية نفسها أمام مسألتين إحداهما يؤثر على الآخر بشكل مباشر: المسألة الأولى: هي إيجاد المخارج من الأزمة الاقتصادية: أو بالحد الأدنى تخفيف معاناة المواطنين معيشياً في المرحلة الحالية، والمسألة الثانية: إيجاد مخرج من الأزمة السياسية التي أدت بالنتيجة إلى انقسام مجتمعي وموجة عنف واسعة في الشارع الفنزويلي، هذا المشهد الذي هو أمام الحكومة الفنزويلية، حدى بها نحو خيار مضمونه أنه: على إحدى المسألتين أن يسير إلى الأمام على أقل تقدير، وبالتالي، اضطرت الحكومة إلى «مركزة السلطة» آنياً من أجل التحكم قدر الإمكان بالقرارات الاقتصادية الضرورية والمستعجلة في المرحلة الحالية، وبالتالي، تجاهلت الحكومة مرغمة جهود رأب الصدع السياسي في البلاد، طالما أنها شكلت قناعة مفادها أن: هذه الأزمة السياسية صعبة الحل، وعلاوة على ذلك هي معرقلة للمسألة الملحة حالياً، والمتمثلة بإيجاد جهاز تشريعي وتنفيذي مرن وسريع التجاوب، مهمته إدارة الأزمة الحالية في محاولة منه للخروج بأقل الخسائر الممكنة.

وفيما يخص مسألة الديمقراطية والديكتاتورية، فإن حالة «مركزة السلطة» بمظهرها الذي يبدو «ديكتاتورياً» كما تروج له وسائل الإعلام الأمريكية، هي ضرورة هدفها دفع القوى السياسية في أي بلد إلى تشكيل أجسام حكم واحدة للخروج من الأزمات التي تهدد مستقبل البلاد، لكن رفض المعارضة الليبرالية الفنزويلية أي جسم موحد مع اليسار الاشتراكي، أدت إلى ظهور «الجمعية التأسيسية»، بشكلها الحالي المقتصر على اليسار الاشتراكي، والذي تؤكد السلطات أنه هو الخيار الوحيد المتاح حالياً في الظروف الفنزويلية، وفي ظل عزوف المعارضة اليمينية عن المشاركة.

الهجوم الأمريكي على كاركاس سيستمر في المرحلة المقبلة خصوصاً بعد إشهار الحكومة بنوايا التعاون الاستراتيجي الواسع مع روسيا

الشرق المفتوح دائماً

في حديثه لقناة «روسيا اليوم»، يوضح الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو: «أن الحصار الأمريكي ضد فنزويلا، يستهدف بطريقة غير مباشرة النظام المالي، لإعاقة تنفيذ التزاماتها المالية، في الأعوام 2015، 2016، و2017، مشيراً: أنّ بلاده تملك إمكانات اقتصادية وأوفت بكل التزاماتها المالية، وقال مادورو: «إذا ضربونا من الشمال، فإن الطريق إلى الغرب والجنوب، والشرق دائماً مفتوح أمام فنزويلا... لدينا تحالف قوي مع روسيا، تحالف في مجال النفط والغاز وقطاعات مهمة أخرى في مجال الصناعة، وهذا التحالف يتطور باستمرار».

هذا الخيار لدى الحكومة الفنزويلية أيضاً، ضمن منطق الخيارات الملزمة موضوعياً فيما يخص العلاقات الدولية، كما هو الحال في مسألة تشكيل الجمعية التأسيسية داخلياً، ويعتبر الخيار الوحيد في ظل الضغوط التي تعاني منها دول أمريكا الجنوبية في تعاملاتها مع كاركاس، والحصار المفروض، والعقوبات المستمرة من قبل الولايات المتحدة، وتحديداً فيما يخص تعاملات القطاع المالي والمصرفي، وشركات النفط الوطنية الفنزويلية.

تقول وزارة الخارجية الكوبية، في بيان لها: «إن ما يجري في فنزويلا عملية دولية منسقة تنسيقاً جيداً وموجهة من واشنطن، بدعم من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لويس الماغرو، تهدف لإسكات الشعب الفنزويلي، وعدم الاعتراف بإرادته، ولإجباره على الاستسلام بواسطة الهجمات والعقوبات الاقتصادية»، وأشارت إلى أن: السلطات الكوبية، تعرف جيداً هذه «الممارسات والمخططات التدخلية»، لأنها عانت منها مطولاً.

هذا الطرح الكوبي فيه الجزء الأكبر من الحقيقة، ومن المحتمل أن الهجوم الأمريكي على كاركاس سيستمر في المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد إشهار الحكومة بنوايا التعاون الاستراتيجي الواسع مع روسيا، وحتى مع الصين، التي عرضت أيضاً التعاون الاقتصادي مع فنزويلا، وبالتالي: فإن دقة الخيارات للحكومة وقدرتها على تقوية الجبهة الداخلية هي المفتاح المتبقي للخروج من الأزمة الحالية، ذلك بإحداث تغيرات متسارعة في نمطها الاقتصادي وعلاقة هذا النمط مع شبكة العلاقات الدولية المتاحة اليوم.

واشنطن- بروكسل:

من يقطع «شعرة معاوية»؟

حالة من الترقب تسود المشهد الأمريكي الأوروبي، بعد اعتماد الولايات المتحدة مجموعة جديدة من العقوبات على روسيا. فهل تكون هذه العقوبات — التي تستهدف بتبعاتها دول الاتحاد الأوروبي أكثر مما يمكن أن تستهدف روسيا موضوعياً- القشة التي تقصم ظهر العلاقات الأمريكية الأوروبية؟

■ إعداد: مالك موصللي

أصبحت التوقعات أكثر سوداوية عندما أعاد نظام أوباما إحياء «التهديد» الروسي، وهي ورقة الضغط التي جرى استثمارها على نحو واسع ضد الدول الأوروبية التي لا تزال مواقفها من الموازين الدولية الجديدة أكثر ارتباكاً.

مخاطر التحالف مع الأمريكي

في ظل الظروف العادية، كانت الدول الأوروبية تصر على أن واشنطن يجب أن توقف استفزازها غير المبرر لروسيا. ولكن هذه «الظروف العادية» ظلت غائبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت أوروبا بكاملها مرتبطة ببعضها البعض، وكانت الدول الأوروبية ملحقة، من حيث سياساتها الاقتصادية الاجتماعية، إلحاقاً ذيلياً بالموقف الأمريكي.

تستضيف أوروبا اليوم عدداً كبيراً من القواعد العسكرية الأمريكية، التي لا يمكن لعاقل أن يتخيل إلا أنها تهدد روسيا، وموجهة نحوها بالتحديد. وقد دعمت أوروبا حروب واشنطن العدوانية ضد صربيا وأفغانستان والعراق وليبيا وغيرها، والهجمات الجوية التي شنتها واشنطن على مقاطعات باكستان، كما ودعمت استخدام واشنطن للسعودية في الحرب اليمنية.

وقد دعمت أوروبا العقوبات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن على روسيا وإيران، وهي عقوبات كلفت أوروبا الكثير، ولم تكلف واشنطن سوى القليل. لكن ذلك لم يعد بمقدور الأوروبيين أن يتحملوه أكثر من ذلك، حيث إن تكاليف المشروع الأمريكي قد غدت تهدد ليس وحدة «البيت الأوروبي» التي فرط عقدها منذ زمن بعيد، بل حتى التماسك الداخلي لكل دولة على حدة.

الخيار المنطقي لدى أوروبا هو «مفاجأة» واشنطن وفك ارتباطاتها مع الإمبراطورية الأمريكية المتداعية

الخيار الوحيد... الإنقاذ

ولما كانت واشنطن قد اعتادت على دعم أوروبا لها، فقد أصبحت تلزم أوروبا بدعمها دون التشاور مع الحكومات المركزية للدول الأوروبية. الآن يبدو أن غطرسة واشنطن غير العادية – هذه الغطرسة الناشئة في العمق من واقع الأزمة التي تعيشها– قد أدت إلى زيادة الوعي في الدول الأوروبية. وفي مواجهة جولة جديدة من العقوبات ضد روسيا، صرح جان كلود جونكر رئيس المفوضية الأوروبية لواشنطن: بأن الوقت الذي كانت فيه واشنطن تضع مصالحها قبل مصالح أوروبا قد انقضى.

إن العقوبات الجديدة التي تحاول واشنطن فرضها على روسيا تحمل عواقب اقتصادية وسياسية مدمرة لأوروبا. وفي هذا السياق، قال جونكر: «إذا لم تؤخذ مخاوف أوروبا في الاعتبار بشكل كاف، فإننا مستعدون للعمل واتخاذ الإجراءات المناسبة خلال أيام».

وأضافت وزارتا الخارجية الألمانية والفرنسية دعمهما لجونكر. إذ أكدت الخارجية الألمانية: «ليس من حق الأميركيين أن يحكموا أو يحددوا الطريقة التي يمكن للشركات الأوروبية أن تتعاون فيها مع أي طرف ثالث، وخصوصاً مع شركات الطاقة الروسية». فيما شددت الخارجية الفرنسية: «إن العقوبات تتناقض مع القانون الدولي لأنها خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية».

تعتبر أوروبا العقوبات أداة من أدوات السياسة الصناعية الأمريكية التي تقدم المصالح التجارية الأمريكية على المصالح التجارية الأوروبية. لكن الأمر لم يعد اليوم مرهوناً فقط بالنزعات نحو الربح الأقصى، بل كذلك بعملية كبح التراجع الأمريكي، حتى لو كان ذلك على حساب «الحليف الأوروبي»، وهو ما قد يدفع واشنطن على التراجع عن قرارها الأخير، لكن وفي هذه الحالة، ما الذي سيكون عليه شكل الموقف الأوروبي؟

لو أردنا الحديث عن النوايا، فبالتأكيد ليس من بين القادة الأوروبيين من يميل إلى روسيا حباً وكرامةً، لكن كل السيناريوهات المطروحة أمام هؤلاء القادة – المحكومين بدورهم بمعادلات داخلية وخارجية حساسة ومعقدة للغاية– هي سيناريوهات ليس في مصلحة واشنطن، ولا تفتح هامشاً للمخاطرة كرمى لعيون الأمريكي، وعليه، فإن الخيار المنطقي لدى أوروبا هو «مفاجأة» واشنطن، وفك ارتباطاتها مع الإمبراطورية الأمريكية المتداعية.

ودون استضافة أوروبا للقواعد العسكرية الأميركية، وتقديمها الدعاية للولايات المتحدة بشكل ببغائي، فإن قدرة واشنطن على تهديد روسيا ستنخفض بشكل كبير، كما أن واحدة من أوراق القوة الأمريكية سوف تغدو مفقودة دون رجعة. وفي الواقع، إن استمرار الموقف العدواني، والتهديد الأمريكي تجاه روسيا، سيترك واشنطن معزولة في العالم، إذ لا يوجد أي بلد يرغب بالقطع مع قوة أساسية في القطب الدولي الصاعد، فقط من أجل إرضاء النزعات السيادية لدى الرؤوس الحامية، في إمبراطورية تتداعى.

الصورة عالمياً

• أعلن رئيس الوزراء الروسي، دميتري مدفيديف، أن تبني واشنطن قانون العقوبات الجديدة ضد موسكو ليس بمثابة إعلان حرب تجارية ضد روسيا فحسب، وانما هدفه النهائي عزل دونالد ترامب عن السلطة.

• أفادت قناة NBC الأمريكية الأربعاء الماضي بأن: الرئيس دونالد ترامب يشعر بـ «خيبة أمل» متزايدة إزاء مستشاريه في الشؤون الأفغانية، وطالب باستقالة قائد القوات الأمريكية في هذا البلد.

• أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم الثلاثاء الماضي: أن العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة تشكل انتهاكاً للاتفاق النووي المبرم بين طهران ومجموعة 5+1 في فيينا بتاريخ 15/تموز 2015.

• قال وزير التجارة الصيني تشونغ شان: إن وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لدول مجموعة «بريكس» قد اتفقوا في اجتماع يوم الأربعاء الماضي، على زيادة التعاون في مجال التجارة الإلكترونية.

• بدأ نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس الأحد الماضي من إستونيا جولة «تهدف لطمأنة وشد عضد» دول البلطيق الثلاث المحاذية لروسيا، قبل مواصلة المهمة ذاتها في جورجيا والجبل الأسود.

• انتقد رئيس مولدوفا، إيغور دودون، يوم الخميس 2017/8/3، قرار حكومة بلاده إعلان دميتري روغوزين، نائب رئيس الوزراء الروسي، شخصاً غير مرغوب فيه، واصفاً هذا القرار بالحماقة السياسية الكبيرة.

رياضتنا نحن البشر... حبيسة

يتحدث الكثير من النقاد والمهتمين اليوم عن «تسليع» الرياضة المعاصرة، متجاهلين عمداً أو سهواً بأنّ الرياضة في الواقع كانت سلعة تصنعها عمالة مأجورة، منذ تقاضى «جاك بروتون» المال من الناس لحضور القتال داخل الحلبة عام 1743 على الأقل.

■ إعداد: عروة درويش

بعيداً عن نشأة الرياضة وعن ظروف تكون مؤسساتها، والتي تحتاج بحثاً كاملاً يتمّ تخصيصه لهذا الغرض، فقد كان صعباً على الرياضة التجارية أن تطوّر بنية دائمة أوسوقاً وطنياً جماهيرياً، يؤمن لها دخلاً إضافياً فاعلاً، يمكن استخدامه حتّى سبعينيات القرن التاسع عشر. لكنّ ارتفاع أجور طبقة العمال البريطانيين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والتمدين الشديد، أتاح خلق مثل هذا السوق الجماهيري الذي يملك قوّة شرائية قادرة على دعم أحداث متكررة ومستمرة على طول الموسم. وقد وجدت ظاهرة مشابهة مكانها في الولايات المتحدة في نهاية الحرب الأهلية. شهد كلا البلدين على التوالي ولادة نظام الدوريات في الرياضة، وبشكل محدد في كرة القدم والبيسبول، وإلى مدى أقل في الكريكت والركبي. وهو الأمر الذي ضمن تقديم خدمات تسالٍ عالية الجودة لشريحة المشاهدين المدينيين المتسعة «1».

أندية في خدمة السوق الرأسمالي

لم يكن الترابط بين الرياضة والتجارة شيئاً هامشياً، ولم يكن الأمر يتمّ في الخفاء. لقد علم الجميع بأنّ الرياضة باتت سلعة للتسلية، أكثر منها نشاطاً اجتماعياً نقيّاً. فكما قال والتر كامب في بداية القرن العشرين، وهو أبو كرة القدم الأمريكية، بشكل واضح: «عليك أن تجد نقطة ضعف في اللعبة، وأن تجعل الصفوف تقوم بعدّة محاولات فاشلة، ثمّ تصل إلى النقطة حيث كلّ شيء جاهز للحظة الحاسمة، ثمّ تصل بالحبكة إلى حيث لا يتوقع أحد. ما هذا؟ تكتيك كرة قدم أم تكتيك أعمال؟ كلاهما بكل تأكيد «2»». لقد كانت كرة القدم على حدّ تعبيره: «المدرسة الأفضل لتغرس في عقول اليافعة رغبات ومطالب الأعمال».

لقد وجدت الرياضة، التي كانت حتّى تلك الفترة قادرة على الحياة بمعزل عن متطلبات السوق إلى حدّ ما، نفسها مخنوقة بازدياد تسلط النظام الرأسمالي عليها، وأكبر مثال يوضّح ذلك: هو كرة القدم الأوربية. فقد بدأت في تلك المرحلة تتكوّن العلاقات الحميمة بين الأندية، التي باتت اليوم تعرف بـ«الكبيرة»، وبين الشركات الكبرى. أحد الأمثلة الصارخة هو قيام شركة مانشستر للخمور عام 1902 بشراء نادي «نيوتن هيث» المفلس، وإعادة تسميته «مانشستر يونايتد» ليصبح واجهة الشركة الإعلامية. أو قيام شركة شيستر للخمور، المموّلة لنادي «مانشستر سيتي»، بإلغاء قرار مجلس إدارة النادي بالانتقال إلى ملعب آخر، وذلك لكونه يضرّ بسمعة الشركة لدى زبائنها التقليديين. جرت حوادث مماثلة في بقيّة أنحاء أوروبا عند قيام الشركات بتمويل نوادٍ لكرة القدم، مثل تمويل شركة فيات لناديّ يوفنتوس الإيطالي، وشركة فيليبس لنادي بي.اس.فه أيندهوفن الهولندي.

لم يعد للأندية التي لا تتبع متطلبات السوق القدرة على البقاء في المنافسة، فقد اضطرت الأندية التي لم تجد لنفسها مموّلاً كبيراً، أمثال أندية أعضاء الكنائس والنقابات العمالية، أن تتحول إلى مؤسسات منظمة سوقياً، وأن تطلب التمويل من المصارف، وأن تسعى لتحقيق الأرباح عن طريق الإعلانات وغيرها، من أجل دفع ديونها، وأن تربط نفسها بالأعمال المحلية، كي يكون لديها القدرة على البقاء والمنافسة. لم تزدهر كرة القدم بالطريقة التي نعرفها اليوم، كما غيرها من اللعب ذات الشعبية، لكونها «لعبة الجماهير» كما يشار إلى الأمر، بل «لكونها استطاعت خلق بنية أعمال مستدامة، يمكنها أن تتوسع في السوق الجماهيري الجديد في نهاية القرن التاسع عشر، ممّا قادها إلى تخطي الرياضات المنافسة لها في الشعبية «3»».

رسملة الرياضات

استمرّ التوسع في تسليع الرياضات أكثر فأكثر، مع استمرار التوسع المديني في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فباتت مأسسة الرياضة ببنى رأسمالية أمراً مصاحباً لزيادة القدرة على الاستهلاك والطلب على التسلية. ففي فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى الألعاب الأكثر شعبية مثل كرة القدم، تمّ تسليع رياضات مثل ركوب الدراجة، وتمّت مأسسة مسابقاتها ضمن اتحادات إقليمية ووطنية، لتتحوّل إلى أحد مظاهر التعبير عن الانتماء لطبقة اجتماعية بعينها. فقد درج القول في فرنسا بأنّ «ركوب الدراجة يحوّل رقيق الأرض إلى رجال فرنسيين»، وشعار اتحاد الدراجين الإيطاليين الذي يقول: «ركوب الدراجات يجعل الإيطاليين يعرفون ما هي إيطاليا» «4».

ولم تسلم اليابان، الدولة ذات الرأسمالية الناشئة التي فتحت «إصلاحات ميجي» عام 1868 فيها الباب لنقل الدولة إلى رأسمالية قومية، من هيكلة الرياضة الرأسمالية هذه. فأدّى هذا الوضع إلى استيراد لعبة الركبي البريطانية، التي عملت النخب الثريّة اليابانيّة على إدخالها حتّى في المقررات المدرسية، وذلك على حساب رياضات تقليدية ذوى عودها وذبل، أو على حساب إعادة هيكلة رياضات تقليدية أخرى كالسومو التي «عصرنت» العديد من جوانبها، لتلائم الثقافة الرياضية اليابانية السائدة، والمستوردة من بريطانيا «5».

كسر الصورة النمطية حول السوفييت

كما هو متوقع من سير الأمور، فقد انخرطت الرياضة في التجاذبات السياسيّة منذ تأسيسها، وأهمّها انخراطها في الحرب الباردة. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بستّة أشهر فقط، قام فريق دينامو موسكو لكرة القدم بجولة لعب خلالها أربع مباريات في بريطانيا، في جوّ من ألفة ما بعد الحرب، ولكن لتطلق هذه الزيارة عقوداً من رياضة الحرب الباردة التي اضطر فيها الغرب، في محاولة استعادة سطوته، أن يغيّر من أساليبه بطرق غير معهودة «6».

لقد انضمّ الاتحاد السوفييتي إلى منظمات رياضية كان يعتبرها من قبل «برجوازيات رياضية»، من أبرزها الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية، وذلك في إطار مرحلة البيروسترويكا التي جرى التعريف عنها في ذلك الحين بأنها السعي نحو «علاقات سلمية» مع الغرب. وقد بدأ الاتحاد السوفييتي بفرض نفسه كقوّة رياضية في جميع المجالات، تساعدهُ في ذلك بنيته الاشتراكية التي تؤمن المنشآت الرياضية بالمجان لجميع مواطنيه، وتركيزه على دعم الرياضة، كونها تؤمن الدعاية المناسبة للنمط السوفييتي. وقد ساعده في مهمته المساواة بين الرجال والنساء، وبين الأعراق المختلفة المنضوية فيه، وهو الأمر الذي لم يكن بعد موجوداً في دول الغرب الرأسمال.

لم يستطع الغرب هضم كون الاتحاد السوفييتي عملاقاً رياضياً، وكون دول الكتلة الشرقية باتت قادرة على هزيمة الغربيين في ألعابهم التي يفاخرون بها، والأهم من ذلك: أنّه بات قادراً على هزيمتهم في الألعاب الفردية. فمن ضمن أجندة الغرب أنّ الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية هي «دول توتاليتارية لا يمكن للفرد فيها أن يجد طموحه وأن يرتقي»، ولهذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الأولمبياد أهم منصة تظهر من خلالها تفوقها الرياضي.

النظام الرأسمالي العالمي

أدّى هذا إلى اشتراك الحكومات والشركات الغربية بالتركيز على رعاية الرياضيين والاهتمام بهم، والضغط عليهم، في كثير من الأحيان، لتصل الأمور إلى مرحلة تعاطي المنشطات التي تكررت بشكل كبير. وقد أدّى تعاطي العقاقير والمنشطات، سواء من طرف رياضيي الغرب برعاية الحكومة والشركات، أو من طرف الرياضيين السوفييت برعاية الحكومة، إلى إزالة حتّى أبسط المثل العليا للرياضة، وإلى جعلها مجرّد عروضٍ تنافسيّة تافهة لصراع ديوك.

لكنّ التمازج الصريح بين الرياضة والسياسة قد شهد لحظات مضيئة، فمن الوقوف ضدّ العنصرية وضد حرب فيتنام، الذي قام به محمد علي، مروراً بالفهود السود في الأولمبياد، ولاعبة التنس بيلي جين كينغ، التي طالبت بالتنظيم النقابي بدلاً من سيطرة الشركات، ولاعب البيسبول كورت فلود، الذي رفض الهيمنة التجارية، وقام بمقاضاة اتحاد الكرة، وليس نهاية بيوجين ليا الذي أسس منظمة لاعبي كرة القدم الوطنية المناهضة للسيطرة الرأسمالية على اللعبة. لقد ناضل الرياضيون لتغيير شيءٍ ما في هذا المشهد الدرامي.

التطور التقني: لمصلحة من؟

أصبحت الرياضة، مثلها في هذا مثل السينما والموسيقى ذات الشعبية، إحدى صيغ التسلية في العصر الصناعي، والتي قدمت تجربة ذات تركيز عاطفي لجمهور المشاهدين والمستمعين. لقد أمّنت الرياضة متنفساً يعبّر فيه الإنسان عن المجد والألم والتشويق والحزن، وكلّ ذلك في أمسية واحدة. لكنّ الفارق في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية هو أنّ التطور التقني أتاح للجمهور أن يعيش هذه التجربة، دون الحاجة ليكون في الصالة أو الملعب. فبفضل الراديو أولاً، والتلفاز الوطني ثانياً والبث الفضائي فيما بعد والإنترنت ووسائل الاتصال المتقدمة حالياً، بات بإمكان مباريات كرة القدم أو السلّة أو غيرها من الأحداث الرياضية الفردية أو الجماعية أن تصل إلى ملايين المشاهدين، لتخلق مجتمعاً حقيقياً، مكوناً من متابعي هذه الرياضة المواظبين، والذين يتشاركون المشاعر والمعلومات والخبرات ذاتها، في الوقت ذاته، والذين باتوا يشكلون جمهرة تتخطّى في هويتها الحدود الوطنية.

لكنّ التلفاز والشبكات الإعلامية خلفه ليست بريئة، وهي لا يمكن بأيةِ حال من الأحوال إلا أن تدخل كجزء أساسيٍ في تسليع الرياضة. فما أن ساعدت التقنيات المتطورة على انتشار التلفاز على نطاق واسع في المنازل، حتّى بدأت الرياضات تزوّد المشاهدين، وخاصة الذكور منهم، بمواد لا تنضب من الأخبار والعروض والنقل الحي والبرامج الرياضيّة الجذابة. لقد ماثلت العلاقة التبادلية بين التلفاز والرياضة تلك التي قامت في القرن التاسع عشر بين الرياضة والإعلام المطبوع. ويمكن مشاهدة هذه الظاهرة بشكل نقي في اليابان، التي لم تتطور ملكية التلفاز الفردي فيها، لتصبح قفزة هائلة حتّى استضافة طوكيو للأولمبياد عام 1964، وهي الأولمبياد الأولى التي بثت إلى أنحاء العالم كافة بالألوان وبالنقل الفضائي المباشر. لقد دفع هذا الحدث بالشركات اليابانية إلى أن تصبح أكبر مورد لأجهزة التلفاز ليس في اليابان وحسب، بل في أنحاء العالم كافةً أيضاً «8».

أصبحت شبكات التلفاز تتحكم إلى حدّ كبير بالأحداث الرياضيّة الكبرى لدرجة لا مثيل لها. فالأموال الطائلة التي تُجنى من حقوق بث الأحداث الرياضية، وتغطيتها، ووضع الإعلانات فيها، التي نشهدها اليوم، ليست أمراً جديداً كلياً، بل هي أمرٌ طبيعي بدأ مع بداية حقبة النقل التلفزيوني، وتزايد وتكرّس مع الوقت بسبب بنية الرياضة الرأسمالية المفتوحة لمثل هذا التدخل. فحقوق نقل مباريات دوري كرة قدم لم تكن تتجاوز الألف جنيه في بريطانيا، في بداية الخمسينيات، لتصبح 150 ألف جنيه في الستينيات. وقد تلقت رابطة كرة القدم الأمريكية مبلغ 50 مليون دولار عام 1970 من أجل حقوق بثّ مباريات الدوري. وقد حصل كلّ من محمد علي وجو فريزر على مبلغ 2,5 مليون دولار لخوضهما «مباراة القرن». وقد جنت ألعاب روما الأولمبية عام 1960 مبلغ مليون دولار كأول ألعاب تبيع حقوقاً تجارية، لتباع حقوق ألعاب ميونخ بعد ذلك بعقد بمبلغ 17,8 مليون دولار. لقد قدّر في نهاية السبعينيات بأنّ 97% من دخل لجنة الألعاب الأولمبية يأتي عن طريق التلفاز «9».

لم يعد هنالك أحدٌ منيع ضدّ المال في عصر التلفاز، وما تحويل المشاركة في الألعاب الأولمبية عام 1996 من الهواة إلى المحترفين، إلّا تكريساً لما بدأ كمسيرة متصلة لتسليع الرياضة، وما القوانين التي تسمح بمشاركة الأجانب في الدوريات الوطنية إلّا تكريسٌ لنهج التسليع هذا وليست بهدف التوائم بين الأمم المختلفة. إنّه «الانضباط» الذي يجلب المال ويكرس قواعد السوق. ولهذا فقد باتت الرياضة حبيسة النظام الرأسمالي أكثر من أيّ وقت مضى. لقد باتت اتحادات الرياضة والدول المتواطئة معها تخدم أصحاب المال بإخلاص، وصل حدّ تجريدها من روحها، والمثال الأكبر هو كأس العالم لكرة القدم وأولمبياد 2016، والتي قدّر بأنّها أدّت إلى تهجير 1,5 مليون برازيلي من منازلهم «10» من أجل إنشاء البنى التحتية اللازمة لإقامتهما. لقد وصلنا إلى النقطة التي باتت فيها المؤسسات «الرياضية» الرأسمالية عدوّة للإنسان.

«الانضباط» الرياضي... والدولة داخل الدولة

الرياضة مجرّد تابع آخر للمنظومة الرأسمالية، والعامل الأكثر وضوحاً لهذه التبعية هو «الانضباط». يشبه نموذج «الانضباط» الذي تحاول الشركات فرضه على الرياضة من خلال الاتحادات والمنظمات الرياضية ذلك الذي كان سائداً في بنى العصر الفيكتوري. يبيّن تصريح كليف وودورد، مدير الرياضة في الجمعية الأولمبية البريطانية ماهية هذا «الانضباط» بشكل مجرّد وواف: «لقد قادني الأمر إلى الجنون في بكين «أثناء أولمبياد عام 2008». فقد كان هنالك اثنان من بعثتنا يتجولان بخيلاء في القرية الرياضية، وهما يرتديان كنزتين من ماركة نايك، بينما أديداس هو الراعي الرسمي لفريقنا. كل ما سأقوله هو أنّ هذين الاثنين لم يقتربا من منصّة التتويج أبداً، وهذا الأمر لا يفاجئني لكونهما ليسا منضبطين «11»».

لقد وصل أمر الانضباط هذا إلى قيام رابطة محترفي السلّة الأمريكية «NBA» واتحاد كرة القدم الأمريكية بإصدار كتيّب قواعد للباس و«السلوك الشخصي» الذي يجب على اللاعبين الالتزام به في حياتهم خارج الملعب. قامت وكالة مكافحة المنشطات بدورها باعتماد مستحضرات طبيّة مسموحة بعينها، لا يسمح للدراجين باستخدام غيرها، ويمكنكم تخمين طرق تحديد هذه المستحضرات والشركات المنتجة لها.

لقد باتت الاتحادات دولاً داخل دول، دولاً مستقلة بأنظمتها الماليّة وبقوانينها وبتشريعاتها غير الديمقراطية، وحتّى بمحاكمها. حصل منذ عدّة أعوام خلافٌ في الدوري الإسباني لكرة القدم بين بعض الأندية وبين شبكة التلفزيون الناقلة لمباريات الدوري، وعزمت الأندية على اللجوء إلى القضاء الإسباني لحلّ المشكلة، لكنّ الفيفا هددت أيّ طرفٍ يلجأ للقضاء بالفصل من الفيفا، والحرمانٍ من اللعب، في جميع مسابقاتها. تكرر الأمر في سورية عندما هددت الفيفا بمنع المنتخب السوري الذي يريد ارتداء العلم السوري من المشاركة في جميع المسابقات الدوليّة والقاريّة إن تمّ «استخدامه بشكل سياسي يتعارض مع قوانين الفيفا المحايدة».

هذه الكيانات القويّة النافذة، تؤثّر في الدول وقوانينها بشكل يجعلها طاغوتاً لا يمكن أحياناً مقارعته بالوسائل المعروفة. لقد عرّفت المخابرات الكندية التهديدات على أمن الأولمبياد بشكل محدد كالتالي: «ناشطو مناهضة العولمة ومناهضة الشركات والسكان الأصليين «12»». وقد حصل شيء شبيه لهذا في سويسرا أثناء تنظيم كأس أمم أوروبا عام 2008.

مستقبل الرياضة

فشل أصحاب الفكرة القائلة بأنّ تسليع الرياضة هو أمر حديث في إدراك أنّ الرياضة المعاصرة قد واكبت في نشوئها نشوء الرأسمالية ذاتها. إنّهم يشبهون أولئك الذين آمنوا بأنّ الرأسمالية قادرة على إنتاج مجتمع مستدام من الطبقة الوسطى، وبأنه لم يتم يوماً لعب الرياضة كما نعرفها بشكل نقي من قبل الشعوب.

لكن هذا لا يعني بأنّ أولئك المراهقين الذين يلعبون كرة القدم في الحي مرتبطون بشكل واعٍ بهذه المنظومة الرأسمالية. بل يعني بأنّهم مستمتعون باللعب وبتحريك أجسادهم وبذل نشاط صحي، وأنّ النظام الرأسمالي استعمره ليخلق منه الربح. لا يمكن توقّع أن يتوقف أصحاب المصالح، سواء مالكون أو مصارف ممولة أو شبكات تلفاز ناقلة أو معلنون إلخ... عن السعي وراء الربح الأقصى بغضّ النظر عن أية عواقب أخلاقية، ولهذا فإنّ الأمل بتصحيح النظام الرياضي الحالي هو ضربٌ من الخيال.

ولهذا، فإنّ تعزيز الجانب الأخلاقي والوجداني من الرياضة يتطلب منّا ليس محاولة التصحيح، بل مواجهة كامل بنى النظام الرأسمالي، الذي لا يسعى لغير الربح، وإيجاد بدائل غير ربحية لتحلّ محله. إنّ أزمة الرياضة هي أزمة الرأسمالية. وطالما أنّ النظام الرأسمالي باقٍ، يتحكم في مختلف أوجه حياتنا، فلا أمل بتصحيح أو بعث رياضة لا تخدم مصالح النخب الثريّة.

■ هوامش:

«1»: توني كولينز – الرياضة في مجتمع رأسمالي – ص50.

«2»: آلن ساك – تسليع وعقلنة كرة القدم الجامعية – مجموعة المقالات الجامعية.

«3» كولينز – ص52

«4» الرياضة الأوربية – برنامج على «Canal +»

«5» بتصرف عن آلن ويتمان – تاريخ الرياضة اليابانية – ص142.

«6» الرياضة في الاتحاد السوفييتي – برنامج على «روسيا اليوم الوثائقية».

«7» ستانلي باران – التلفزيون والرياضة – ص 143.

«8» كولينز – ص115.

«9» الأرقام بشكل متفرق عن كولينز.

«10» صحيفة الغارديان – 26 نيسان 2011

«11» كولينز – ص 122

«12» صحيفة البروفنس الكندية – 8 تشرين الأول 2008.

خلف الرازي.. السكن البديل أولاً

ننام ونصحو على إبداعات محافظة دمشق بشأن منطقة خلف الرازي والاستثمار فيها، بعيداً عن مصالح سكانها وقاطنيها، وأصحاب الملكيات الأصليين فيها.

■ عاصي اسماعيل

مرة بعد انتزاع بيوتهم دون تقديم السكن البديل، ومرة بالتلاعب بتواريخ بدء التنفيذ، والمهل التي منحتها المحافظة لنفسها مراراً وتكراراً، تبريراً لتقصيرها وعدم التزامها بحقوق أصحاب البيوت والأراضي في المنطقة، أو بالمواعيد المقررة للإنجاز بموجب المرسوم، ومرة ببدعة الاسم الذي تم إطلاقه على المشروع تحت مسمى ماروتا سيتي «المدينة السيدة»، والتغني بالسيادة عبر التسمية المطلقة على المشروع، ترويجاً للمزيد من الاستثمار في المنطقة، على حساب أصحابها، وآخر ما حرر هو تأسيس شركة «أمان دمشق المساهمة» من أجل البناء والاستثمار في المنطقة، كأحد أنماط التشاركية مع القطاع الخاص، بمجال التنظيم العقاري والبناء والاستثمار فيه.

استثمار عقاري وسياحي وخدمي!

فقد تم التوقيع مؤخراً على تأسيس شركة «أمان دمشق المساهمة» بين كل من شركة «دمشق القابضة المساهمة المغفلة»، المؤسسة من قبل محافظة دمشق ولصالحها، وشركة «أمان القابضة المساهمة المغفلة» و«شركة فوز التجارية»، الخاصتين، وذلك بغاية الاستثمار العقاري والسياحي والخدمي وممارسة الأنشطة المختلفة كافة، برأسمال وقدره 18,9 مليون دولار، حيث ستقوم ببناء واستثمار عدد من المقاسم السكنية والتجارية في المنطقة التنظيمية ماروتا سيتي «بساتين الرازي» في دمشق ، كما تتحضر في فترة لاحقة لبناء ثلاثة أبراج تجارية واستثمارية بمسمى «لاند مارك» بارتفاع يصل إلى 70 طابقاً، وذلك حسب ما أعلن عبر وسائل الإعلام، مع الكثير من الدعاية والترويج لهذا النمط من التشاركية، الذي لم يخرج من حيز العبارات الطنانة التي تغلف نمط تغول الاستثمار الخاص في المنطقة التنظيمية، ولكن بشكل أكثر مشروعية هذه المرة، وبغطاء قانوني مباشر من قبل المحافظة، قد يفتح شهية الكثير من الشركات الشبيهة للعمل وفق الأسلوب نفسه مع المحافظة لاحقاً، على بعض المحاضر والمقاسم الأخرى.

حبر وورق «دمشق القابضة»!

للتذكير ففي شهر كانون أول 2016 تم الإعلان عن تأسيس شركة «دمشق القابضة» في محافظة دمشق برأسمال 60 مليار ليرة سورية، حيث أعلن أنها ستتولى إدارة وبناء واستثمار المنطقة التنظيمية الأولى الواقعة في المزة خلف الرازي.

وترويجاً للشركة بحينه، فقد أعلن بأنها ستقوم باستثمار أملاك المحافظة بطريقة متطورة وبجودة عالية في المنطقتين التنظيميتين /101 و102/ وفق المرسوم /66/ والمناطق التنظيمية الأخرى، التي سيطبق عليها لاحقاً، وقد حلت الشركة مكان مديرية الأملاك في المحافظة، التي كانت تدير استثماراتها سابقاً.

ومن المهام التي أعلن عنها عند تأسيس الشركة، قيامها بمشاريع تجارية واقتصادية واستثمارية في مختلف القطاعات المسموح بها قانونياً، وتأسيس شركة أو أكثر لإدارة شركات أخرى تابعة، أو مساهمة بها، وإجراء تراخيص البناء ومراقبة تنفيذها، ومنح إجازات السكن، ومطابقة إفراز المقاسم والأقسام المنفذة لصالح المحافظة وتحت رعايتها.

وقد أعلن محافظ دمشق بحينه بأنه بعد مضي عامين للخطة الاستثمارية ستتمكن الشركة من تمويل نفسها بنفسها، علماً أن مديرية تنفيذ المشروع حصلت على قرض مبدئي بقيمة /20/مليار ليرة لبدء تنفيذ البنى التحتية.

على إثر ذلك تم نقل ملكية العقارات التي تعود للمحافظة في هذا التنظيم للشركة المحدثة، ليتسنى لها الاستثمار فيها، بذريعة توفير السيولة النقدية لتنمية المنطقة التنظيمية، سواء من قبل الشركة مباشرة، أم عبر الاشتراك مع شركات تؤسسها.

منذ عام 2012 ومنطقة خلف الرازي تتقاذفها حمى الاستثمار والاستيلاء المشروع على ملكيات مواطنيها وساكنيها وخاصة أصحاب الملكيات الصغيرة وهم الأكثرية المستضعفة والمستغَلة.

أسئلة واستفسارات مشروعة

ما سبق ذكره يدعو للتساؤل حول ما مآل تأسيس شركة «دمشق القابضة» من ناحية مهامها التي أعلن عنها عند التأسيس، وخاصة ناحية الاشتراك مع شركات يمكن أن تؤسسها للاستثمار فيها من قبل المحافظة ولمصلحتها وتحت رعايتها؟

وما هي الحالة الاضطرارية للمحافظة للدخول بشراكة مع القطاع الخاص؟ خاصة وأن رأسمال التأسيس لشركة «دمشق القابضة» يبلغ 60 مليار ليرة سورية، وتم الحصول على قرض مبدئي منذ عام 2016 بقيمة 20 مليار ليرة من أجل تنفيذ المشروع، بمقابل رأس المال المتواضع للشركة المحدثة مع القطاع الخاص والبالغ 18,9 مليون دولار، أي: ما يعادل 10 مليار ليرة سورية فقط، مع عدم وضوح حصة كل من الشركات المنضوية بهذه الشراكة من هذا الرأسمال، سواء التابعة للمحافظة «دمشق القابضة» أو الخاصة «أمان القابضة» و «فوز»!.

والسؤال الأهم هو: ما مشروعية إدخال القطاع الخاص الاستثماري على ملكيات المحافظة والاستثمار بها، حيث لم تخوّل «دمشق القابضة» التابعة للمحافظة إلا بإدارة وبناء واستثمار أملاك المحافظة من قبلها ولمصلحتها، حسب إعلان التأسيس؟.

وهل تأسيس هذه الشركة الآن «أمان دمشق» هو استباق على المهلة التي أعلن عنها المحافظ، والتي قدّرها بسنتين، من أجل تمكن «دمشق القابضة» من التمول الذاتي خلالها؟.

وما مصير الـ 20 مليار ليرة التي تم الحصول عليها مبدئياً لمصلحة المشروع نهاية 2016، أو أي تمويل لاحق من المصارف العامة يمكن أن يتم الحصول عليه من أجل المشروع التنظيمي، على ضوء التأسيس للشركة «التشاركية» المحدثة؟.

أم أن مصالح الاستثمار الخاص الربحية تعتبر هي الأولوية مهما كانت حصة هذا الاستثمار من الرأسمال، وعلى حساب أي كان؟.

حمّى تأتي على مصالح المستضعفين!

منذ عام 2012 ومنطقة خلف الرازي تتقاذفها حمى الاستثمار والاستيلاء المشروع على ملكيات مواطنيها وساكنيها، وخاصة أصحاب الملكيات الصغيرة، وهم الأكثرية المستضعفة والمستغَلة، تحت ضغط التشرد والحاجة والاستنزاف، في ظل عدم التزام المحافظة بتطبيق المرسوم 66 حسب مواده وبنوده، رغم الكثير من التحفظات على بعضها، وعلى آليات العمل بها.

وما زالت تلك الآليات تتزايد وتتغول على حساب هؤلاء، ولمصلحة المستثمرين والتجار والمضاربين العقاريين، على مرأى ومسمع، بل و«بمباركة» رسمية، أخذت صبغتها بالمشروعية تتزايد يوماً بعد يوم، وعاماً بعد آخر، وخاصة في ظل السياسات الليبرالية المقرة والمتبعة من الحكومة، المحابية لمصالح المستثمرين على حساب مصالح البقية الباقية من الشرائح الاجتماعية، ولتنتهي أخيراً بفسح المجال الاستثماري واسعاً، على المستوى العقاري والسياحي والخدمي، وغيره من الأنشطة التجارية المربحة في المنطقة، أمام القطاع الخاص، عبر بوابة التشاركية مع المحافظة، التي من المفترض أنها المؤتمنة على ملكياتها وملكيات المواطنين، وصيانة كل ما يتعلق من حقوق بهذا الشأن، مع عدم إغفال التوجهات الرسمية القاضية بتعميم تجربة تنظيم خلف الرازي، على مناطق تنظيمية أخرى، بالطريقة والأسلوب نفسهما، ولخدمة نفس أصحاب المصالح من كبار المستثمرين والتجار والمضاربين العقاريين، أفراداً وشركات، كنتيجة.

مقياس حرية الصحافة!

ماهي أدوات قياس حرية الصحافة؟ ما الذي يقيد حريتها حقاً؟ الجواب عن هذين السؤالين سيكشف واحدة من أكبر عمليات تزييف للشعارات في التاريخ من مثل حرية الصحافة.

■ آلان داود

يقولون لكم: حرية الصحافة، الرقابة ضد الإعلام، من وراء هذه الشعارات تتسلل نماذج الصحافة التي تريدها المؤسسات المالية الكبرى، إذا أراد أحدهم الدخول إلى الصحافة الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مثلاً، فليس أمامه من طريق سوى المرور عبر إمبراطوريات الإعلام المختلفة.

أي: عليه الكتابة مثلهم، إذاعة ما يريدون من أخبار، يتعلق الأمر دائماً بمدى انسجام وجهات نظر هذا الكاتب أو ذاك مع المفاهيم الرأسمالية الغربية، فالصحافة تخصص صفحاتها لمن يمجدون اقتصاد السوق والخصخصة، وتعويم العملات ورفع الدعم عن السلع، أما المقالات التي تنتقد هذا التوجه وتشكك فيه، فالرقابة تترصدها دائماً وتحول دون نشر أية دراسة تتعارض مع النموذج المعمم من قبل المؤسسات المالية الكبرى، باستثناء بعض الحالات الشاذة، التي تساهم بدورها في تكريس الوضع الحالي مثل «تلفزيون الواقع». وغيره.

تفرد الصحف الكبرى في العالم تلك التي تبيع ملايين النسخ يومياً صفحات عن قصص التجميل والصحة والأعمال، ومواد الصحافة الصفراء والجنس والجريمة وتمجيد الفردانية وتحقق مبيعات هائلة، ثم يقولون لكم نحن قمة النجاح في هذا العالم.

أما من يكتب عن البطالة والفقر وتجارة الاقتصاد الأسود، ويقف ضد الحرب على الشعوب، وينتقد نزعة الاستعلاء على الناس، فلا تترك له إمبراطوريات الإعلام العالمي مساحة للنشر في الصحف الواسعة الانتشار، ليبقى له هامش صغير لا يستطيع منافسة ما يستطيع المال العالمي شراءه.

هل نستطيع القول: إن حرية الصحافة التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي ديكتاتورية الصحافة واستبداد الشركات الكبرى المالكة لوسائل الإعلام؟

مقارنة صغيرة بين ما تعنيه قصص الجوع والفقر والبطالة ونهب الشعوب، وبين ما تعنيه قصص الفردانية والصحافة الصفراء والبورصة العالمية، ومضاربات وول ستريت تؤكد تفاصيل الديكتاتورية التي يمارسها الإعلام على الشعوب.

يقول الصحفي الأمريكي توم ستوبارد: ما زلت اعتقد إذا كان هدفك تغيير العالم، الصحافة هي السلاح الأكثر إلحاحاً على المدى القصير. هذه المقولة صحيحة وتؤيد ديكتاتورية الصحافة إذا استخدمتها إمبراطوريات الإعلام من جهة، ومن جهة أخرى تؤيد حرية الصحافة إذا استخدمت عكس ما تريده المؤسسات المالية المهيمنة على الصحافة.

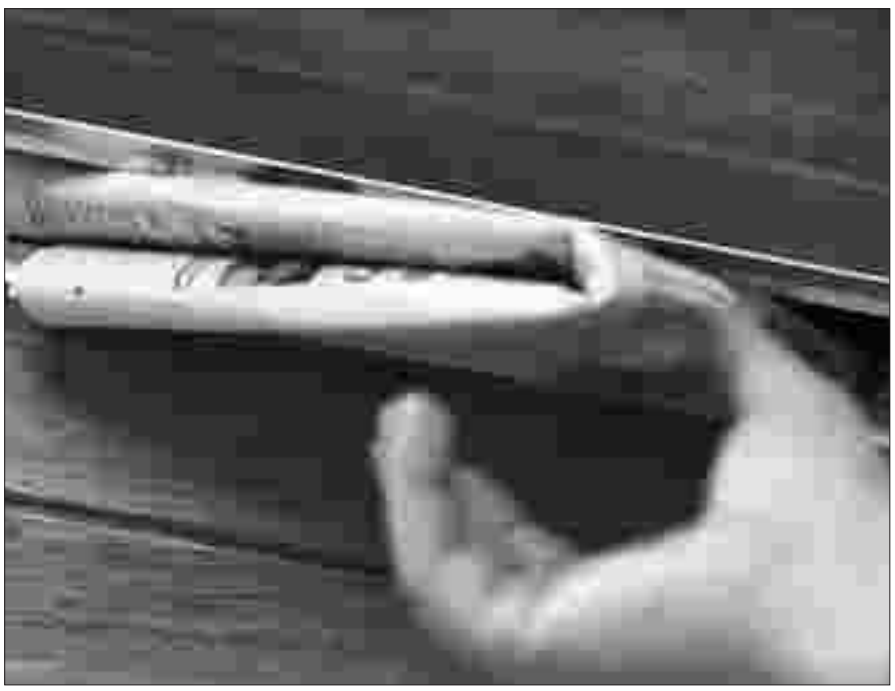

أخبار ثقافية

معرض الكتاب التاسع والعشرون

افتتح معرض الكتاب التاسع والعشرون في مكتبة الأسد 2 آب 2017 بمشاركة 150 دار نشر عربية من لبنان وفلسطين والعراق والأردن، إضافة إلى مشاركات روسية وإيرانية ودانيماركية، بينما كانت ذروة المشاركة في معرض العام الماضي 75 دار نشر. تنوعت الكتب المعروضة من الفكر السياسي والدراسات الفلسفية والشعر والرواية والقصة وأدب الطفل والنقد الأدبي والمسرح والسينما والفن التشكيلي، كما كان حضور الأدب الروسي لافتاً، إضافة إلى الدوريات الصادرة عن وزارة الثقافة.

اكتشافات أثرية في وادي بردى

اكتشفت البعثة الأثرية الوطنية ببلدة برهليا لوحة فسيفساء، هي الثالثة من نوعها في الموقع ذاته. تحتوي اللوحة على مشاهد فنية هندسية ونباتية، ورموزاً دينية بسيطة وجميلة نفذت بمكعبات حجرية صغيرة الحجم، متعددة الألوان، وبطريقة عالية التقنية. وهي جزء من أرضية قاعة أحد البيوت الدينية في الموقع، يعود تاريخها إلى القرن السادس الميلادي في العصر البيزنطي، تبلغ مساحتها نحو خمسين متراً مربعاً، يقع الموقع على بعد 30 كم شمال غرب دمشق، وكان يشكل عاصمة للإيطوريين العرب سكان منطقة الجبال منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وعرفت باسم أبيلينيه ثم باسم أبيلا خلال العصرين الروماني والبيزنطي.

كانوا وكنا

يقول الشاعر حمد مزهر في قصيدة «مدينة الندى»:

نهي السويداء التي شمخت على أسوارها هممٌ وعز نسورُ
أدمت جباه الطامعين صخورها وتقيأت جيف الغزاة وعورُ
يا يوم مزرعة الفخار وزهوه والأرض تشهق والدماء تفورُ
يا للجبال الشم تضرم نارها إن ما تجرأ طامع مغرورُ.

اعترف الاستعمار الفرنسي بأن معركة المزرعة 3 آب 1925، كانت من أكثر المعارك التي سببت خسائر للفرنسيين «أكثر من 1000 قتيل»، وكان لانتصار الوطنيين فيها دور كبير في انتشار الثورة السورية الكبرى إلى باقي المناطق 23 آب 1925. الصورة من أرشيف وزارة الدفاع، لاستيلاء الثوار على المصفحات الفرنسية في المعركة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/08/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

تسليع واعادة انتاج الثقافة

تتابع المؤسسات الثقافية الرسمية نشاطاتها المتعددة الفنية والموسيقية، وقد لفتت هذه النشاطات الأنظار إليها، خاصة مع ما تم تلمسه عبرها من استقطاب شعبي وجماهيري نسبي لها، على الرغم من كل ما يعانيه الانتاج الثقافي من صعوبات، وما طرأ عليه من تراجع وترهل، خلال العقود الماضية، وفي سني الحرب والأزمة على وجه الخصوص.

■ عاصم بوظو

مع الأخذ بعين الاعتبار أن التراجع والترهل والصعوبات التي تعترض العمل والانتاج الثقافي لم يكن إلا نتاجاً طبيعياً لمجمل مجريات الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وللسياسات الليبرالية المعمول بها والمعممة رسمياً على كافة مناحي الحياة ومستوياتها، وذلك كون الانتاج الثقافي ما هو إلا انعكاس وصورة لهذا الواقع، كما وأنه أحد مفرزاته.

تخلي رسمي

وبالحديث عن تعميم النموذج الليبرالي وانعكاس ذلك على المستوى الثقافي لا بد من لفت الانتباه إلى ما جرى ويجري على مستوى تسليع الثقافة بكافة حقولها، ولم لا طالما أن الثقافة هي انتاج، وكل انتاج هو سلعة، وكل سلعة قابلة للعرض والطلب في سوق البضائع المتحكم به رأسمالياً!.

الملموس العملي بهذا الصدد يمكن اسقاطه على دور وزارة الثقافة برعايتها للإنتاج الثقافي، أو غيرها من الجهات العامة الأخرى ذات المهام المشتركة بهذا الشأن، وكيف تم التخلي عن هذا الدور عبر النموذج الليبرالي المعتمد كسياسة حكومية رسمية.

تاركين الأمر لرعاية المؤسسات الخاصة من الناحية العملية والترويجية والتسويقية، بما في ذلك من حصاد مالي استثماري لمصلحة هذه المؤسسات، وليس برعاية الوزارة.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان هل وزارة الثقافة، وغيرها من الجهات العامة المعنية بالشأن الثقافي، عاجزة عن رعاية النشاطات لتتركها نهباً واستغلالاً لصالح المؤسسات والشركات الخاصة؟.

والسؤال الأهم هل تقوم مثل هذه الشركات والمؤسسات برعاية وتمويل أي انتاج إن لم تكن واثقة من ريعيتها الاستثمارية فيه، سواء حاضراً أو مستقبلاً؟.

لنصل إلى نتيجة أن كل ما يجري بالحقل الثقافي من ترك الباب مفتوحاً أمام كافة الجهات، المحلية والاقليمية والدولية، أفراداً ومنظمات ودول، للانخراط بمجالات الرعاية والتمويل لأي نشاط في أي حقل من الحقول الثقافية ما هو إلا بوابة مشرعة غايتها تكريس مفهوم تسليع الثقافة، وجعل الانتاج الثقافي سلعة تتقاذفها آليات التحكم بالعرض والطلب في سوق وبازار السلع، وبما يحقق مصالح وغايات هذه الجهات، والتي من كل بد سيحصد تبعاتها السوريين أنفسهم، كنتيجة ومآل، سواء على مستوى المكونات الثقافية نفسها باعتبارها تراكم انتاج تاريخي، يعاد انتاجه من جديد عبر هذه البوابات، أو على بقية المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.

الثقافة حقول متفاعلة

فعندما ترد كلمة ثقافة على الأسماع لا بد وأن يتبادر إلى الذهن مباشرة مجموعة من المفردات المرتبطة كمفهوم بـ »الثقافة« كعنوان عام وعريض، وكمكون أو حقل خاص بها، مثل «الأدب- الفن- الموسيقا- الرسم- المسرح- العادات- الدين- القيم- الأخلاق- الابداع- الجمال- ..» وغيرها الكثير من المفردات الأخرى المرتبطة بهذا المفهوم العام بأذهاننا.

مع ادراكنا التام بأن كل من هذه المفردات، الحقول، هي عالم عميق ومعقد بذاته، تتفاعل فيما بينها مشكلة بالنتيجة ما يمكن تسميته بالثقافة الفردية أو المجتمعية، كمنظومة متكاملة نشأت وتطورت عبر التراكم التاريخي التدريجي، كما وتعمل مستمرة عبره، عن طريق عملية اعادة الانتاج المستمرة فيه، سواء على المستوى الفردي أو الجمعي، وفيها من الخصائص ما يمكن تمييزه على هذه المستويات كذلك الأمر، سواء على المستوى الفردي، أو على المستوى المجتمعي.

المزيد من التخصص والتمويل

وكارثة الكوارث في الموضوع هو ما جرى ويجري تكريسه على مستوى تعميم مفهوم التسليع الرأسمالي حيث طال الثقافة بعمقها، وبكل مكوناتها ومفرداتها وحقولها، مع التحكم بأدوات اعادة انتاجها أيضاً.

اعادة انتاج تهدف التدمير

أما أخطر ما في الأمر فهي النتائج الملموسة لهذا التسليع وإعادة الانتاج والتحكم، باعتبار أن الثقافة المجتمعية تترجم عموماً عبر سلوكيات حياتية يومية، الكثير منها يظهر وكأنه نابع من العفوية المطلقة، أو الغرائزية الفطرية، ولكنها بالعمق ليست إلا نتاج لعملية اعاد الانتاج نفسها عبر عقود من العمل والتمويل عبر الأدوات والوسائل التي أصبحت أكثر فاعلية من قبل بهذا المجال، وتحديداً ما يتعلق بالتقانات ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة، حيث يبدو الكون وكأنه يسعى نحو التوحد، لكنه بالمقابل مقدم على المزيد من التفتيت، الفردي والمجتمعي، والوطني وما دون الوطني، مع كل التداعيات المرافقة لذلك من اغتراب وفراغ روحي ونفسي، يبدأ من حدود رفض الواقع ليصل لحدود التمرد عليه، لكن ليس وفقاً لأنماط التغير الطبيعي ونتيجة للظروف الموضوعية، بل وفقاً لمشيئة إرادوية متحكم بها من قبل رأس المال، دافعاً بهذا التمرد والرفض لحدوده القصوى من التطرف، وهو ما تشهده، وتدفع ضريبته البشرية حالياً كنتيجة للنموذج العولمي الليبرالي المنفلت.

أخيراً لا بد لنا من العودة لما يعنينا بهذا الشأن، وهو أن كل تخلي للدولة عن أي دور من ادوارها لصالح الليبرالية والليبراليين والنموذج العولمي الرأسمالي، هو تخلي عن المواطن وحقوقه ومواطنيته وهويته، والدولة والوطن بنهاية المطاف، باعتبار أن مفاهيم مثل الدولة والوطن مستهدفين عولمياً كذلك الأمر، والشواهد كثيرة على ذلك.